لان النكتة لا ينفك عنها الا ان يتبع منها ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر
التعبير عن المعنى المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في
الصور ففزع من في السموات ومن في الارض بمعنى يفزع ومنه التعبير
عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع مكان يقع ومنه
التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس مكان يجمع وههنا
بحث وهو ان كلا من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن
ذلك بحسب اصل الوضع فيكون كل منهما ههنا في موقعه واردا على حسب مقتضى
الظاهر والجواب ان كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد
استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه ومنه اي من خلاف مقتضى
الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه
نحو عرضت الناقة على الحوض مكان عرضت الحوض على الناقة اي اظهرته
عليها لتشرب وقبله اي القلب السكاكي مطلقا وقال انه مما يورث الكلام ملاحة
ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا لانه عكس المطلوب ونقيض المقصود والحق انه
ان تضمن اعتبارا لطيفا غير الملاحة التي اورثها نفس القلب قبل كقوله ومهمه
اي مفازة مغبرة ارجاؤه اي متلونة بالغبرة ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه جمع
الرجا مقصورا كأن لون ارضه سماؤه يعني لون سمائه فالمصراع الاخير
من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه والاعتبار اللطيف
هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى صار بحيث يشبه به لون
الارض في ذلك مع ان الارض اصل فيه والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا

ترك لانه عدول عن الظاهر من غير نكتة تقتضيه كقوله فلما ان جرى سمن عليها كالطين بالفدن اى القصر السياعا اى الطين بالتبن والمعنى كالطين الفدن بالسياع يقال طينت السطح والبيت ولقائل ان يقول ان فيه من المبالغة فى وصف الناقة بالسمن ما لا يفيده قولنا كالطين الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن

احوال المسند

اما تركه فلما مر فى حذف المسند اليه كقوله ومن يك امسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب الرحل هو المنزل والمأوى وقيار اسم فرس او جمل للشاعر وهو ضابئ بن الحارث كذا فى الصحاح ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع فالمسند الى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون قيار عطفا على محل اسم ان وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على اسم ان قبل مضى الخبر لفظا او تقديرا واما اذا قدرنا له خبر محذوف فيجوز ان يكون هو عطفا على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل ان زيدا وعمرو لذاهب وهو جائز ويجوز ان يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأى مختلف فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكر اى نحن بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا خبر الاول بقرينة الثانى وفى البيت السابق بالعكس وقولك زيد

منطلق وعمرو اى وعمرو منطلق فحذف خبره للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اى موجود او حاضر او واقف او بالباب او ما اشبه ذلك فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود وقد ينضم اليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بان المراد فاذا زيد بالباب او حاضر او نحو ذلك وقوله ان محلا وان مرتحلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا اى ان لنا فى الدنيا حلولا ولنا عنها الى الآخرة ارتحالا والمسافرون قد توغلوا فى المضى لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند الذى هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعنى العقل ولضيق المقام اعنى المحافظة على الشعر ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف فى مثل ان مالا وان ولدا وقد وضع سيبويه فى كتابه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى فقوله انتم ليس بمبتدأ لان لو انما تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والاصل لو تملكون فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم او جملة وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند او المسند اليه اى فصبر جميل اجمل او فامرى صبر جميل ففى الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا فى احدهما ولا بد للحذف من قرينة دالة عليه ليفهم المعنى كوقوع الكلام جوابا عن سؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق

السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام
عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل على
ان المرفوع فاعل والمحذوف فعله انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى و
لئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله
تعالى من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها اول مرة او مقدر عطف على
محقق نحو قوله ليبك يزيد كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع اي
يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة لانه كان ملجأ للأذلاء وعونا للضعفاء وتمامه و
مختبط مما تطيح الطوائح والمختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة و
الاطاحة الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع
ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي سائل من اجل اذهاب الوقائع
ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اذهاب المنايا يزيد وفضله اي رجحان
نحو ليبك يزيد ضارع مبنيا للمفعول على خلافه يعني ليبك يزيد ضارع مبنيا
للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا لضارع بتكرر الاسناد بان اجمل اولا اجمالا
ثم فصل تفصيلا اما التفصيل فظاهر واما الاجمال فلانه لما قيل ليبك علم ان هناك
باكيا يسند اليه هذا البكاء لان المسند الى المفعول لا بد له من فاعل محذوف
اقيم المفعول مقام الفاعل ولا شك ان المتكرر اوكد واقوى وان الاجمال ثم
التفصيل اوقع في النفس وبوقوع نحو يزيد غير فضلة لكونه مسندا اليه
لا مفعولا كما في خلافه وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول
الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول وتمام الكلام

بخلاف

بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل اذ لا بد للفعل من شيء يسند اليه
واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من كون الذكر هو الاصل
مع عدم المقتضي للعدول ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة
مثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في
جواب من قال من نبيكم وغير ذلك او لاجل ان يتعين بذكر المسند
كونه اسما فيفيد الثبوت او فعلا فيفيد التجدد واما افراده اي جعل
المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا
نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم
فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في ذلك وقوله مع عدم
افادة التقوي معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فيخرج
ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او بحرف التأكيد
نحو ان زيدا عارف او نقول ان تقوي الحكم في الاصطلاح هو تأكيده
بالطريق المخصوص نحو زيد قام فان قلت المسند قد يكون غير سببي
ولا مفيد للتقوي ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا انا سعيت في حاجتك و
رجل جاءني وما انا فعلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا
ان ليس القصد في هذه الصور الى التقوي لكن لا نسلم انها لا تفيد التقوي ضرورة
حصول تكرر الاسناد الموجب للتقوي ولو سلم فالمراد ان افراد المسند
يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى
ثم السببي والفعلي من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى في قسم النحو

في
الوصف كما في النعت نحو رجل كريم وسمى مسندا سببيا وسمى في علم المعاني المسند
في نحو زيد قائم مسندا فعليا وفي زيد قام ابوه مسندا سببيا وتفسيرهما بما لا يخلو
عن صعوبة وانغلاق فلهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال وقال
(والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق) وكذا زيد انطلق ابوه ويمكن
ان يفسر المسند السببي بجملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا اليه في
تلك الجملة فيخرج عنه المسند في نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد وفي نحو قل هو الله
احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد وفي نحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد
مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به
وزيد ضربت عمرا في داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر
مبتدأ ولا تفيد التقوي والعمدة في ذلك تتبع كلام السكاكي لانا لم نجد هذا الاصطلاح
لمن قبله (واما كونه) اي المسند (فعلا فللتقييد) اي تقييد المسند (باحد الازمنة
الثلاثة) الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي انت فيه والمستقبل
وهو الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر
الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا امر عرفي و
ذلك لان الفعل دال بصيغته على احد الازمنة الثلاثة من غير احتياج الى
قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بقرينة خارجية كقولنا
زيد قائم الآن او امس او غدا ولهذا قال (على اخصر وجه) ولما كان التجدد
لازما للزمان لكونه كميا غير قار الذات اي لا يجتمع اجزاؤه في الوجود والزمان
جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التقييد باحد الازمنة مفيدا للتجدد

واليه اشار بقوله (مع افادة التجدد كقوله) اي قول طريف بن تميم (او كلما
وردت عكاظ قبيلة) وهي سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه ويتناشدون
ويتفاخرون وكانت فيه وقائع (بعثوا الي عريفهم يتوسم) وعريف القوم
القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف (يتوسم) اي يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها
شيئا فشيئا ولحظة فلحظة (واما كونه) اي المسند (اسما فلافادة عدمهما)
اي عدم التقييد المذكور والتجدد يعني لافادة الدوام والثبوت لاغراض
تتعلق بذلك (كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق)
يعني ان الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما قال الشيخ عبد القاهر موضوع
الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث
شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له
كما في زيد طويل وعمرو قصير (واما تقييد الفعل) وما يشبهه من اسم الفاعل
والمفعول وغيرهما (بمفعول) مطلق او به او فيه او له او معه (ونحوه) من الحال
والتمييز والاستثناء (فلتربية الفائدة) لان الحكم كلما ازداد خصوصا ازداد
غرابة وكلما ازداد غرابة ازداد افادة كما يظهر بالنظر الى قولنا شيء ما موجود
وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا ولما استشعر سؤالا
وهو ان خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم
الفائدة بدونه اشار الى جوابه بقوله (والمقيد في نحو كان زيد منطلقا
هو منطلقا لا كان) لان منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان
النسبة كما اذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي (واما تركه) اي ترك التقييد

والله

لمانع منها أي من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء المدة والفرصة أو
إرادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم
العلم بالمقيدات أو نحو ذلك وأما تقييده أي تقييد الفعل بالشرط مثل أكرمك
إن تكرمني وإن تكرمني أكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده
به لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته يعني حروف الشرط وأسمائه من
التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو وفي هذا الكلام إشارة إلى
أن الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك إن
جئتني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك إياي ولا يخرج الكلام
بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية بل إن كان الجزاء خبرا
فالجملة الشرطية خبرية نحو إن جئتني أكرمك وإن كان إنشائيا فإنشائية
نحو إن جاءك زيد فأكرمه وأما نفس الشرط فقد أخرجته الأداة عن الخبرية
واحتمال الصدق والكذب وما يقال من أن كلا من الشرط والجزاء خارج
عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وإنما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء
المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول فإنما هو باعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود
النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار و
المحكوم به هو الموجود وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع
الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم بين الاعتبارين
ولكن لا بد من النظر ههنا في إن وإذا ولو لأن فيها أبحاثا كثيرة لم يتعرض لها

في علم النحو فإن وإذا للشرط في الاستقبال لكن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط
فلا يقع في كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية أو على ضرب من التأويل وأصل
إذا الجزم بوقوعه فإن وإذا تشتركان في الاستقبال بخلاف لو وتفترقان في
الجزم بالوقوع وعدم الجزم به وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا
بين إن وإذا والمقصود بيان وجه الافتراق ولذلك أي ولأن أصل إن عدم الجزم
بالوقوع كان الحكم النادر لكونه غير مقطوع به في الغالب موقعا لإن ولأن أصل إذا
الجزم بالوقوع غلب لفظ الماضي لدلالته على الوقوع قطعا نظرا إلى نفس اللفظ وإن
نقل ههنا إلى معنى الاستقبال مع إذا نحو فإذا جاءتهم أي قوم موسى الحسنة
كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه أي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وإن تصبهم
سيئة أي جدب وبلاء يطيروا أي يتشاءموا بموسى ومن معه من المؤمنين
جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع إذا لأن المراد الحسنة المطلقة التي حصولها
مقطوع به ولهذا عرفت الحسنة تعريف الجنس أي الحقيقة لأن وقوع الجنس
كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع بخلاف النوع وجيء في جانب السيئة بلفظ
المضارع مع إن لما ذكره بقوله وإن تصبهم سيئة لندرتها بالنسبة إليها أي إلى الحسنة المطلقة
ولهذا نكرت السيئة لتدل على التقليل وقد تستعمل إن في مقام الجزم بوقوع الشرط
تجاهلا كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم أنه فيها فيقول
إن كان فيها أخبرك فيتجاهل خوفا من السيد أو لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط
فيجري الكلام على سنن اعتقاده كقولك لمن يكذبك إن صدقت فماذا تفعل مع
علمك بأنك صادق أو تنزيله أي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة

لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن تؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه
او التوبيخ اى تعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط
عن اصله لا يصلح الا لفرضه اى فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض من الاغراض نحو
افنضرب عنكم الذكر اى انهملكم فنضرب عنكم الذكر القرآن وما فيه من الامر والنهي
والوعد والوعيد صفحا اى اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين
فيمن قرأ ان بالكسر فكونهم مسرفين امر مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ
وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على
سبيل الفرض والتقدير كالمحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان
الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال والمحال
وان كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعده
على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت كما في قوله تعالى قل ان كان
للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اى بالشرط على المتصف
به كما اذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمرو فتقول ان قمتما كان كذا
وقوله تعالى للمخاطبين المرتابين وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملهما اى يحتمل
ان يكون للتوبيخ والتصوير المذكور وان يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين
لانه كان في المخاطبين من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب
لهم وههنا بحث وهو انه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي
اللاوقوع فلا يصح استعمال ان فيه كما اذا كان قطعي الوقوع لانها انما تستعمل في
المعاني المحتملة المشكوكة وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا

رابعه

زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب
كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالته على المضي فمجرد التغليب لا يصحح استعمال ان
بل لا بد من ان يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطعي اللا
وقوع فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والالزام كقوله تعالى فان
آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وقوله قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين
والتغليب يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى وكانت من القانتين
غلب الذكر على الانثى بان اجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة اجرائها على الذكور
خاصة فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث لكن لفظ قانتين
انما يجري على الذكور فقط ونحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون غلب جانب المعنى
على جانب اللفظ لان القياس يجهلون بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه
لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب
الخطاب على جانب الغيبة ومنه اى من التغليب ابوين للاب والام ونحوه
كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر وذلك بان يغلب
احد المتصاحبين او المتشابهين على الآخر بان يجعل الآخر متفقا له في الاسم ثم
يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا فمثل ابوين ليس من قبيل قوله تعالى وكانت من
القانتين كما توهمه بعضهم لان الابوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت فالحاصل
ان مخالفة الظاهر في مثل القانتين من جهة الهيئة والصيغة وفي مثل ابوين
من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية ولكونهما اى ان واذا لتعليق امر هو
حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره

يعني أنه يجعل حصول الجزاء مرتبا ومتعلقا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز
أن يتعلق بتعليق لأن التعليق إنما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال ألا ترى
أنك إذا قلت إن دخلت الدار فأنت حر فقد علقت في هذه
الحال الحرية على دخول الدار في الاستقبال (كان كل من جملتي كل) منهما أي من إن وإذا
يعني الشرط والجزاء (فعلية استقبالية) أما الشرط فلأنه مفروض الحصول في الاستقبال
فيمتنع ثبوته ومضيه وأما الجزاء فلأن حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال
فيمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يثبت في المستقبل (ولا يخالف
ذلك لفظا إلا لنكتة) لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا إشارة
إلى أن الجملتين وإن جعلت كلتاهما أو إحداهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى
على الاستقبال حتى إن قولنا إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس معناه إن تعتد
بإكرامك إياي الآن فأعتد بإكرامي إياك أمس وقد تستعمل إن في غير الاستقبال
قياسا مطردا مع كان نحو وإن كنتم في ريب وإن كنتم في شك كما مر وكذا إذا جيء بها
في مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط
نحو زيد وإن كثر ماله بخيل وعمرو وإن أعطي جاها لئيم وفي غير ذلك
قليلا كقوله فيا وطني إن فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال
ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل
بقوله (كإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب) المتآخذة في حصوله
نحو إن اشترينا كان كذا حال انعقاد أسباب الاشتراء (أو كون ما هو للوقوع كالواقع)
عطف على قوة الأسباب وكذا المعطوفات بعد ذلك لأنها كلها علل لإبراز

غير الحاصل في معرض الحاصل على أن الكلام في إظهار الرغبة ومن زعم أنها كلها عطف
على إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سها سهوا بينا (أو التفاؤل أو إظهار
الرغبة في وقوعه) أي في وقوع الشرط (نحو إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام) هذا
يصلح مثالا للتفاؤل ولإظهار الرغبة ولما كان اقتضاء إظهار الرغبة إبراز غير الحاصل
في معرض الحاصل يحتاج إلى بيان ما أشار إليه بقوله (فإن الطالب إذا عظمت
رغبته في حصول أمر يكثر تصوره) أي الطالب إياه أي ذلك الأمر (فربما يخيل) ذلك
الأمر (إليه حاصلا) فيعبر عنه بلفظ الماضي (وعليه) أي وعلى استعمال الماضي
مع إن لإظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء (إن أردن
تحصنا) حيث لم يقل إن يردن فإن قيل تعليق النهي عن الإكراه بإرادتهن التحصن
يشعر بجواز الإكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط أجيب بأن
القائلين بأن التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه إنما يقولون به
إذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى ويجوز أن يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي
عن الإكراه يعني أنهن إذا أردن العفة فالمولى أحق بإرادتها وأيضا دلالة الشرط على انتفاء
الحكم إنما هو بحسب الظاهر والإجماع القاطع على حرمة الإكراه مطلقا قد عارضه
والظاهر يدفع بالقاطع (قال السكاكي أو للتعريض) أي إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل
إما لما ذكر وإما للتعريض بأن ينسب الفعل إلى أحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى ولقد أوحي
إليك وإلى الذين من قبلك (لئن أشركت ليحبطن) عملك فالمخاطب هو النبي وعدم إشراكه
مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي إبرازا للإشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير

تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول
والله ان يشتمني الامير لاضربنه ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان
ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف
نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت
في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى
وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه
ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب ان يقال واليه ارجع على ما هو
الموافق للسياق ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين
الذين هم اعداؤه الحق هو المفعول الثاني للاسماع على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم
وهو اي ذلك ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد وليس هذا
في كلام السكاكي اي مما يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه اي كون الوجه ادخل في
امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ولو للشرط اي لتعليق
حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء
الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام
بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء
لامتناع الاول اعني الشرط يعني ان الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين
الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل
على انتفاء المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب متعددة بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل

على انتفاء جميع اسبابه فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني الا يرى ان قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد
الآلهة دون العكس واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا
يجمعون على انها لامتناع الاول لامتناع الثاني اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم
والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز ان
يكون اللازم اعم وانا اقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى قولهم
لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى
يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب او
اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء
الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم اجمعين ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة
يعني انها تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون
الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا
لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي
سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا
صح مثل قولنا لو جئتني لاكرمتك لكنك لم تجئ اعني عدم الاكرام بسبب عدم
المجيء قال الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر يعني ان عدم
طيران تلك الفرس بسبب انه لا يطير ذو حافر وقال ابو العلاء ولو دامت
الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام واما المنطقيون فقد جعلوا
ان ولو اداة للزوم وانما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم

لدلالته على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء
اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي وقوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا وارد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة
هو الشائع المستفيض وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من اسرار هذا الفن وفي هذا
المقام مباحث اخرى شريفة اوردناها في الشرح واذا كان لو للشرط في الماضي
فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها اذ الثبوت ينافي التعليق والاستقبال ينافي
المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها
تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو قوله عليه السلام اطلبوا العلم
ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط فدخولها على المضارع في
نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في جهد وهلاك لقصد استمرار الفعل
فيما مضى وقتا فوقتا والفعل هو الاطاعة يعني ان امتناع عنتكم بسبب امتناع
استمراره على اطاعتكم فان المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع
الاستمرار ويجوز ان يكون الفعل امتناع الاطاعة يعني ان امتناع عنتكم بسبب
استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت
يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع
كما ان الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه والمنفية
تفيد تأكيد النفي ودوامه لا نفي التأكيد والدوام كقوله تعالى وما هم بمؤمنين ردا
لقولهم آمنا على ابلغ وجه وآكده كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم حيث لم يقل
الله مستهزئ بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا ودخولها على

المضارع

المضارع في نحو قوله تعالى ولو ترى الخطاب لمحمد عليه السلام او لكل من يتأتى منه
الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها
اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها وجواب لو محذوف
اي لرأيت امرا فظيعا لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع
او الكلام عمن لا خلاف في اخباره فهذه الحالة انما هي في القيامة لكنها جعلت
بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل فيها لو واذ المختصان بالماضي لكن عدل
عن لفظ الماضي ولم يقل ولو رأيت اشارة الى انه كلام من لا خلاف
في اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل
في التحقيق ماض بحسب التأويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك
ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا فظيعا كما عدل عن الماضي الى المضارع
في ربما يود الذين كفروا لتنزيله منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في
اخباره وانما كان الاصل ههنا هو الماضي لانه قد التزم ابن السراج
وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان
يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي ومعنى التقليل ههنا انه يدهشهم اهوال
القيامة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هي مستعارة
للتكثير او للتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه
ولو للتمني حكاية لودادتهم واما على رأي من جعل لو التي للتمني حرفا مصدرية
فمفعول يود هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على
قوله لتنزيله يعني ان العدول الى المضارع في نحو ولو ترى اما لما ذكر واما لاستحضار

صورة رؤية الكافرين المؤمنين مثليهم لان المضارع مما يدل على الحال
الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها
السامعون ولا يفعل ذلك الا في أمر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك
كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الرياح
استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة يعني صورة
اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفيات المخصوصة والانقلابات
المتفاوتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد الدال عليهما
التعريف كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر او للتفخيم نحو هدى للمتقين على
انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا واما تخصيصه
اي المسند بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون
الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص يوجب اتمية الفائدة واعلم
ان جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة و
الوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص
عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع في الفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم و
الحال تقييده والوصف يجيء في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وفيه نظر
واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد
المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على أمر معلوم
باحدى طرق التعريف يعني انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اذ
ليس في كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية بآخر مثله اي

حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثله في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف
سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او اختلفا نحو زيد هو المنطلق
او لازم حكم عطف على حكما كذلك اي على أمر معلوم بآخر مثله وفي هذا تنبيه
على ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي افادة الكلام للسامع فائدة
مجهولة لان العلم بنفس المبتدأ او الخبر لا يستلزم العلم باسناد احدهما الى
الآخر نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق معرفا باعتبار تعريف
العهد او الجنس وظاهر لفظ الكتاب ان نحو زيد اخوك انما يقال لمن يعرف
ان له اخا والمذكور في الايضاح انه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء
يعرف ان له اخا او لم يعرف ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من
النحاة ان اصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والا لم يبق فرق
بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن احدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما
يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف
وضع الاضافة فما في الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح ناظر
الى الظاهر وعكسهما اي ونحو عكس المثالين المذكورين وهو اخوك زيد
والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان
من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى فايهما
كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب
ان يحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ
وايهما كان بحيث يجهل السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب

عليه
ان الحكم بثبوته للذات او انتفائه عنه يجب ان تؤخر اللفظ الدال
وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه
اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له
ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا
يصح زيد اخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رايت اسودا غابها الرماح
ولا يصح رماحها الغاب وثانيها اي ثاني اعتبار تعريف الجنس قد يفيد
قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة
لكماله فيه اي لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس او بالعكس نحو عمرو الشجاع
اي الكامل في الشجاعة كانه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال
وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع
عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد
والشجاعة على عمرو والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل
مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة او نكرة وان جعل خبرا
فهو مقصور على المبتدأ والجنس قد يبقى على اطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف
او حال او ظرف او نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا
وهو الامير في البلد وهو الواهب الف قنطار وجميع ذلك معلوم بالاستقراء
وتصفح تراكيب البلغاء وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا
يفيد القصر كما في قول الخنساء اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكاءك
الحسن الجميلا فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم

11

والتدرب في معرفة معاني كلام العرب ان ليس المعنى هاهنا على القصر وان
امكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتامل القاصر وقيل في نحو زيد المنطلق
والمنطلق زيد الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات
والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي
لان معنى المبتدأ المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي
المنسوب اليه والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق
زيد فيكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا وهذا راي الامام الرازي رحمه الله
ورد بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم يعني ان الصفة تجعل دالة
على الذات ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على امر نسبي ومسندا واما كونه
اي كون المسند جملة فللتقوي نحو زيد قام او لكونه سببيا نحو زيد ابوه قائم لما مر
من ان افراده يكون لكونه غير سببي مع عدم افادة التقوي وسبب التقوي
في مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ
يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ
صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما
حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما
في زيد قائم صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص
التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب ان
يجعل سببيا واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى
به معرى عن العوامل اللفظية الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت

زيد فقد اشعرت بطلب السامع بالحكم قبل الاخبار عنه فهذا توطئة وتمهيد
للاعلام به فاذا قلت قام تمكن في قلبه ودخل الانس ونفى الشبهة
والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد
التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوي والاحكام
ويدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به ومما يكون المسند فيه جملة لا
للسببية ولا للتقوي خبر ضمير الشان ولم يتعرض له لشهرة امره وكونه معلوما مما سبق
واما صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني فهو داخل في التقوي
على ما مر (واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر) يعني ان كون المسند جملة للسببية
او التقوي وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد و
الحدوث والدلالة على احد الازمنة الثلثة على اخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات
المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط (وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي) اي
الظرفية (مقدرة بالفعل على الاصح) لان الفعل هو الاصل في العمل وقيل باسم
الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف صلة
للموصول نحو الذي في الدار اخوك واجيب بان الصلة من مظان الجملة بخلاف
الخبر ولو قال اذ الظرف مقدر بالفعل على الاصح لكان اصوب لان ظاهر
عبارته يقتضي ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الاصح
ولا يخفى فساده (واما تاخيره) اي المسند (فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر) في تقديم
المسند اليه (واما تقديمه) اي المسند (فلتخصيصه بالمسند اليه) اي لقصر المسند اليه على
المسند على ما حققناه في ضمير الفصل لان معنى قولنا تميمي انا هو انه مقصور على التميمية

انام

١٢

لا يتجاوزها الى القيسية (نحو لا فيها غول) اي بخلاف خمور الدنيا فان فيها غولا
فان قلت المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على
جزء منه اعني الضمير المجرور الراجع الى خمور الجنة قلت المقصود ان عدم
الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة لا يتجاوزه الى الاتصاف
بفي خمور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور
على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه
مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا القياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين
ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي من ان المعنى
حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى غيره
فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم
(ولهذا) اي ولان التقديم يفيد التخصيص (لم يقدم الظرف) الذي هو المسند على المسند
اليه (في لا ريب فيه) ولم يقل لا فيه ريب (لئلا يفيد) تقديمه عليه (ثبوت
الريب في سائر كتب الله تعالى) بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن
وانما قال في سائر كتب الله لانه المعتبر في مقابلة القرآن كما ان المعتبر
في مقابلة خمور الجنة هي خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها (او
التنبيه) عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه (من اول الامر على انه) اي
المسند (خبر لا نعت) اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من
اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه
لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ (كقوله له همم لا منتهى لكبارها) وهمته الصغرى اجل من

حيث لم يتبين بعد او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق
الى ذكر المسند اليه بان يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر
المسند اليه فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد
الطلب اعز من المنساق بلا تعب كقوله ثلثة هذا هو المسند المتقدم
الموصوف بقوله تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا الدنيا فاعل تشرق
والعائد الى الموصوف هو الضمير المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها و
نضارتها اي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها والمسند اليه
المتأخر هو قوله شمس الضحى وابو اسحق والقمر تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب
يعني باب المسند اليه والذي قبله يعني باب المسند غير مختص بهما كالذكر و
الحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق
والتقييد وغير ذلك مما سبق وانما قال كثير لان بعضها مختص بالبابين
كضمير الفصل المختص بما بين المسند والمسند اليه وككون المسند فعلا فانه
مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائما وقيل هو اشارة الى ان
جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف فانه لا يجري في الحال والتمييز
وكالتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه وفيه نظر لان قولنا جميع ما ذكر
في البابين غير مختص بهما لا يقتضي ان يجري شيء من المذكورات في كل
واحد من الامور التي هي غير المسند اليه والمسند فضلا عن ان يجري كل
منها فيه بل يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في شيء مما يغايرهما
فافهم والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره

في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه

احوال متعلقات الفعل

قد اشير في التنبيه الى ان كثيرا من الاعتبارات السابقة يجري في
متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه
بمزيد بحث ثم مهد لذلك مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل
في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر
الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما اما بالفاعل فمن جهة
وقوعه عنه واما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه لا افادة وقوعه مطلقا اي
ليس الغرض من ذكره معه افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة
ان يعلم ممن وقع او على من وقع اذ لو اريد ذلك لقيل وقع الضرب او وجد
او ثبت من غير ذكر الفاعل او المفعول لكونه عبثا فاذا لم يذكر المفعول به
معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك
الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقا اي من غير اعتبار عمومه في الفعل بان يراد جميع
افراده او خصوصه بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه
فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول
لان المقدر كالمذكور في ان السامع يفهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل
من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان قولنا فلان يعطي الدنانير
يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما
مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو
اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه

مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول
كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة
او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
اي لا يستوي من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد وانما قدم الثاني لانه باعتبار
كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله السكاكي ذكر في بحث افادة اللام الاستغراق
انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم و
المنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة
ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين
على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل
بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد
هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام
خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم
اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار
كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه
اليقين البرهاني افاد المقام او الفعل ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله
او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون
آخر وتحقيقه ان معنى فلان يعطي حينئذ يفعل الاعطاء فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة
يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم
ترجيح احد المتساويين على الآخر لا يقال افادة التعميم ينافي كون الغرض

الثبوت او النفي مطلقا اي من غير اعتبار عموم ولا خصوص لانا نقول لا نسلم
ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام
فالتعميم مفاد غير مقصود وذكر بعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها
فلم نتعرض لها والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص
كقول البحتري في المعتز بالله تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه
ان يرى مبصر ويسمع واع اي يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه
وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا
نصب عطفا على يدرك اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة
الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي من يصدر
عنه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية
والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة
بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع
اخباره للدلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار
الى حيث يمتنع خفاؤها فابصرها كل راء وسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا
تلك الآثار ولا يسمع الواعي الا تلك الاخبار فذكر الملزوم واراد اللازم
على ما هو طريق الكناية ففي ترك المفعول والاعراض عنه اشعار بان فضائله
قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي فيها مجرد ان يكون ذو سمع و
ذو بصر حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول
او تقديره والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي
المسند الى فاعله اثباته له او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور

وجب

[illegible] الغرابة الدالة على تعيين المفعول ان جاز فيهما ثم وان
كان فلا مانع ... فتقدير المفعول تعين انه مراد في المعنى ومحذوف
من اللفظ لغرض [illegible] الى تحصيل الغرض بقوله ثم الحذف للبيان بعد
الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب
يدل عليه ويبينه لكنه انما يحذف ما لم يكن تعلقه به
غريبا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم اجمعين فانه لما قيل لو شاء
علم السامع ان هناك شيئا تعلقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب
الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف ما اذا كان تعلق فعل المشيئة
به غريبا فانه لا يحذف كما في قوله ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن
ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرر
في نفس السامع ويأنس به واما قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت
ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء
على غرابة تعلقها به على ما ذهب اليه صاحب المفتاح الا ... في ... ان
المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم
يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب
كتعلقها ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل لان المراد بالاول
البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا
بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افنى النحول اعضائي فلم يبق مني غير خواطر
تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها
دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشيئة

عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى
الى التفكر فلا يصلح ان يكون تفسيرا للاول كما لو قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت
درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم
قلة التأمل ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من
قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل انما حذف لغرض
آخر وقيل يحتمل ان يكون المعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا
اي لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر فيكون من
قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته وفيه نظر لان ترتيب
الكلام على قوله لم يبق مني الشوق غير تفكري يأبى هذا المعنى عند التأمل
الصادق لان القدرة على بكاء التفكر لا تتوقف على ان لا يبقى فيه غير
التفكر فافهم واما لدفع توهم ارادة غير المراد عطف على اما للبيان ابتداء
متعلق بتوهم كقوله وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث
يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم خبرية مميزها قوله من تحامل قالوا
واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا
يلتبس بالمفعول ومحل كم النصب على انه مفعول ذدت وقيل المميز محذوف
اي كم مرة ومن في من تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن
الحذف والزيادة بما ذكرناه وسورة ايام اي شدتها وصولتها حززن اي
قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر
ما بعده اي ما بعد اللحم اعني الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم وانما كان في بعض

العلم فقد ف ونحا هذا التوجيه واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول به ثانيا
على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اى لفظ المفعول لا على الضمير العائد اليه
اظهارا لكمال العناية بوقوعه اى الفعل عليه اى على صريح لفظ المفعول حتى كانه لا يرضى بان يوقعه على
ضميره وان كان كناية عنه كقوله قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد و
المكارم مثلا اى قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا اذ لو ذكره لكان المناسب فلم
نجده ويفوت الغرض اعنى ايقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل ويجوز
ان يكون السبب في حذف مفعول طلبنا ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له
قصدا الى المبالغة في التادب حتى كانه لا يجوز وجود المثل ليطلبه فان
العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد
كان منك ما يؤلم اى كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان
امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ
وعليه اى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى والله يدعو الى
دار السلام اى جميع عباده فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا
واما لمجرد الاختصار من غير ان يعتبر معه فائدة اخرى من التعميم وغيره و
في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكير لما سبق ولا حاجة اليه وما يقال
من ان المراد عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس
بسديد لان هذا المعنى معلوم ومع هذا جار في سائر الاقسام فلا وجه
لتخصيصه بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اى اذنى وعليه اى على الحذف لمجرد
الاختصار قوله تعالى رب ارنى انظر اليك اى ذاتك ومنها ... ان الحذف

تعميم مع الاختصار ان لم يكن فيه قرينة دالة على ان المقدر عام فلا تعميم
اصلا وان كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف فالحذف
لا يكون الا لمجرد الاختصار واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل
اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اى وما قلاك وحصول الاختصار ايضا ظاهر و
اما لاستهجان ذكره اى ذكر المفعول كقول عائشة ما رأيت منه
اى من النبى صلعم ولا رأى منى اى العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن
من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه حقيقة او ادعاء او نحو ذلك
وتقديم مفعوله اى مفعول الفعل ونحوه اى نحو المفعول من الجار والمجرور و
الظرف والحال وما اشبه ذلك عليه اى على الفعل لرد الخطا في التعيين
كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا واصاب في ذلك
واعتقد انه غير زيد واخطا فيه وتقول لتاكيده اى تاكيد هذا الرد زيدا
عرفت لا غيره وقد يكون لرد الخطا في الاشتراك كقولك زيدا عرفت
لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وتقول لتاكيده زيدا عرفت
وحده وكذا في نحو زيدا اكرم وعمرا لا تكرم امرا ونهيا وكان الاحسن
ان يقول لافادة الاختصاص ولهذا اى ولان التقديم لرد الخطا في
تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما لا يقال
ما زيدا ضربت ولا غيره لان التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا
لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره ينفي ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضا
لمنطوق لا غيره نعم لو كان التقديم لغرض اخر غير التخصيص جاز ما زيدا ضربت ولا غيره

ولكن ما زيداً ضربت وغيره وما زيداً ضربت ولكن اكرمت لان مبنى الكلام
ليس على ان الخطاء في الفعل بانه الضرب حتى تردّه الى الصواب بانه
الاكرام وانما الخطاء في تعيين المضروب فاذا رد الى الصواب ان يقال
ما زيداً ضربت ولكن عمراً فالصواب ولكن عمراً واما نحو زيداً
عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المقدر قبل المنصوب
اي عرفت زيداً عرفته وتخصيص ان قدر بعده اي زيداً عرفت عرفته لان المحذوف
المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في افادة الاختصاص
كما في بسم الله فنحو زيداً عرفته محتمل للمعنيين التخصيص والتاكيد
والرجوع في التعيين الى القرائن وعند قيام القرينة على انه للتخصيص يكون
اوكد من قولنا زيداً عرفت لما فيه من التكرار وفي بعض النسخ واما نحو
واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص لامتناع ان يقدر الفعل مقدماً
نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء بل التقدير اما ثمود
فهديناهم بتقديم المفعول وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر
لانه يكون مع الجهل بثبوت اصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم
سألك سائل ما فعلت بهما فتقول اما زيداً فضربته واما عمرو فاكرمته فليتأمل
وكذلك اي ومثل زيداً عرفت في افادة الاختصاص نحو بزيد مررت
في المفعول بواسطة لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذلك
يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتأديباً ضربته وماشياً حججت
والتخصيص لازم للتقديم غالباً اي لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في اكثر

الصور

الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق وانما قال غالباً لان اللزوم
الكلي غير متحقق اذ التقديم قد يكون لاغراض اخر كمجرد الاهتمام والتبرك
والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع والفاصلة ونحو ذلك
قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً فاسلكوه
وقال الله تعالى وانا عليكم كما خطب وقال الله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا
تنهر وقال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون الى غير ذلك مما لا يحسن فيه
اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب الكلام ولهذا اي ولان التخصيص
لازم للتقديم غالباً يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة
والاستعانة بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصاً بذلك لا نعبد ولا
نستعين غيرك وفي لالى الله تحشرون معناه اليه تحشرون لا الى غيره ويفيد
التقديم في الجميع اي جميع صور التخصيص وراء التخصيص اي بعده اهتماماً بالمقدم
لانهم يقدمون الذي شأنه اهم وهم ببيانه اعنى ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله
مؤخراً اي بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين
كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات باسم العزى فقصد الموحد
تخصيص اسم الله تعالى بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد اقرأ باسم ربك يعني
لو كان التقديم مفيداً للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم
باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان
الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم
باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله تعالى اهم في نفسه هذا جواب

يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم اي يكتم ايمانه من آل فرعون فلم يفهم ان ذلك الرجل كان منهم اي من آل فرعون والحاصل انه ذكر لرجل ثلثة اوصاف قدم الاول اعني مؤمنا لكونه اشرف الاوصاف ثم الثاني لئلا يتوهم خلاف المقصود او لان في التأخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على الالف

القصر

في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا او بحسب الاضافة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه الى ذلك الشيء وان امكن ان يتجاوزه الى شيء آخر في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز من القيام الى القعود لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات وكل منهما اي من الحقيقي وغيره نوعان قصر الموصوف على الصفة وهو ان لا يتجاوز الموصوف من تلك الصفة الى صفة اخرى لكن يجوز ان يكون تلك الصفة لموصوف آخر وقصر الصفة على الموصوف وهو ان لا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف الى موصوف آخر لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية اعني المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي اعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول و

في الكتاب وبابه ان يأتم بك شغفت بأذن [illegible] الا يسوقون لانه [illegible] وليس في الاولى وجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى متعلق به كما لا يخفى كذا في المفتاح وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضي للعدول عنه اي عن الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا لانه عمدة في الكلام وحقه ان يلي الفعل وانما قال في نحو ضرب زيد عمرا لان في نحو ضرب زيدا غلامه مقتضيا للعدول عن الاصل والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للعطاء او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية للتقديم وهو الموافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم فمراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم والسامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان لان الاهم في تعلق القتل هو الخارجي المقتول ليتخلص الناس من شره او لان في التأخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر قوله من آل فرعون عن قوله

بينهما عموم من وجه ... وقد جعل فيها لا يشك اللبيب ان هذا العلم وتفاوت بينهما في مثل العلم
وما لحق ذلك ما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج
وما هذا الا زيد فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا اذ المعنى انه مقصور
على الاتصاف بكونه اخا او ساجا او زيدا والاول اي قصر الموصوف على
الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي
الصفات الا بصفة الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء حتى
يمكن اثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية بل هذا محال لان للصفة المنفية
نقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين
مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب واردنا انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف
بالقيام ولا بنقيضه وهو محال والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي
كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد
وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا
ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم العدم فيكون قصرا
حقيقيا ادعائيا واما في القصر الغير الحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل
يكون المراد ان الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى انه ليس حاصلا لعمرو
وان كان حاصلا لبكر وخالد والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير
الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان
صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة
بامر دون امر آخر او مكانه وقولهم دون اخرى معناه متجاوزا عن الصفة

الاخرى

الاخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز
عن الاخرى ومن دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا
كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب ثم اتسع فيه
فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان اريد
بقوله دون اخرى ودون آخر دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد
آخر فقد خرج من ذلك ما اذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين
كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما كاتب
الا زيد لمن اعتقد الكتابة لزيد وعمرو وبكر وان اريد اعم من الواحد
فقد دخل في هذا التعريف القصر الحقيقي وكذا الكلام في قوله مكان اخرى ومكان
آخر فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان كل
واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان
الاول التخصيص بشيء دون شيء والثاني التخصيص بشيء مكان شيء والمخاطب
بالاول من ضربي كل اي من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على
الموصوف يعني بالاول التخصيص بشيء دون شيء من يعتقد الشركة اي
شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة
موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف فالمخاطب بقولنا
ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة وبقولنا ما كاتب الا زيد
من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع
الشركة التي اعتقدها المخاطب والمخاطب بالثاني اعني التخصيص بشيء مكان

شي

فالمخاطب

من ضربي كل من القصرين من يعتقد العكس أي عكس الحكم الذي أثبته المتكلم

بقولنا ما زيد إلا قائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر

إلا زيد من اعتقد أن الشاعر عمرو لا زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم

المخاطب أو تساويا عنده عطف على قوله يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ

الإيضاح أي المخاطب بالثاني إما من يعتقد العكس وإما من تساوى عنده

الأمران أعني الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف والاتصاف

بالصفة المذكورة وغيره بالصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد

إلا قائم من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من غير علم بالتعيين وبقولنا

ما شاعر إلا زيد من يعتقد أن الشاعر زيد أو عمرو من غير أن يعلمه

على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل

أن التخصيص بشيء دون شيء آخر قصر إفراد والتخصيص بشيء مكان آخر إن

اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وإن تساويا عنده قصر تعيين وفيه

نظر لأنا لو سلمنا أن في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر فلا نسلم

أن فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر فإن قولنا ما زيد إلا قائم لمن يردده بين

القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ولهذا جعل السكاكي التخصيص

بشيء دون شيء مشتركا بين قصر الإفراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين

وجعل التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط وشرط قصر الموصوف على الصفة

إفرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى

يكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد إلا شاعر كونه كاتبا أو منجما لا كونه مفحما أي

غير شاعر لأن الإفحام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافي الشاعرية وشرط قصر

الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما أي تنافي الوصفين حتى يكون المنفي في

قولنا ما زيد إلا قائم كونه قاعدا أو مضطجعا أو نحو ذلك مما ينافي القيام ولقد

أحسن صاحب المفتاح في إهمال هذا الاشتراط لأن قولنا ما زيد إلا شاعر

لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح مع

عدم تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره

المصنف لا يقال هذا اشتراط الحسن أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب لأنا نقول

أما الأول فلا دلالة للفظ عليه مع أنا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد إلا شاعر لمن

اعتقد كاتبا غير شاعر وأما الثاني فلأن التنافي بحسب اعتقاد المخاطب

معلوم مما ذكره في تفسيره أن قصر القلب هو الذي يعتقد المخاطب فيه العكس فيكون

هذا الاشتراط ضائعا وأيضا لم يصح قول المصنف إن السكاكي لم يشترط في قصر القلب

تنافي الوصفين وعلل المصنف اشتراط تنافي الوصفين بقوله ليكون إثبات

الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظر بين في الشرح وقصر التعيين أعم

من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو لا فكل مثال يصلح لقصر الإفراد

أو القلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا أربعة

وغيرها قد سبق ذكره فالأربعة المذكورة ههنا منها العطف كقولك

في قصر الموصوف على الصفة إفرادا زيد شاعر لا كاتب أو ما زيد كاتبا بل شاعر

مثل بمثالين أولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف

الثاني بالعكس وقلبا زيد قائم لا قاعد أو ما زيد قاعدا بل قائم فإن قلت

تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فاثبات احدهما يكون مشعرا بانتفاء
الغير فما فائدة نفي الغير واثبات المذكور بطريق الحصر قلت الفائدة
في التنبيه على رد الخطأ او ان المخاطب اعتقد العكس فان قولنا زيد
قائم وان دل على نفي القعود لكنه خال عن الدلالة على ان المخاطب اعتقد انه
قاعد وقصر تعيين اي قصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا بحسب المقام
زيد شاعر لا عمرو وما شاعر الا زيد ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر
لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ولما لم يجئ في قصر الموصوف
مثال الافراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي
في القلب اورد للتعيين مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة
فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا للتعيين
لم يتعرض لذكره وهكذا في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره
افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد
والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب
ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها
افرادا وقلبا انما قائم زيد وفي دلائل الاعجاز ان انما ولا العاطفة انما
تستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد واشار الى سبب
افادة انما القصر بقوله لتضمنه معنى ما والا واشار بلفظ التضمن الى انه
ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في
الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا

يصلح فيه انما صرح بذلك الشيخ في دلائل الاعجاز ولما اختلفوا في افادة انما القصر
وتضمنه معنى ما والا بينه بثلثة اوجه فقال لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة
بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع
اي رفع الميتة وتقرير هذا الكلام ان في الآية ثلث قراءات حرم مبنيا
للفاعل مع نصب الميتة ورفعها وحرم مبنيا للمفعول مع رفع الميتة كذا
في تفسير الكواشي فعلى القراءة الاولى ما في انما كافة اذ لو كانت موصولة لبقي ان
بلا خبر والموصول بلا عائد وعلى الثانية موصولة ليكون الميتة خبرا اذ لا يصح ان
يحرم المبني للفاعل على الاخير والمعنى ان الذي حرمه الله عليكم هو الميتة
وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند من ان نحو المنطلق زيد وزيد
المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا معنى ما والا وكان
معنى القراءة الاولى ما حرم الله عليكم الا الميتة كانت مطابقة للقراءة الثانية
والا لم تكن مطابقة لها لافادتها القصر قرا السكاكي والمصنف بقراءة النصب و
الرفع سوى القراءة الاولى والثانية ولهذا لم يتعرضا للاختلاف في لفظ
حرم بل في لفظ الميتة رفعا ونصبا واما على القراءة الثالثة اعني رفع
الميتة وحرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون ما كافة اي ما حرم عليكم الا الميتة
وان تكون موصولة اي ان الذي حرم عليكم هو الميتة ويرجح هذا جانب ان
عاملة على ما هو اصلها وبهذا يتم ان مراد السكاكي والمصنف بقراءة الرفع
القراءة الثالثة فلعلهما بالسبب في اختيارهما كونها موصولة مع ان الراجح
اختيار انها كافة ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه

اي سوى ما ذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو
لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر
الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو
وبكر وغيرهما (لتضمنه معنى ما والا) اي مع انما نحو انما يقوم انا فان الا
انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا الا بان يكون المعنى ما يقوم
الا انا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال
ببيت من هو حجة في هذا الباب فقال (قال الفرزدق)
(انا الذائد) من الذود وهو الطرد (الحامي الذمار) اي العهد وفي الاساس
هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه
(وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي) لما كان غرضه ان يخص المدافع لا
المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن
احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وهو
ليس بمقصود ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقال
انما ادافع عن احسابهم ما انا على ان يكون انا تاكيدا وليست ما موصولة او نافية
خبرا ولا ضرورة في العدول عن لفظ نحن الى لفظ انا (ومنها التقديم) اي
تقديم ما حقه التاخير كتقديم الخبر على المبتدأ او المعمولات على الفعل
(كقولك في قصره) اي قصر الموصوف (تميمي انا) كان الانسب ذكر المثالين لان
التميمية والقيسية اي تنافيهما بعدما شاة القصر الافراد والا لم يصح قصر
القلب (وفي قصرها انا كفيت مهمك) افرادا او قلبا او تعيينا بحسب الاعتقاد

المخاطب

المخاطب (ومنها الطرق الاربعة) بعد اشتراكها في افادة القصر (تختلف
من وجوه فدلالة الرابع) اي التقديم (بالفحوى) اي بمفهوم الكلام بمعنى انه
اذا تأمل الذوق السليم فيه فهم منه القصر وان لم يعرف اصطلاح
البلغاء في ذلك (ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع) لان الواضع وضعها
لمعان تفيد القصر (والاصل) اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل
(في الاول) اي في طريق العطف (النص على المثبت والمنفي كما مر فلا يترك) النص
عليهما (الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد
يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما) اي في هذين المثالين (زيد يعلم النحو لا غيره)
اما في الاول فمعناه لا غير النحو اي لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه
لا غير زيد اي لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني هو على
الضم تشبيها بالغايات وذكر بعض النحاة ان لا في لا غير ليست عاطفة
بل لنفي الجنس (ونحوه) اي نحو لا غيره مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه
ذلك (والاصل في الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط) دون المنفي وهو ظاهر
(والنفي) اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي بلا العاطفة
(لا يجامع الثاني) اعني النفي والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد وقد يقع
مثل ذلك في كلام المصنفين (لان شرط المنفي بلا) العاطفة (ان لا يكون) ذلك المنفي
(منفيا قبلها بغيرها) من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته
للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي و
الاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها

التنازع

حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا
نفيت لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفة شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا
الكلام في انما يقوم الا زيد وقوله بغيرها اي بغير لا من ادوات النفي على ما صرح
في المفتاح ونهاية الايجاز اذا كان منفيا بغير لا الكلام او علم المتكلم
او السامع او غيرهما وذلك كما يجيء في انما لا يقال هذا يقتضي جواز ان يكون منفيا
قبلها بلا العاطفة الاخرى نحو جاءني الرجال لا النساء لا هند لانا نقول الغرض
ان ذلك الشخص اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك النفي ومعلوم انه يمتنع
نفيه قبلها بها لا امتناع ان ينفي شيء بلا قبل الاثبات بها وهذا كما يقال دأب
الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم منه ان لا يؤذي غيره سواء
كان ذلك الغير كريما او غير كريم ويجامع اي النفي بلا العاطفة الاخير اي انما في
التقدم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يجيء لا عمرو لان النفي فيها اي في
الاخير غير مصرح به كما في النفي والاستثناء فلا يكون المنفي بلا العاطفة منفيا
قبلها بغيرها من ادوات النفي وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو
فانه يدل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح
ايجاب امتناع المجيء عن زيد فيكون لا نفيا لذلك الايجاب والترتيب
بقولنا امتنع زيد عن المجيء من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي
الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في
انما انا تميمي لا قيسي اذ لو لا ذلك لدل قولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي مجيء عمرو
لا ضمنا ولا صريحا قال والسكاكي شرط مجامعته اي مجامعة النفي بلا العاطفة

٢٤

الثالث اي انما ان لا يكون الوصف مختصا بالموصوف لتحصل الفائدة
نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون لان
الاستجابة لا تكون الا ممن يسمع بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ القيام
ليس مما يختص بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن مجامعته اي الثالث في
الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا
دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد واصل الثاني اي
الرابع من وجوه الاختلاف اي اصل النفي والاستثناء ان
يكون ما استعمل له اي الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء مما يجهله
المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي انما فان اصله ان يكون الحكم
المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح
نقلا عن دلائل الاعجاز وفيه بحث لان المخاطب اذا كان عالما
بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى
لازم الحكم وجوابه ان مراده ان انما يكون لخبر من شانه ان لا يجهله
المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لعدم اصراره
عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح كقولك لصاحبك وقد
رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا
اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل
المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم
الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما

[illegible] الرسالة لا تنافيها اي التبري من الهلاك فالمخاطبون
وهم الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين كانوا عالمين بكونه غير جامع بين الرسالة
والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم
هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء و
الاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم
على بقائه عليه السلام عندهم (او قلبا) عطف على قوله افرادا (نحو ان انتم الا بشر مثلنا)
فالمخاطبون وهم الرسل عليهم السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين
لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين (لاعتقاد القائلين) وهم الكفار (ان الرسول
لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة) فنزلهم القائلون منزلة
المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافي بين الرسالة
والبشرية فقلبوا هذا الحكم وقالوا ان انتم الا بشر اي مقصورون على
البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة
سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة و
قصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين
على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة
عنهم اشار الى جوابه بقوله (وقولهم) اي قول الرسل المخاطبين (ان نحن الا
بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم) وارخاء العنان اليه بتسليم بعض مقدماته
(ليعثر) الخصم من العثار وهو الزلة وانما يفعل ذلك (حيث يراد تبكيته)
اي اسكات الخصم والزامه (لا لتسليم انتفاء الرسالة) فكأنهم قالوا ان ما ادعيتم

من كوننا بشرا فحق لا ننكره ولكن هذا لا ينافي ان يمن الله تعالى علينا بالرسالة
فلهذا اثبتوا البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على
وفق كلام الخصم (وكقولك) عطف على قوله كقولك لصاحبك وهذا مثال لاصل
انما اي الاصل في انما ان تستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك (انما هو اخوك
لمن يعلمه ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه) اي ان تجعل
من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على اخيه والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا
المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر (وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم
لادعاء المتكلم ظهوره فيستعمل له) اي الثاني (انما نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن
مصلحون) ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب
ولا ينكره (ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى) من ايراد
الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر الدال على الحصر و
توسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال
على ان مضمون الكلام مما له خطر وبه عناية والتأكيد بان ثم التعقيب بما يدل
على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون (ومزية انما على العطف انه
يعقل منها) اي من انما (الحكمان) اعني الاثبات للمذكور والنفي عما عداه
(معا) بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم
لا قاعد او بالعكس نحو ما زيد قائما بل قاعد (واحسن مواقعها) اي مواقع انما
(التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط
جهلهم كالبهائم فطمع النظر) اي التأمل (منهم كطمعه منها) اي كطمع النظر من البهائم (ثم القصر كما

عن اليهود

بين المبتدأ والخبر وغيره كما يجري بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل
والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا او ما ضرب عمرا الا زيد
والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وغير ذلك من المتعلقات ففي
الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء حتى لو اريد القصر على
الفاعل قيل ما ضرب عمرا الا زيد ولو اريد القصر على المفعول قيل ما ضرب
زيد الا عمرا ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على
المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف
او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او
تعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك وقل اي جاز على قلة تقديمهما اي تقديم المقصور
عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كونهما بحالهما وهو ان يلي المقصور
عليه الاداة نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول او ما ضرب
الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل وانما قال بحالهما احترازا عن
تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بان يؤخر الاداة عن المقصور عليه كقولك
في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه
من اختلال المعنى وانعكاس المقصود وانما قل تقديمهما بحالهما لاستلزامه قصر
الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع
على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن
قصره وعلى هذا فقس وانما جاز على قلة نظرا الى انها في حكم التام
باعتبار ذكر المتعلق في الآخر ووجه الجميع اي السبب في افادة النفي

والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان
النفي في الاستثناء المفرغ الذي حذف فيه المستثنى منه واعرب ما بعد الا
بحسب العوامل يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج و
الاخراج يقتضي مخرجا منه عام ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج
مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب
احد وفي نحو ما كسوته الا جبة ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا ما جاء
كائنا على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الا يوم الجمعة ما سرت وقتا
من الاوقات وعلى هذا القياس وفي صفته يعني في الفاعلية والمفعولية
والحالية ونحو ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب
للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا
جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء وفي انما يؤخر المقصور عليه
تقول انما ضرب زيد عمرا فيكون القيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا
فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه بانما
على غيره للالباس كما اذا قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا
زيد بخلاف النفي والاستثناء فانه لا الباس فيه اذ المقصور عليه هو
المذكور بعد الا سواء قدم او اخر وههنا ليس الا مذكورا في اللفظ بل
متضمنا وغير كالا في افادة القصرين قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف افرادا او قلبا وتعيينا وفي امتناع مجامعته لا العاطفة لما
مر فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو

في قصر الموصوف على الصفة

الانشاء

على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال
انه فعل المتكلم اعني القاء مثل هذا الكلام كما ان الاخبار كذلك والا
ظهر ان المراد ههنا هو الثاني بقرينة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب
وتقسيم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما والمراد بها معانيها المصدرية
بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا او كذا الظهور ان ليت مثلا مستعمل
في التمني لا في قولنا ليت زيدا قائم فانهم قالوا الانشاء ان لم يكن طلبا كافعال
المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو
ذلك فلا يبحث عنها ههنا لقلة المباحث البيانية المتعلقة
بها ولان اكثرها في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ان كان
طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل
فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع اجراؤها على معانيها
الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه اي
انواع الطلب كثيرة منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ
الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى بخلاف الترجي تقول
ليت الشباب يعود ولا تقول لعله يعود لكن اذا كان المتمنى
ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا
وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله
على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه والنكتة في التمني بهل
والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي

لا جزم

لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان
فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع
بعدها باضمار ان وانما يضمر ان بعد الاشياء الستة والمناسب ههنا
هو التمني قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء
همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما خبر كان اي كانها مأخوذة من هل ولو
اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة
لتركيبهما مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول تضمنت
الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض
والمطلوب من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنين معنى
التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس
افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه
في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولو ما اكرمت على معنى ليتك
اكرمت قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو
هلا تقوم ولو ما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام
والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكنه حاصل كلامه وقوله
لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني
ووقع في بعض النسخ لتضمنهما على لفظ التفعل وهو لا يوافق معنى كلام
المفتاح وانما ذكر هذا بلفظ كان لعدم القطع بذلك وقد يتمنى بلعل
فيعطى له حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان لبعد المرجو

بعد الفاء

Right page

بعيد الحصول وبعد ايضا بين المحالات والممكنات التي
لا طماعية في وقوعها فيتولد منه معنى التمني ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام
وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت وقوع نسبة بين
امرين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له
الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان فالهمزة
لطلب التصديق اي انقياد الذهن واذعانه بوقوع نسبة تامة بين
الشيئين كقولك اقام زيد في الجملة الفعلية وازيد قائم في الجملة الاسمية او
لطلب التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه
ادبس في الاناء ام عسل عالما بحصول شيء في الاناء طالبا لتعيينه وفي
طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق عالما بكون الدبس في
واحد من الخابية او الزق طالبا لتعيين ذلك ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب
التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم
يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك
لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب
الحاصل وهو الظاهر في اعمرا عرفت لا في ازيد قام فليتامل والمسؤول عنه
بها اي بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في
نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت
بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل ان يكون لطلب
تصور المسند بان تعلم انه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف انه

Left page

ضرب او اكرم والفاعل في اانت ضربت اذا كان الشك في الفاعل
والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المضروب وكذا قياس سائر
المتعلقات وهل لطلب التصديق فحسب ويدخل على الجملتين
نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب حصول التصديق
بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها بطلب التصديق
امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد ههنا دليل على ان ام متصلة
وهي لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم وهل انما تكون
لطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام بدون ام عمرو فقبيح ولا يمتنع
ولهذا ايضا قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال
ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف او يكون التقديم لا للتخصيص لكن ذلك
خلاف الظاهر دون هل زيدا ضربته فانه لا يقبح لجواز تقدير المفسر قبل
زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي
لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من
ان الاصل عرف رجل على ان رجل بدل من الضمير في عرف قدم
للتخصيص ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر
المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
مع انه قبيح باجماع النحاة وفيه نظر لان ما ذكره من اللزوم ممنوع
لجواز ان يقبح لعلة اخرى وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل

ويقبح هل زيد عرف لان هل بمعنى قد في الاصل واصلها أهل وترك الهمزة قبلها
لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في
الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها وانما لم يقبح هل زيد قائم لانها اذا
لم ترا الفعل في حيزها وتسلت عنه وقنعت بخلاف ما اذا راته فانها
تذكرت العهود وحنت الى الالف المالوف فلم ترض بافتراق الاسم بينهما
وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف
فلا يصح هل تضرب زيدا اي ان يكون الضرب واقعا في الحال على ما يفهم عرفا
من قوله وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك قصدا الى انكار
الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يكون ذلك لان هل تخصص المضارع
بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الهمزة وقولنا في
ان يكون الضرب واقعا في الحال ليعلم ان هذا الامتناع جار في كل ما يوجد
فيه قرينة تدل على ان المراد انكار الفعل الواقع سواء عمل ذلك المضارع
في جملة حالية او لا كقوله اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتوذي
اباك واتشتم الامير فلا يصح وقوع هل في هذه المواضع ومن العجائب ما وقع
لبعضهم في شرح هذا الموضع من ان هذا الامتناع بسبب ان الفعل المستقبل
لا يجوز تقييده بالحال واعماله فيها ولعمري ان هذه فرية ما فيها مرية اذ
لم ينقل عن احد من النحاة امتناع مثل سيجئ زيد راكبا وسأضرب زيدا
وهو بين يدي الامير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما
نؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين وفي الحماسة ساغسل عني العار

كقولك اتضرب زيدا وهو اخوك

بالسيف

بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وامثال هذا اكثر من ان تحصى واعجب
من هذا انه لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال
لتنافي الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سنذكره حتى لا يجوز ياتيني
زيد سيركب او لن يركب فهم منه انه يجب تجريد الفعل العامل في الحال عن
علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل تضرب وسيضرب ولن يضرب
بالحال واورد هذا المقال دليلا على ما ادعاه ولم ينظر في صدر هذا المقال
حتى يعرف انه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال ولاختصاص
التصديق بها اي لكونها مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير
التصديق كما ذكر فيما سبق وتخصيصها بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص
بما كونه زمانيا اظهر وما موصولة وكونه مبتدا خبره اظهر وزمانيا خبر
الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه
بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء
تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر واما اقتضاء
كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت
او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى المعاني والاحداث التي
هي مدلولات الافعال لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء و
لهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل
على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير
اذ انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال

نشكرون
العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لان هل في هل تشكرون
وفي هل انتم تشكرون على اصلها لكونها داخلة في الفعل تحقيقا في الاول وتقديرا في
الثاني وفهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون ايضا
وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة
فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي كمال العناية بحصوله
ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من
البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبوت وابراز ما سيتجدد في معرض
الثبوت وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او
لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب
بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان
المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود
وفي الاولى شيء واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى وهي بسيطة بالنسبة
اليها والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط
وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فقيل يطلب بما شرح
الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا لان تشرح هذا الاسم وتبين مفهومه فيجاب
بايراد لفظ اشهر او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي
ما حقيقتها فيطلب هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياتها وتقع هل البسيطة في
الترتيب بينهما اي بين التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني ان مقتضى الترتيب
الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته

لان من

لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه ان يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لم
يعرف انه موجود استحال منه ان يطلب حقيقته وماهيته اذ لا حقيقة للمعدوم
ولا ماهية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد
بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي
يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض
بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها حقائق ومفهومات فلها حدود
حقيقية واسمية واما المعدومات فليس لها الا المفهومات فلا حدود لها الا
بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان
الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء
التي يبرهن عليها في اثناء التعاليم انما هي حدود اسمية ثم اذا برهن عليها واثبت
وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقية جميع ذلك مذكور
في الشفاء ويطلب بمن العارض المشخص اي الامر الذي يعرف لذي العلم
فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فيجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد
تشخصه وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس
الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية
والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع
او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه ويسأل بمن عن الجنس
من ذوي العلم تقول من جبريل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ
لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبريل ملك بل
جوابه ملك يأتي بالوحي كذا وكذا مما يفيد تشخصه ويسأل باي عما يميز احد

الفريقين أي المؤمنين والكافرين خير مقاما أنحن أم أصحاب محمد عليه السلام فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا في الفريقية وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر مثل الكون كافرين قائلين بهذا القول ومثل الكون أصحاب محمد عليه السلام وكم يسأل بها عن العدد نحو سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة أي كم آية آتيناهم أعشرين أم ثلاثين فمن آية مميز كم بزيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعد بين كم ومميزها كما ذكرنا في الخبرية فكم ههنا للسؤال عن العدد ولكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ وكيف يسأل بها عن الحال وأين عن المكان ومتى عن الزمان ماضيا كان أو مستقبلا وأيان عن الزمان المستقبل قيل وتستعمل في مواضع التفخيم مثل أيان يوم الدين وأنى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب أن يكون بعدها فعل نحو فأتوا حرثكم أنى شئتم أي على أي حال شئتم ومن أي شق أردتم بعد أن يكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ أنى بمعنى كيف بدون الفعل وأخرى بمعنى من أين نحو أنى لك هذا أي من أين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله تارة وأخرى مشعر بأنه يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأن يكون في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازا ويحتمل أن يكون معناه أين إلا أنه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من أين عشرون لنا من أنى أو مقدرة كما في قوله تعالى أنى لك هذا أي من أنى أي من أين على ما ذكره بعض النحاة ثم إن هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن كالاستبطاء نحو كم دعوتك والتعجب نحو مالي لا أرى الهدهد لأنه كان لا يغيب

عن سليمان عليه السلام إلا بإذنه فلما لم يبصره مكانه تعجب من حال نفسه في عدم إبصاره إياه ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشاف نظر سليمان إلى مكان الهدهد فلم يبصره فقال مالي لا أراه على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره أو غير ذلك ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول أهو غائب كأنه يسأل عن صحة ما لاح له يدل على أن الاستفهام على حقيقته والتنبيه على الضلال نحو فأين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الأدب ألم أؤدب فلانا إذا علم المخاطب ذلك وهو أنك أدبت فلانا فيفهم معنى الوعيد والتخويف فلا يحمله على السؤال والتقرير أي حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإلجائه إليه بإيلاء المقرر به الهمزة أي بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الإقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمزة تقول أضربت زيدا في تقريره بالفعل وأأنت ضربت في تقريره بالفاعل وأزيدا ضربت في تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال أضربت زيدا بمعنى أنك ضربته البتة والإنكار كذلك نحو أغير الله تدعون أي بإيلاء المنكر الهمزة كالفعل في قوله أتقتلني والمشرفي مضاجعي والفاعل في قوله أهم يقسمون رحمة ربك والمفعول في قوله أغير الله أتخذ وليا وأما غير الهمزة فيجيء للتقرير والإنكار لكن لا يجري فيه هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهمزة فلهذا لم يبحث عنه ومنه أي ومن مجيء الهمزة للإنكار أليس الله بكاف عبده أي الله كاف

لان انكار الفعل نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة
فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا
بالنفي وهو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخلت
عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم اثباتا او نفيا وعليه
قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله فان
الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك
وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة
ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار
الفعل صورة اخرى وهو نحو أزيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما
من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته عن اصله
لانه لا بد له من محل يتعلق به والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك
الامر الذي كان نحو أعصيت ربك فان العصيان واقع لكنه منكر وما يقال
انه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت او لا ينبغي ان يكون اي لا ان يحدث
ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو أتعصي ربك
يعني لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو أفأصفاكم ربكم
بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو أنلزمكموها اي
أنلزمكم تلك الهداية او الحجة بمعنى انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاسلام
والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام والتهكم عطف على الاستبطاء
او على الانكار وذلك انهم اختلفوا في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع

معطوف

معطوف على الاول او كل واحد عطف على ما قبله نحو أصلاتك تأمرك
ان نترك ما يعبد آباؤنا وذلك ان شعيبا كان كثير الصلاة وكان قومه
اذا رأوه يصلي تضاحكوا فقصدوا بقولهم أصلاتك تأمرك الهزء والسخرية
لا حقيقة الاستفهام والتحقير نحو من هذا استحقارا بشأنه مع انك تعرفه والتهويل
كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين
من فرعون بلفظ الاستفهام اي من بفتح الميم ورفع فرعون على انه مبتدأ
ومن الاستفهامية خبره او بالعكس على اختلاف الرأيين فانه لا معنى
لحقيقة الاستفهام فيها وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف العذاب بالشدة و
الفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون اي هل تعرفون من هو في فرط
عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ولهذا قال انه
كان عاليا من المسرفين زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه والاستبعاد
نحو أنى لهم الذكرى فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر بل المراد
استبعاد ان يكون لهم الذكرى بقرينة قوله وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا
عنه اي كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند
كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب الادكار من
كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله من الآيات والمعجزات من
الكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه ومنها اي من انواع الطلب الامر
وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء وصيغته تستعمل في معان
كثيرة فاختلفوا في حقيقته الموضوعة هي لها اختلافا كثيرا ولما لم تكن الدلائل

مفيدة للقطع بشي قال المصنف وللامر اي صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد
وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء
سواء كان اسما او فعلا موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي على طريق طلب العلو
وعد الآمر نفسه عاليا سواء كان عاليا في نفسه ام لا لتبادر الفهم عند سماعها الى
سماع الصيغة الى ذلك المعنى اعني الطلب استعلاء والتبادر الى الفهم من
اقوى امارات الحقيقة وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي غير طلب الفعل استعلاء
كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين فيجوز له ان يجالس احدهما او كليهما
وان لا يجالس احدا اصلا والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه
ابلاغ مع التخويف وفي الصحاح الانذار تخويف مع دعوة نحو اعملوا ما شئتم
لظهور ان ليس المراد الامر بكل عمل شاء والتعجيز نحو فأتوا بسورة
من مثله اذ ليس المراد طلب اتيانهم بسورة من مثله لكونه محالا والظرف
اعني قوله من مثله متعلق بفأتوا والضمير لعبدنا او صفة لسورة والضمير لما
نزلنا او لعبدنا فان قلت لم لا يجوز على الاول ان يكون الضمير لما نزلنا
لانه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق
اذ التعجيز انما يكون عن المأتي به فكان مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان
يأتوا منه بسورة بخلاف ما اذا كان وصفا للسورة فان المعجوز عنه هو
السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التعجيز باعتبار
انتفاء المأتي منه قلت احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساغ
في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به وللبعض ههنا كلام طويل لا

طائل

طائل تحته والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا
حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة
لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل اعني صيرورتهم قردة
وفي الاهانة لا يحصل اذ المقصود قلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا
تصبروا ففي الاباحة كان المخاطب توهم ان الفعل محظور عليه فاذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي
التسوية كأنه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح
بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو الا ايها الليل الطويل
الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بأمثل اذ ليس الغرض طلب الانجلاء
من الليل اذ ليس ذلك في وسعه لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في
الليل من تباريح الجوى واستطالته تلك الليلة كأنه لا طماعية له في
انجلائها فلهذا يحمل على التمني دون الترجي والدعاء اي الطلب على سبيل
التضرع نحو رب اغفر لي والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون
الاستعلاء والتضرع فان قيل اي حاجة الى قوله بدون الاستعلاء
مع قوله لمن يساويك قلت قد سبق ان الاستعلاء لا يستلزم العلو
فيجوز ان يتحقق من المساوي بل من الادنى ايضا ثم الامر قال السكاكي
حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء
ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع
بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان
يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر

بالاضطجاع ولم يجوز الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما **وفيه نظر**
لأنا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن **ومنها** أي من أنواع الطلب
النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء **وله حرف واحد وهو لا**
الجازمة في قولك لا تفعل وهو كالأمر في الاستعلاء لأنه المتبادر إلى الفهم **وقد**
يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض **أو** طلب
الترك كما هو مذهب البعض **كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك لا تمتثل**
أمري وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر **وهذه الأربعة** يعني التمني والاستفهام
والأمر والنهي **يجوز تقدير الشرط بعدها** وإيراد الجزاء عقيبها مجزوما بإن
المضمرة مع الشرط **كقولك في التمني ليت لي مالا أنفقه** أي إن أرزقه
أنفقه **وفي الاستفهام أين بيتك أزرك** أي إن تعرفنيه أزرك **وفي**
الأمر أكرمني أكرمك أي إن تكرمني أكرمك **وفي النهي لا تشتم يكن خيرا**
لك أي إن لا تشتم يكن خيرا لك وذلك لأن الحامل للمتكلم على الكلام
الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم إما لذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير على
حصوله وهذا معنى الشرط فإذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده
ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا
لذلك المذكور لا لنفسه فيكون إذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر
ذلك الشيء ظاهرا ولما جعل النحاة الأشياء التي تضمر الشرط بعدها خمسة
أشار المصنف إلى ذلك بقوله **وأما العرض كقولك ألا تنزل تصب خيرا فمولد**
من الاستفهام وليس شيئا آخر برأسه لأن الهمزة فيه للاستفهام دخلت

على

على فعل منفي امتنع حملها على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا فتولد
عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه **ويجوز** تقدير
الشرط **في غيرها** أي غير هذه المواضع **لقرينة** تدل عليه **نحو أم اتخذوا من دونه**
أولياء فالله هو الولي أي إن أرادوا أولياء بحق أي إن اتخذوا أولياء بحق
فالله هو الذي يجب أن يتولى وحده ويعتقد أنه المولى والسيد وقيل
لا شك أن قوله أم اتخذوا إنكار توبيخ بمعنى لا ينبغي أن يتخذ من دونه أولياء
وحينئذ يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي أن
يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة وفيه نظر إذ ليس كل ما فيه
معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا
لا تضرب زيدا فهو أخوك بالفاء بخلاف أتضرب زيدا فهو أخوك
استفهام إنكار فإنه لا يصح إلا بالواو الحالية **ومنها** أي من أنواع الطلب
النداء وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا
وقد تستعمل صيغته أي صيغة النداء **في غير معناه** وهو طلب الإقبال **كالإغراء**
في قولك لمن أقبل يتظلم يا مظلوم قصدا إلى إغرائه وحثه على زيادة
التظلم وبث الشكوى لأن الإقبال حاصل **والاختصاص في قولهم أنا**
أفعل كذا أيها الرجل فقولنا أيها الرجل أصله تخصيص المنادى بطلب
إقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الإقبال ونقل إلى تخصيص مدلوله
من بين أمثاله بما نسب إليه إذ ليس المراد بأي ووصفه المخاطب بل
ما دل عليه ضمير المتكلم فأيها مضموم والرجل مرفوع والمجموع في محل

بالنصب على انه حال وهذا اعني قوله الا تحقيقا من بين الرجال
وقد يستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو يا لله والتعجب نحو يا للماء
والتحسر والتوجع كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا وما اشبه ذلك ثم الخبر
قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على انه كأنه وقع نحو
وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من
ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه
حاصلا نحو رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يقوله رعاية
يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه
الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى
الى ساعة دون انظر لانه في صورة الامر وان قصد به الدعاء او الشفاعة
او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب
اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك
تأتيني غدا مقام ائتني تحمله بألطف وجه على الاتيان لانه ان
لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة
الخبر تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة
يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل
والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر
الناظر بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلا الكلام الانشائي ايضا
اما مؤكد او غير مؤكد والمسند اليه فيه اما محذوف او مذكور الى غير ذلك

باب الفصل والوصل بدأ بذكر الفصل لانه الاصل
والوصل طار اي عارض حاصل بزيادة حرف لكن لما كان الوصل بمنزلة
الملكة والفصل بمنزلة عدمها والاعدام انما تعرف بملكاتها بدأ في
التعريف بذكر الوصل فقال الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل
تركه اي ترك عطفه عليه فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل
من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب
ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي
لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت
عليها اي على الاولى ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه
اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او
نحو ذلك وجب عطفه فشرط كونه اي كون عطف الثانية على
الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملتين جهة
جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر
او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد
يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين
الضب والنون وقوله ونحوه اراد به ما يدل على التشريك كالفاء
وثم وحتى وذكره حشو مفسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من
الفاء وثم وحتى معنى مفصلا غير التشريك والجمعية فان تحقق هذا المعنى
حسن العطف وان لم توجد جهة جامعة بخلاف الواو ولهذا اي ولان

لا بد في الواو من جهة جامعة عيب على أبي تمام قوله لا والذي هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي علم لأن وجود الجامع شرط في الصورتين وقوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق وإلا أي وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على إنا معكم لأنه ليس من مقولهم فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مفعول قالوا فيلزم أن يكون مقول المنافقين وليس كذلك وإنما قال على إنا معكم لأن قوله إنما نحن مستهزئون بيان لقوله إنا معكم فحكمه حكمه وأيضا العطف على المتبوع هو الأصل وعلى الثاني أي على تقدير أن لا يكون للأولى محل من الإعراب إن قصد ربطها بها أي ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت الثانية على الأولى به أي بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر نحو دخل زيد فخرج أو ثم خرج عمرو إذا قصد التعقيب أو المهلة وذلك لأن ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في علم النحو فإذا عطفت الثانية على الأولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة أعني حصول معاني

أن الفاء للتعقيب وثم للمهلة

هذه الحروف بخلاف الواو فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابي وأما في غيره ففيه خفاء وإشكال وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل وإلا أي وإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو وإذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من أن تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوهم إلى شياطينهم وليس كذلك فإن قيل إذا شرطية لا ظرفية قلنا إذا الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافي ما ذكرنا لأنه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل وهو قالوا إنا معكم بدلالة المعنى وإذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفيد اختصاص الفعلين به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة الفحوى والذوق وإلا عطف على قوله فإن كان للأولى حكم أي وإن لم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة أو يكون ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضا فإن كان بينهما أي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا إيهام أي بدون أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما أي أحد الكمالين فكذلك يتعين الفصل

لان الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع
بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين لوجود الداعي
وعدم المانع فالحاصل ان الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن
للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة احوال الاول كمال الانقطاع
بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع
شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط
بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل فاخذ
المصنف في تحقيق الاحوال الستة وقال اما كمال الانقطاع بين الجملتين
فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى بان يكون احديهما خبرا لفظا ومعنى
نحو وقال رائدهم سر القوم الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ ارسوا اي
اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاول تلك
الحرب ونعالجها فكل حتف امرئ يجري بمقدار اي اقيموا نقاتل
فان موت كل نفس يجري بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه
لم يعطف نزاولها على ارسوا لانه خبر لفظا ومعنى وارسوا انشاء لفظا
ومعنى وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا وانشاء
لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الاعراب
والا فالجملتان في محل النصب على انه مفعول قال او لاختلافهما خبرا وانشاء
معنى فقط بان يكون احديهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا
خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله لم يعطف رحمه الله

على مات لانه انشاء معنى ومات خبر معنى وان كانا جميعا خبرين
لفظا او لانه عطف على لاختلافهما والضمير للشان لا جامع بينهما كما
سياتي بيان الجامع فلا يصح العطف في مثل زيد طويل وعمرو نائم واما
كمال الاتصال بين الجملتين فلكون الثانية مؤكدة للاولى تاكيدا معنويا
لدفع توهم تجوز او غلط نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب اذا
جعلت الم طائفة من الحروف او جملة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية
ولا ريب فيه ثالثة فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب ببلوغه متعلق
بوصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ
يتعلق الباء من قوله بجعل المبتدا ذلك الدال على كمال العناية بتمييزه
والتوسل ببعده الى التعظيم وعلو الدرجة وتعريف الخبر باللام الدال
على الانحصار مثل حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل
الذي يستاهل ان يسمى كتابا كان ما عداه من الكتب في مقابلته
ناقص بل ليس بكتاب جاز جواب لما اي جاز بسبب هذه المبالغة
المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اعني قوله ذلك الكتاب
مما يرمى به جزافا من غير صدور عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني
للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى لا ريب فيه والمنصوب البارز الى ذلك
الكتاب وجعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب نفيا
لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب وزان
نفسه مع زيد في جاءني زيد نفسه فظهر ان لفظ وزانه في قوله فوزانه

ليس بزائد كما توهم لتأكيد اللفظي كما أشار اليه بقوله نحو لا ريب فيه
للمتقين اي الضالين الصائرين الى التقوى فان معناه انه اي الكتاب
في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها اي غايتها لان تنكيره للتعظيم
الابهام والتفخيم حتى كأنه هداية محضة حيث قيل هدى
او وهو معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد
بكماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية و
اعتبارها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها لانها المقصود
الاصلي من الانزال فوزانه اي وزان لا ريب فيه وزان نفسه
في جاءني زيد نفسه لكونه مقررا لذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى
لا ريب فيه فانه بجملته بمعنى او بكون الجملة الثانية بدلا منها اي من الاولى
لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية حيث يكون
في الوفاء قصور ما او خفاء ما بخلاف الثانية فانها وافية كمال الوفاء
والمقام يقتضي اعتناء بشأنه اي شأن المراد لنكتة ككونه اي المراد مطلوبا في
نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الثانية من الاولى منزلة
بدل البعض او الاشتمال فالاول نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام
وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام
يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني
اعني قوله امدكم بانعام الى آخره اوفى بتأديته اي تأدية المراد
للتنبيه لدلالته اي الثاني عليها اي على نعم الله بالتفصيل من غير احالة

على

على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه
لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها والثاني
اعني المنزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله اقول له ارحل لا تقيمن
عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فان المراد به اي بقوله ارحل
كمال اظهار الكراهة لاقامته اي المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى
بتأديته لدلالته اي دلالة لا تقيمن عليه اي على كمال اظهار الكراهة
بالمطابقة مع التأكيد الحاصل من النون وكونها مطابقة باعتبار الوضع
العرفي حيث يقال لا تقم عندي ولا يقصد كفه عن الاقامة بل مجرد
اظهار كراهة حضوره فوزانه اي وزان لا تقيمن عندنا وزان
حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا
يكون تأكيدا وغير داخل فيه فلا يكون بدل بعض ولم يعتبر بدل
الكل لانه انما يتميز عن التأكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود
هو الثاني وهذا لا يتحقق في الجمل لا سيما التي ليس لها محل من
الاعراب مع ما بينهما اي بين عدم الاقامة والارتحال من الملابسة
اللزومية فيكون بدل اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل
ذات محل من الاعراب مثل ما مر في اتبعوا [illegible]
في المناسبين ان الثانية اوفى لان الاولى وافية مع ضرب من
القصور باعتبار الاجمال وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية
او تكون الثانية بيانا لها اي للاولى لخفائها اي الاولى نحو فوسوس اليه

الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فإن
وزانه أي وزان قال يا آدم وزان عمر في قوله أقسم بالله أبو حفص عمر
إبهامهما من نقب ولا دبر حيث جعل الثاني بيانا وتوضيحا للأول
ووزان ليس لفظ قال بيانا وتفسيرا للفظ وسوس حتى يكون هذا من
باب بيان الفعل دون الجملة بل المبين هو مجموع الجملة وأما كونها
أي الجملة الثانية كالمنقطعة عنها أي عن الأولى فلكون عطفها عليها أي
الثانية على الأولى موهما لعطفها على غيرها مما ليس بمقصود وشبه هذا
بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف إلا أنه لما كان
خارجيا يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع
ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى أنني أبغي بها بدلا أراها
في الضلال تهيم بين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين
لأن معنى أراها أظنها وكون المسند إليه في الأولى محبوبا وفي الثانية محبا
لكن ترك العطف لئلا يتوهم أنه عطف على أبغي فيكون من مظنونات سلمى
ويحتمل الاستئناف كأنه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال أراها
تتحير في أودية الضلال وأما كونها أي الثانية كالمتصلة بها أي بالأولى
فلكونها أي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الأولى فتنزل الأولى منزلته
أي السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها أي
عن الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال قال
السكاكي فينزل ذلك السؤال الذي تقتضيه الأولى ويدل عليه بالفحوى

منزلة السؤال الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع
عن الكلام الأول لذلك وتنزيله منزلة السؤال الواقع إنما يكون
لنكتة كإغناء السامع عن أن يسأل أو مثل أن لا يسمع منه أي من السامع
شيء تحقيرا له وكراهة لكلامه أو مثل أن لا ينقطع كلامك بكلامه أو مثل
القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف أو
غير ذلك وليس في كلام السكاكي دلالة على أن الأولى تنزل منزلة السؤال
وكأن المصنف نظر إلى أن قطع الثانية عن الأولى مثل قطع الجواب عن
السؤال إنما يكون على تقدير تنزيل الأولى منزلة السؤال وتشبيهها
والأظهر أنه لا حاجة إلى ذلك بل مجرد كون الأولى منشأ للسؤال
كاف في ذلك أشير إليه في الكشاف ويسمى الفصل لذلك أي لكونها
جوابا لسؤال اقتضته الأولى استئنافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى
استئنافا ومستأنفة وهو أي الاستئناف ثلاثة أضرب لأن السؤال
الذي تضمنته الأولى إما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف أنت
قلت عليل سهر دائم وحزن طويل أي ما بالك عليلا أو ما سبب علتك
بقرينة العرف والعادة لأنه إذا قيل فلان مريض فإنما يسأل عن
مرضه وسببه لا أن يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر و
الحزن حتى يكون السؤال عن السبب الخاص وإما عن سبب خاص لهذا الحكم
نحو وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء كأنه قيل هل النفس أمارة
بالسوء بقرينة التأكيد وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر في أحوال الإسناد

وهي ان المخاطب اذا كان طالبا مترددا حسن تقوية الحكم بمؤكد ولا يخفى
ان المراد الاقتضاء استحسانا لا وجوبا والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة
الواجب (واما عن غيرهما) اي غير السبب المطلق والخاص (نحو قالوا سلاما
قال سلام) اي فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي
حياكم بتحية احسن لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت
(وقوله زعم العواذل) جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة (انني في غمرة) اي شدة (صدقوا)
اي الجماعات العواذل التي تزعمهم انني في غمرة (ولكن غمرتي لا تنجلي) اي
لا تنكشف بخلاف كثير الغمرات والشدائد كأنه قيل أصدقوا ام
كذبوا فقيل صدقوا (وايضا منه) اي من الاستيناف وهذا اشارة
الى تقسيم آخر له (ما ياتي باعادة اسم ما استؤنف عنه) اي اوقع عنه الاستيناف
واصل الكلام استؤنف عنه الحديث فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة
اللازم (نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان) باعادة
اسم زيد (ومنه ما يبنى على صفته) اي صفة ما استؤنف عنه دون اسمه والمراد
صفة تصلح لترتب الحديث عليه (نحو احسنت الى زيد صديقك القديم
اهل لذلك) والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه وهل هو حقيق
بالاحسان (وهذا) اي الاستيناف المبني على الصفة (ابلغ) لاشتماله على
بيان السبب الموجب للحكم على الوصف الصالح للعلية اذ عليه لم يرتبها
بحث وهو ان السؤال ان كان عن السبب فالجواب يشتمل على
بيانه لا محالة والا فلا وجه لاشتماله عليه كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال

٣٩

سلام وقوله زعم العواذل وجه التقصي عن ذلك مذكور في الشرح
(وقد يحذف صدر الاستيناف) فعلا كان او اسما (نحو يسبح له فيها بالغدو
والاصال رجال) فيمن قراها مفتوحة الباء كأنه قيل من يسبحه فقيل رجال
اي يسبحه رجال (وعليه نعم الرجل) زيد او نعم رجلا زيد (على قول) اي على قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا
للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم (وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام
شيء مقامه نحو زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف) اي ايلاف في الرحلتين
المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف
الى الشام (وليس لكم الاف) اي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين كأنه
قيل أصدقنا ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله
واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه (او بدون ذلك)
اي قيام شيء مقامه اكتفاء بمجرد القرينة (نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول)
اي قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ اي هم نحن ولما فرغ عن بيان
الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين
للوصل فقال (واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله) فقولهم
لا رد لكلام سابق كما اذا قيل هل الامر كذلك فقالوا لا اي ليس الامر
كذلك فهذه جملة خبرية وايدك الله جملة انشائية دعائية فبينهما كمال
الانقطاع لكن عطفت عليها لان ترك العطف يوهم انه دعاء على
المخاطب بعدم التأييد مع ان المقصود الدعاء له بالتأييد فاينما وقع هذا

الكلام فالمعطوف عليه مضمون قولهم لا وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الثعالبي حكاية مشتملة على قوله قلت لا وأيدك الله وزعم أن قوله وأيدك الله عطف على قوله قلت ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول وأنه لو لم يحك الحكاية فقال للمخاطب لا وأيدك الله فلا بد له من معطوف عليه وأما التوسط عطف على قوله أما الوصل لدفع الإيهام أي أما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد صحفه بعضهم أما بكسر الهمزة فركب متن عمياء وخبط خبط عشواء فإذا اتفقتا أي الجملتان خبرا أو إنشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط بجامع أي بأن يكون بينهما جامع بدلالة ما سبق من أنه إذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع ثم الجملتان المتفقتان خبرا أو إنشاء لفظا ومعنى قسمان لأنهما إما إنشائيتان أو خبريتان والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام لأنهما إن كانتا إنشائيتين معنى فاللفظان إما خبران أو الأولى خبر والثانية إنشاء أو بالعكس وإن كانتا خبريتين معنى فاللفظان إما إنشاءان أو الأولى إنشاء والثانية خبر أو بالعكس فالمجموع ثمانية أقسام والمصنف أورد للقسمين الأولين مثالهما كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم في الخبريتين لفظا ومعنى إلا أنهما في المثال الثاني متناسبان في الاسمية بخلاف الأول وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الإنشائيتين لفظا ومعنى وأورد للاتفاق معنى فقط مثالا واحدا إشارة إلى أنه يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه الستة وأعاد لفظة

الكاف

الكاف تنبيها على أنه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما لفظا لكونهما إنشائيتين معنى لأن قوله لا تعبدون إخبار في معنى الإنشاء أي لا تعبدوا وقوله وبالوالدين إحسانا لا بد له من فعل فإما أن يقدر خبر في معنى الطلب أي وتحسنون بمعنى أحسنوا فيكون الجملتان خبرا لفظا إنشاء معنى وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الإنشاء إما لفظا فالملاءمة مع قوله لا تعبدون وإما معنى فالمبالغة باعتبار أن المخاطب كأنه سارع إلى الامتثال فهو يخبر عنه كما تقول تذهب إلى فلان تقول له كذا تريد الأمر أي اذهب وهو أبلغ من الصريح أو يقدر من أول الأمر صريح الطلب على ما هو الظاهر أي وأحسنوا بالوالدين إحسانا فيكونان إنشائيتين معنى مع أن لفظ الأولى إخبار ولفظ الثانية إنشاء والجامع بينهما اتحاد المسند إليه ويجب أن يكون باعتبار المسند إليهما والمسندين جميعا أي باعتبار المسند إليه في الجملة الأولى والمسند إليه في الجملة الثانية وكذا المسند في الأولى والمسند في الثانية نحو زيد يشعر ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال أصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الإعطاء والمنع هذا إذا اتحد المسند إليهما وأما عند تغايرهما فلا بد من تناسبهما كما أشار إليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما أي بين زيد وعمرو كالأخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك وبالجملة

يجب ان يكون احدهما بسبب شيء للآخر ولا يسالم ملابسة لها
نوع اختصاص بخلاف زيد كاتب وعمرو شاعر بدونها اي بدون
المناسبة بينهما زيد وعمرو فانه لا يصح وان اتحد المسندان ولهذا حكموا بامتناع
نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا الا
سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن لعدم تناسب الشعر
والطول الغاية السكاكي ذكر انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند
القوة المفكرة جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلي او من جهة الوهم و
هو الجامع الوهمي او من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي والمراد بالعقل القوة
العاقلة المدركة للكليات وبالوهم القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة
في المحسوسات من غير ان تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك الشاة
معنى في الذئب وبالخيال القوة التي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها
بعد غيبتها عن الحس المشترك وهو القوة التي تتأدى اليها صور
المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة وبالمفكرة القوة التي من
شأنها التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس
المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض ونعني بالصور
ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن فقال
السكاكي الجامع بين الجملتين اما عقلي وهو ان يكون بين الجملتين
اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من
قيودهما وهذا ظاهر في ان المراد بالتصور الامر المتصور ولكنه اطلق التصور

والتصديق

والتصديق على المعلومات التصورية والتصديقية ولما كان المقرر انه
لا يكفي في عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باتفاق
السكاكي ايضا غير المصنف عبارة السكاكي وقال الجامع بين الشيئين
اما عقلي وهو امر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما في المفكرة وذلك بان
يكون بينهما اتحاد في التصور او تماثل فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص
في الخارج يرفع التعدد بينهما فيصيران متحدين وذلك لان العقل يجرد
الجزئي عن عوارضه المشخصة الخارجية وينتزع منه المعنى الكلي
فيدركه على ما تقرر في موضعه وانما قال في الخارج لانه لا يجرده عن المشخصات
العقلية لان كل ما هو موجود في العقل فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز
عن سائر المعقولات وههنا بحث وهو ان التماثل هو الاتحاد في
النوع مثل اتحاد زيد وعمرو في الانسانية واذا كان التماثل
جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على اخوة زيد وعمرو
او صداقتهما او نحو ذلك لانهما متماثلان لكونهما من افراد الانسان
والجواب ان المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع
اختصاص بهما على ما سيتضح في باب التشبيه او تضايف وهو
كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس الى
تعقل الآخر كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر بالا
او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والآخر معلول او الاقل والاكثر
فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر

اكثر

اكثر منه او دونه ثم سواد ثم بسبب تنافي الوهم في اجتماعهما عند المفكرة بخلاف
النقيض فانه اذا تخيل نقيض الحكم فرکب وذلك بان يكون بينهما تصوريهما
... كلون بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة
انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه
يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذلك
اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله
ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يتوهم
ان الثلثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والعقل يعرف
انها امور متباينة او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين
وجوديين يتعاقبان على محل واحد كالسواد والبياض في المحسوسات
والايمان والكفر في المعقولات والحق انهما تقابل العدم والملكة لان
الايمان هو تصديق النبي عليه السلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني
قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق
عند المحققين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ذلك
وقد يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون وجوديا فيكونان متضادين
وما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن
والكافر وامثال ذلك فانه قد يعد من المتضادين باعتبار الاشتمال على الوصفين
المتضادين او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فانهما وجوديان
احدهما في غاية الارتفاع والاخر في غاية الانحطاط وهذا معنى شبه التضاد

وليسا متضادين لعدم توارد هما على المحل لكونهما من الاجسام ولا
ولا من قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين ههنا
ليسا بداخلين في مفهومي السماء والارض والاول والثاني فيما يعم المحسوسات
والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون
مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها
المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما
فهما متضادين كالاسود والابيض لانه قد يشترط في المتضادين
ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى ان مخالفة الثالث والرابع
وغيرهما للاول اكثر من مخالفة الثاني له مع ان العدم معتبر في مفهوم الاول
فلا يكون وجوديا فانه اي انما جعل التضاد وشبهه جامعا وهميا لان
الوهم ينزلهما منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين او
الشبيهين بهما الا ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا
بالبال مع الضد من المغايرات الغير المتضادة يعني ان ذلك مبني على
حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر او خيالي وهو
امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وذلك بان يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك
واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت
الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك
بينهما في خيال وهي في خيال اخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في ...

خيالي آخر وإما لا يتبع فقط (ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع)
لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع (لا سيما الجامع الخيالي
فان جمعه على مجرى الالف والعادة) بحسب انعقاد الاسباب في
اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر فظهر
انه ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهمي ما يدرك بالوهم وبالخيالي ما
يدرك بالخيال لان التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا
التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معاني
معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعترضوا بان السواد والبياض مثلا
من المحسوسات دون الوهميات واجابوا بان الجامع كون كل منهما
متضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وفيه نظر لانه لم
يرد ان اراد ان تضاد هذا السواد بهذا البياض معنى جزئي فما [illegible]
مع ذلك في تضايف معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف
وشبههما في انها ان اضيفت الى الكليات كانت كليات وان اضيفت
الى الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق
عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال فقط
انه ليس بصورة ترتسم في الخيال بل هو من المعاني فان قلت كلام المفتاح
مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد
من مفرداتهما وهو معترف بفساده ذلك حيث منع صحة نحو
خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس ومرارة الارنب والف باذنجانة

قلت كلامه ههنا ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين واما
ان اي قدر من الجامع يجب لصحة العطف ففوض الى موضع
آخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند اليهما
جميعا والمص لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه
نبه على ان ما ذكر مكان الجملتين الشيئين ومكان قوله اتحاد في
تصورهما اتحاد في التصور فوقع الخلل في قوله والوهمي ان يكون
بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبه تضاد والخيالي ان
يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد
والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن في الخيالي انما
هو بين نفس الصور فلا بد من تاويل كلام المص وحمله على ما ذكره السكاكي
بان يراد بالشيئين الجملتان وبالتصور مفرد من مفردات الجملة
مع ان ظاهر عبارته يابى ذلك والبحث الجامع زيادة تفصيل
وتحقيق اوردناه في الشرح وانه من المباحث التي ما وجدنا احدا
حام حول تحقيقها (ومن محسنات الوصل) بعد وجود المصحح (تناسب
الجملتين في الاسمية والفعلية) وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة
فاذا اردت الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت
في الاخر قلت قام زيد وقعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو
قاعد (الا لمانع) مثل ان يراد في احدهما التجدد وفي الاخر الثبوت
فتقول قام زيد وعمرو قاعد او يراد في احدهما المضي وفي الاخر

المضارع فيقال زيد قام أو يقوم عمرو وزيد يقعد أو يأذن أحدهما الكلام
وفي الآخر التقييد بالشرط كقوله تعالى وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو
أنزلنا ملكا لقضي الأمر ثم لا ينظرون وقوله تعالى فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة
ولا يستقدمون فقوله ولا يستقدمون عطف على الشرطية قبلها
لا على الجزاء أعني قوله لا يستأخرون إذ لا معنى لقولنا إذا جاء أجلهم لا يستقدمون
تذنيب هو جعل الشيء ذنابة للشيء شبه به ذكر بحث الجملة الحالية
وكونها بالواو تارة وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل
لمكان التناسب **أصل الحال المنتقلة** أي الكثير الراجح كما يقال الأصل في
الكلام هو الحقيقة **أن تكون بغير واو** واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة
لمضمون الجملة فإنها يجب أن تكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها
بما قبلها وإنما كان الأصل في المنتقلة الخلو عن الواو **لأنها في المعنى حكم على
صاحبها كالخبر** بالنسبة إلى المبتدأ فإن قولك جاء زيد راكبا إثبات الركوب
لزيد كما في زيد راكب إلا أنه في الحال على سبيل التبعية وإنما المقصود
إثبات المجيء وجئت بالحال لتزيد في الإخبار عن المجيء هذا المعنى
ووصف له أي ولأنها في المعنى وصف لصاحبها **كالنعت** بالنسبة إلى
المنعوت إلا أن المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال
مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت
فإنه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به وإذا كانت الحال
مثل الخبر والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال وأما ورود

بعض

بعض الخبريات من الأخبار والنعوت المصدرة بالواو كالخبر في باب
كان والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي يسميها الزمخشري واو تأكيد لصوق الصفة
بالموصوف فعلى سبيل التشبيه والإلحاق بالحال **لكن خولف** هذا
الأصل **إذا كانت** الحال **جملة فإنها** أي الجملة الواقعة حالا **من حيث هي
جملة مستقلة بالإفادة** من غير أن تتوقف على التعلق بما قبلها وإنما
قال من حيث هي جملة لأنها من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة
على التعلق بكلام سابق قصد تقييده بها **فتحتاج** الجملة الواقعة حالا **إلى
ما يربطها بصاحبها** الذي جعلت حالا عنه **وكل من الضمير والواو صالح
للربط والأصل** الذي لا يعدل عنه ما لم تمس حاجة إلى زيادة ارتباط **هو
الضمير بدليل** الاقتصار عليه في الحال **المفردة والخبر والنعت فالجملة**
التي تقع حالا **إن خلت عن ضمير صاحبها** الذي تقع هي حالا عنه **وجب فيها الواو**
ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت زيد قائم ولما ذكر أن كل جملة خلت عن
الضمير وجبت فيها الواو أراد أن يبين أن أي جملة يجوز ذلك فيها
وأي جملة لا يجوز فقال **وكل جملة خالية عن ضمير ما** أي الاسم الذي **يجوز أن ينتصب عنه
حال** وذلك بأن يكون فاعلا أو مفعولا معرفا أو منكرا مخصوصا لا نكرة
محضة أو مبتدأ أو خبرا فإنه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصح
وإنما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لأن قوله كل جملة مبتدأ خبره قوله
يصح أن تقع تلك الجملة **حالا عنه** أي عما يجوز أن ينتصب عنه حال **بالواو**
وما لم يثبت هذا الحكم أعني وقوع الحال عنه لم يصح إطلاق اسم صاحب

الا بمجاز او انما قال فيجب فيه حال ولم يقل يجوز ان يترك الجملة
ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت
فيمتنع استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم
عمرو فانه لا يجوز ان يجعل ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي
من ان ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير فقط ولا يخفى ان المراد
بقوله كل جملة الجملة الصالحة للحالية في الجملة بخلاف الانشائيات
فانها لا تقع حالا البتة لا مع الواو ولا بدونها والا عطف على قوله
ان خلت اي وان لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها فان كانت
فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي الواو نحو ولا تمنن
تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال
هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه لوقوعها
موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة اي معنى قائم بالغير لانها
لبيان الهيئة التي عليها الفاعل والمفعول والهيئة معنى قائم بالغير غير
ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت
الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع
مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو
اي المضارع المثبت كذلك اي دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن
لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع الواو فيه كما في المفردة اما الحصول
اي اما دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا

فيدل على التجدد وعدم الثبوت مثبتا فيدل على الحصول واما المقارنة
فلكونه مضارعا فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال وفيه نظر لان
الحال التي تدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة
من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال التي نحن بصدده يجب
ان تكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان او
حالا او استقبالا فلا دخل للمضارعة في المقارنة فالاولى ان يعلل
امتناع الواو في المضارع المثبت بانه على وزن اسم الفاعل لفظا
وبتقديره معنى واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك
وجهه وقوله فلما خشيت اظافيرهم اي اسلحتهم نجوت وارهنهم مالكا
فقيل انما جاء الواو في المضارع المثبت الواقع حالا على اعتبار
حذف المبتدأ ليكون الجملة اسمية اي وانا اصك وانا ارهنهم
كما في قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم اي وانتم تعلمون
وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت
وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما للعطف لا للحال وليس
المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى
الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل
عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض
ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع
وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان الواو وتركه كقراءة

ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فانه يكون نون
لا النفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فلا يصح عطفه على
الامر قبله فيكون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعانّ
بالتشديد فانه نهي مؤكد معطوف على الامر قبله وما لنا لا نؤمن بالله اي
اي شيء ثبت لنا لا نؤمن بالله اي حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفي
حال بدون الواو وانما جاز فيه الامران لدلالته على المقارنة
لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي انما يدل مطابقة على
عدم الحصول وكذا يجوز الواو وتركه ان كان الفعل ماضيا لفظا او معنى
كقوله تعالى اخبارا اني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم
حصرت صدورهم بدون الواو وهذا في الماضي لفظا واما الماضي معنى
فالمراد به المضارع المنفي بلم او لما فانهما تقلبان معنى المضارع الى الماضي
فاورد للمنفي بلم مثالين احدهما مع الواو والآخر بدونه واقتصر في
المنفي بلما على ما هو بالواو وكانه لم يطلع على مثال ترك الواو الا انه مقتضى
القياس فقال وقوله تعالى اني يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله
فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان
تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم اما المثبت فلجواز
الامرين في الماضي المثبت فلدلالته على الحصول بجعل حصوله صفة غير
ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا فلا تقارن الحال وهذا
اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط ان يكون مع قد ظاهرة كما في قوله تعالى وقد

بلغني الكبر او مقدرة كما في قوله تعالى حصرت صدورهم لان قد تقرب الماضي الى
من الحال والاشكال المذكور وارد ههنا وهو ان الحال التي نحن بصددها
غير الحال التي تقابل الماضي وتقريب قد الماضي منها فيجوز المقارنة
اذ الحال والعامل ماضيان ولفظ قد انما يقرب الماضي من الحال
التي هي زمان التكلم وربما تبعده عن الحال التي نحن بصددها كما في قولنا
جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه والاعتذار عن ذلك
مذكور في الشرح واما المنفي اي انما جاز الامران في الماضي المنفي فلدلالته
على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق
اي لاستمرار النفي من حين الانتفاء الى زمان التكلم وغيرها اي غير لما مثل
لم وما لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار
ذلك الانتفاء ليلتبس حتى تظهر قرينة على الانقطاع كما في قولنا لم يضرب
زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالنفي او بان الاصل فيه الاستمرار
الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق وترك التقييد بما يدل على
الانقطاع وذلك الانتفاء بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة
التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا
يكفي في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما
ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي لكن لا قطعيا
بخلاف لما وذلك لانهم قصدوا ان يكون الاثبات والنفي في طرفي النقيض
ولا يخفى ان الاثبات في الجملة انما ينافيه النفي دائما وحجته اي تحقق دائما

الكلام ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود
ان بقاء الحادث يعني استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود
لانه وجود عقيب وجود ولا بد لوجود الحادث من السبب بخلاف
استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء
سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم حتى يوجد عللها فبقي
الجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة
واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة
فعلية وان كانت اسمية فالمشهور جواز تركها اي الواو لعكس ما مر في الماضي
المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة
غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في بمعنى مشافها
وان ايثارها اي الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة
الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة
رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والنظر
او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت
وقال عبد القاهر ان كان مبتداها اي مبتدا الجملة الاسمية الحالية ضمير صاحبها اي صاحب الحال
وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو
وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة
العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان لا يستانف
لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا

٤٧

اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة
اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه
اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استيناف
الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدا بمضيعة وجعلته لغوا
في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم
تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل
والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل
الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من
التشبيه هذا كلامه ولا يليق الا عجاز وهو مشعر بوجوب الواو في نحو
جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع او مسرع امامه
الا ان يؤول بالطريق المذكور ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر
فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني
بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اي بقية من الليل
يعني اذا لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم مصاحبا
للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر
لاسفار الصبح فقوله علي سواد حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه
ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدا
وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون
الفعل اللهم الا ان يقدر فعل ماض وفي هذا الكلام بحث والظاهر ان

مثل على كتفه سيف يحتمل ان يكون في تقدير المفرد وان يكون جملة اسمية قدم خبرها وان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع فعلى التقدير الثاني يجب ترك الواو وعلى التقدير الاول لا يجب الواو فمن اجل ذلك كثر تركها وقال ايضا ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدا يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كانما عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل وحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الواقعة حالا بعقب مفرد حال كقوله والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فقوله برداك تبجيل حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو

الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة

قال السكاكي رحمه الله اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالنسبة الى ما هو انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتبيين اي لا يمكن التنصيص على ان هذا المقدار من الكلام ايجاز وذلك اطناب اذ رب كلام موجز يكون مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وبالعكس والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف

وهو متعارف الاوساط الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وتوهم بعضهم ان المراد بما ذكر متعارف الاوساط وهو غلط لا يخفى على من له قلب او القى السمع وهو شهيد يعني كما ان الكلام يوصف بالايجاز لكونه اقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه اقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر وانما قلنا بحسب الظاهر لانه لو كان اقل مما يقتضيه المقام ظاهرا وتحقيقا لم يكن في شيء من البلاغة مثاله قوله تعالى رب اني وهن العظم مني الآية فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف اعني قولنا يا رب شخت وايجاز بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهرا لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام فللايجاز معنيان بينهما عموم من وجه وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه اذ كثيرا ما تتحقق معاني الامور النسبية وتعرف بتعريفات

يتيسر بيانهما كالأدنى والأخص وغيرهما والجواب أنه لم يرد تفسير بيان معناهما
لأن ما ذكر ليس تفسيرا لهما بل أراد تقسيم التنبيه والتذنيب في أن هذا القدر
إيجاز وذاك إطناب ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بأن
يقال الإيجاز هو الأداء بأقل من المتعارف أو مما يليق بالمقام من كلام
أبسط من الكلام المذكور رد إلى الجهالة إذ لا يعرف كمية متعارف الأوساط
وكيفيته لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف أن كل مقام أي مقدار يقتضي من
البسط حتى يقاس عليه ويرجع إليه والجواب أن الألفاظ قوالب
المعاني والأوساط الذين لا يقدرون في تأدية المعاني على اختلاف العبارات
والتصرف في لطائف الاعتبارات لهم حد من الكلام يجري بينهم في
المحاورات والمعاملات وهو معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف
واضح بالنسبة إليهما جميعا وأما البناء على البسط الموصوف فإنما هو للبلغاء
العارفين بمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يجهل عندهم ما يقتضيه
كل مقام من مقدار البسط والأقرب أي إلى الصواب أن يقال المقبول
من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساو له أي لأصل المراد
أو ناقص عنه واف أو زائد عليه لفائدة فالمساواة أن يكون اللفظ
بمقدار أصل المراد والإيجاز أن يكون ناقصا عنه وافيا به والإطناب أن
يكون زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الإخلال وهو أن يكون
اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير واف به كقوله والعيش خير في ظلال
النوك أي الحمق والجهالة ممن عاش كدا أي مكدودا متعوبا في

ظلال العقل يعني أن أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش
الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا فلا يكون
مقبولا واحترز بفائدة عن التطويل وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد
لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله وقددت الأديم
لراهشيه وألفى أي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين واحد
قوله قددت أي قطعت والراهشان العرقان في باطن الذراعين
والضمير في راهشيه وفي ألفى لجذيمة الأبرش وفي قددت وقولها
للزباء والبيت في قصة قتل الزباء لجذيمة الأبرش وهي معروفة
واحترز أيضا بفائدة عن الحشو وهو زيادة معينة لا لفائدة المفسد
للمعنى كالندى في قوله ولا فضل فيها أي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر
الفتى لولا لقاء شعوب هي علم للمنية صرفها للضرورة وعدم الفضيلة
على تقدير عدم الموت إنما يظهر في الشجاعة والصبر لتيقن الشجاع بعدم
الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه بخلاف الباذل ماله إذا
تيقن بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائما فإن بذله حينئذ أفضل
مما إذا تيقن بالموت وتخليف المال وغاية اعتذاره ما ذكره الإمام
ابن جني وهو أن في الخلود وتنقل الأحوال فيه من عسر إلى يسر ومن
شدة إلى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل
المال كثير فضل وعن الحشو غير المفسد للمعنى كقوله وأعلم علم اليوم و
الأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فلفظ قبله حشو غير مفسد وهذا بخلاف

ويقال اكثرت فلان بشيء وشنعته باذني وكتبته بيدي في مقام يفتقر الى التاكيد
المساواة قدمها لانها الاصل المقيس عليه نحو قوله تعالى ولا يحيق المكر
السيء الا باهله وقوله فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان
المنتأى عنك واسع اي الموضع البعد عنك ذو سعة شبهه في حال
سخطه وهوله بالليل قيل في الاية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف
جواب الشرط فيكون كل منهما ايجازا لا مساواة وفيه نظر لان
اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظي لا يفتقر اليه في تادية اصل المراد حتى لو
صرح به لكان اطنابا بل تطويلا وبالجملة لا نسلم ان لفظ الاية والبيت ناقص
عن اصل المراد والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في
القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير وذلك لان معناه ان
الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يقدم
على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم
بعضا وكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه اي ليس فيه
حذف شيء مما يؤدى به اصل المراد واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف
رعاية لامر لفظي حتى لو ذكر لكان تطويلا وفضله اي رجحان قوله ولكم في
القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل
انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اي اللفظ الذي يناظر قولهم القتل
انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه هو قوله
في القصاص حيوة لان قوله لكم زايد على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف

في القصاص حيوة مع التنوين احد عشر وحروف القتل انفى للقتل
اربعة عشر اعني الحروف الملفوظة اذ بالعبارة يتعلق الايجاز
لا بالكتابة والنص اي وبالنص على المطلوب يعني الحيوة وما يفيده تنكير حيوة
من التعظيم لمنعه اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد
فحصل لهم في هذا الجنس من الحكم اعني القصاص حيوة عظيمة او من
النوعية اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول
اي الذي يقصد قتله والقاتل اي الذي يقصد القتل بالارتداع عن
القتل لمكان العلم بالاقتصاص واطراده اي وبكون قوله ولكم في
القصاص حيوة مطردا اذ الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف القتل
فانه قد يكون انفى للقتل كالذي على وجه القصاص وقد يكون ادعى له
كالقتل ظلما وخلوه عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل
ولا يخفى ان الخالي عن التكرار افضل من المشتمل عليه وان لم يكن مخلا
بالفصاحة واستغنائه عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فان تقديره
القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي وباشتماله على صنعة المطابقة
وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة كالقصاص والحيوة وايجاز
الحذف عطف على ايجاز القصر والمحذوف اما جزء جملة عمدة كان او
فضلة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسأل القرية اي اهل القرية او
موصوف نحو انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية
العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور وقوله جلا جملة

وقت سفه محذوف او انا ابن جلا اي المنكشف امره او الكاشف
الامور وقيل جلا ههنا علم وحذف التنوين باعتبار انه منقول عن
الجملة اعني الفعل مع الضمير لا عن الفعل وحده او صفة نحو وكان وراءهم
ملك يأخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسليمة او غير
معيبة بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها لدلالته على ان
الملك كان لا يأخذ المعيبة او شرط كما مر في آخر باب الانشاء
او جواب شرط وحذفه يكون اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا
ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون فهذا شرط حذف جوابه اي اعرضوا
بدليل ما بعده وهو قوله وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا
كانوا عنها معرضين او للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به
الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن مثالهما ولو
ترى اذ وقفوا على النار فحذف جواب الشرط للدلالة على انه
لا يحيط به الوصف او ليذهب السامع كل مذهب ممكن او غير ذلك
المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول كما مر في الابواب السابقة
وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل
الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده يعني
قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة
عطف على اما جزء جملة فان قلت ماذا اراد بالجملة ههنا حيث
لم يعد الشرط او الجزاء جملة قلت اراد الكلام المستقل الذي لا يكون

جزءا من كلام آخر مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل
فهذا سبب مذكور حذف سببه اي فعل ما فعل او سبب لمذكور نحو
فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون قوله
فضربه بها جملة محذوفة هي سبب لقوله فانفجرت ويجوز ان يقدر فان
ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة وهو الشرط ومثل
هذا الفاء يسمى فاء فصيحة قيل على التقدير الاول وقيل على الثاني وقيل
على التقديرين او غيرهما اي غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون
على ما مر في بحث الاستئناف من انه على حذف المبتدأ والخبر على قول
من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما اكثر عطف على اما جملة اي
اكثر من جملة واحدة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اي فارسلوني
الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف والحذف
على وجهين ان لا يقام شيء مقام المحذوف بل يكتفى بالقرينة كما مر
في الامثلة السابقة وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل
من قبلك فقوله فقد كذبت ليس جزاء الشرط لان تكذيب الرسل
متقدم على تكذيبه بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف اقيم مقامه
اي فلا تحزن واصبر ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها
ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف
نحو حرمت عليكم الميتة والدم فالعقل دل على ان ههنا حذفا اذ الاحكام
الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان والمقصود الاظهر من هذه الاشياء

المذكور في الآية تنادي لها انه شامل للاكل وشرب الالبان فدل على
تعيين المحذوف وفي قوله منها ان يدل اذ في تساع نكاحه على خوف
ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء
ربك اي امره او عذابه فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدس
ويدل ايضا على ان المراد امره او عذابه فالامر المعين الذي دل عليه العقل
هو احد الامرين لا احدهما على التعيين ومنها ان يدل العقل عليه والعادة
على التعيين نحو قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل يدل على ان فيه
حذفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات الشخص واما تعيين المحذوف
فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تعالى
تراود فتاها عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة
دلت على الثاني اي المراودة لان الحب المفرط لا يلام صاحبه اي صاحب
الحب عليه اي على الحب في العادة لقهره اي الحب المفرط اياه اي
صاحبه فلا يجوز ان يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له فتعين ان
يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها الشروع في الفعل يعني من ادلة
تعيين المحذوف لا من ادلة الحذف لان دليل الحذف ههنا هو ان الجار
والمجرور لا بد ان يتعلق بشيء والشروع في الفعل يدل على انه ذلك الفعل
الذي شرع فيه نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له ففي القراءة
يقدر بسم الله اقرا وعلى هذا القياس ومنها اي ومن ادلة تعيين المحذوف
الاقتران كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين فان مقارنة هذا الكلام لاعراس

المخاطب

المخاطب دل على تعيين المحذوف اي اعرست او مقارنة المخاطب
بالاعراس وتلبسه به دل على ان المحذوف اعرست والرفاء
هو الالتيام والاتفاق والباء للملابسة والاطناب اما بالايضاح بعد
الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى موضحة
وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما جبل الله
النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان ادخل عندها او
ليكمل لذة العلم به اي بالمعنى لما لا يخفى من ان نيل الشيء بعد الشوق والطلب
الذ نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح الشيء
اي للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء ومنه اي ومن
الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدا اذ لو اريد الاختصار اي ترك الاطناب كفى نعم زيد
وفي هذا اشعار بان الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة ايضا
ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام
ابراز الكلام في معرض الاعتدال من جهة الاطناب بالايضاح بعد
الابهام والايجاز بحذف المبتدا وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز
والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان ايهام الجمع بين
المتنافيين من الامور المستغربة التي تستلذ بها النفس وانما قال
ايهام لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان
يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهو ح

ومنه اى ومن الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو فى اللغة لف القطن المندوف
وفى الاصطلاح ان يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف
على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول
الامل وإما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله إما بالايضاح بعد الابهام
والمراد الذكر على سبيل العطف للتنبيه على فضله اى مزية الخاص حتى كأنه
ليس من جنسه اى العام تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات
يعنى انه لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل
كأنه شىء آخر مغاير للعام لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه نحو حافظوا
على الصلوات والصلاة الوسطى اى الوسطى من الصلوات او الفضلى
من قولهم للافضل الاوسط وهى صلاة العصر عند الاكثر وإما بالتكرير لنكتة
ليكون اطنابا لا تطويلا وتلك النكتة كتأكيد الانذار فى كلا سوف
تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع عن الانهماك فى الدنيا وتنبيه
على انه لا ينبغى للناظر لنفسه ان يكون جميع همه الدنيا وان لا يهتم بدينه
وسوف تعلمون انذار وتخويف اى سوف تعلمون الخطأ فيما انتم
عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر وفى تكريره تأكيد للردع والانذار
وفى ثم دلالة على ان الانذار الثانى ابلغ من الاول تنزيلا لبعد المرتبة
منزلة بعد الزمان واستعمالا للفظ ثم فى مجرد التدرج فى درج الارتقاء
وإما بالايغال من اوغل فى البلاد اذا ابعد فيها واختلف فى تفسيره
فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة فى قولها

وان صخرا لتأتم

اى الخنساء فى مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اى تقتدى الهداة به
كأنه علم اى الجبل مرتفع فى رأسه نار فقولها كأنه علم واف بالمقصود اعنى التشبيه
بما يهتدى به الا ان فى قولها فى رأسه نار زيادة مبالغة وكتحقيق التشبيه اى
وتحقيق التشبيه فى قوله كأن عيون الوحش حول خبائنا اى خبائنا و
ارحلنا الجزع الذى لم يثقب الجزع بالفتح الخرز اليمانى فيه سواد وبياض
شبه به عيون الوحش واتى بقوله لم يثقب تحقيقا للتشبيه لانه اذا كان
غير مثقوب كان اشبه بالعين قال الاصمعى الظبى والبقرة اذا كانا حيين
فعيونهما كلها سواد فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض
بعدما موتت والمراد كثرة الصيد يعنى مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا
فى شرح ديوان امرئ القيس فعلى هذا التفسير يختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص
بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك فى غير
الشعر بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم
مهتدون فقوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة
الا ان فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب فى الرسل وإما بالتذييل
وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اى معنى الجملة الاولى للتأكيد فهو اعم
من الايغال من جهة انه يكون فى ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة
ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد وهو اى التذييل ضربان ضرب
لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك
جزيناهم بما كفروا وهل نجازى الا الكفور على وجه وهو ان يراد وهل نجازى

وذلك

الجزاء المخصوص متعلق بما قبله واما على الوجه الآخر فهو سواء يراد وهل يجازى الا
الكفور بناء على ان المجازاة هي المكافاة ان خيرا فخير وان شرا فشر فهو
من الضرب الثاني وضرب اخرج مخرج المثل بان يقصد بالجملة الثانية حكم
كلي منفصل عما قبله جار مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال
نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وهو ايضا اي التذييل
ينقسم قسمة اخرى واتى بلفظ ايضا تنبيها على ان هذا التقسيم للتذييل مطلقا لا
للضرب الثاني منه اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الآية فان زهق الباطل
منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله ولست على لفظ
الخطاب بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه او من ضمير المخاطب في
لست على شعث اي تفرق وذميم خصال فهذا الكلام دل بمفهومه على نفي
الكامل من الرجال وقد اكده بقوله اي الرجال المهذب استفهام انكار اي
ليس في الرجال منقح الفعال مرضي الخصال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا
لان فيه التوقي والاحتراز عن توهم خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام
يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يدفع ايهام خلاف المقصود وذلك الدافع
قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله فسقى ديارك
غير مفسدها نصب على الحال من فاعل سقى وهو صوب الربيع اي نزول
المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل فلما كان المطر قد يؤول الى
خراب الديار وفسادها اتى بقوله غير مفسدها دفعا لذلك والثاني نحو اذلة
على المؤمنين فانه لما كان مما يوهم ان يكون لضعفهم دفعه بقوله اعزة على الكافرين

تنبيها على ان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف
ويجوز ان يقصد بالتعدية بعلى الدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم
على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم
خلاف المقصود بفضلة مثل مفعول او حال او نحو ذلك مما ليس بجملة
مستقلة ولا ركن كلام ومن زعم انه اراد بالفضلة ما يتم اصل المعنى بدونه
فقد كذبه كلام المصنف في الايضاح وانه لا تخصيص لذلك بالتتميم لنكتة كالمبالغة
نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي
يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله تعالى اي يطعمونه على حب الله
فهو لتادية اصل المراد واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او
بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة
سوى دفع الايهام لم يرد بالكلام مجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما
من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا
للاول او تاكيدا او بدلا كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه
ولهم ما يشتهون فقوله سبحانه جملة لانه مصدر بتقدير الفعل وقعت في اثناء
الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والدعاء في
قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان اي مفسر ومكرر
فقوله وبلغتها اعتراض في اثناء الكلام لقصد الدعاء والواو في مثله تسمى
اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية والتنبيه في قوله واعلم فعلم المرء ينفعه
بتقدير هذا اعتراض بين اعلم ومفعوله وهو ان سوف ياتي كل ما قدرا

اى من المخففة من الثقيلة وضمير الشان محذوف يعنى ان المقدرات آلهة
ابتغوا ان وقع فيها تاخير و فى هذا تنبيه وتسهيل للامر فالاعتراض يباين
التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من اعراب ويباين التكميل لانه
انما يكون لدفع ايهام خلاف المقصود ويباين الايغال لانه لا يكون الا فى آخر
الكلام لكنه يشمل بعض صور التذييل وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب
وقعت بين جملتين متصلتين معنى لانه كلام لم يشترط فى التذييل ان يكون بين كلامين
لم يشترط ان لا يكون بين كلامين تناسب حتى يلزم تلك الشبه وما قيل انه
يباين التذييل بناء على انه لم يشترط فيه ان يكون بين كلام او بين
كلامين متصلين معنى وهما جا اى ومن الاعتراض الذى وقع بين كلامين
وهو اكثر من جملة ايضا اى كما ان الواقع هو بعينه اكثر من جملة قوله فاتوهن
من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فهذا
اعتراض اكثر من جملة لانه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين اولهما
قوله فاتوهن من حيث امركم الله وثانيهما نساؤكم حرث لكم والكلامان
متصلان معنى فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله
وهو مكان الحرث فان الغرض الاصلى من الاتيان طلب النسل
لا قضاء الشهوة والنكتة فى هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير
عما نهوا عنه وقال قوم قد تكون النكتة فيه اى فى الاعتراض غير ما ذكر مما سوى
دفع الايهام حتى انه قد يكون لدفع ايهام خلاف المقصود ثم القائلون بان
النكتة فيه قد تكون دفع الايهام افترقوا فرقتين جوز بعضهم وقوعه اى الاعتراض

آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها وذلك بان لا يليها جملة اخرى اصلا فيكون
الاعتراض فى آخر الكلام او يليها جملة اخرى غير متصلة بها معنى وهذا الاصطلاح
مذكور فى مواضع من الكشاف فالاعتراض عنده سواء ان يؤتى فى اثناء
الكلام او فى آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر
لا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الايهام او غيره فيشمل
الاعتراض بهذا التفسير التذييل مطلقا لانه يجب ان يكون بجملة
لا محل لها من الاعراب وان لم يذكره المصنف ومن التكميل وهو
ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون
بغير جملة والجملة التكميلية قد تكون ذات اعراب وقد لا تكون لكنها تباين
التتميم لان الفضلة لا بد لها من الاعراب وقيل لانه لا يشترط فى التتميم
ان يكون جملة كما فى الاعتراض وهو غلط كما يقال ان الانسان يباين الحيوان
لانه لا يشترط فى الحيوان النطق فافهم وبعضهم اى وجوز بعض القائلين
بان نكتة الاعتراض قد تكون دفع الايهام كونه اى الاعتراض غير جملة فالاعتراض
عنده ان يؤتى فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او
غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور
التكميل وهو ما يكون واقعا فى اثناء الكلام او بين الكلامين المتصلين
واما بغيره عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا
[illegible]
اى ترك الاطناب فان الاختصار قد يطلق على ما يعم الايجاز والمساواة

كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى
اي الاخبار ... مساو ... فذكر قوله ويؤمنون به
السابق ... ويكون هذا الاطناب بغير ما ذكر من الوجوه
وقد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له
في اصل المعنى فيقال للاكثر حروفا انه مطنب وللاقل انه موجز
كقوله يصد عن الدنيا اذا عن سؤدد اي ظهر
ولو برزت في زي عذراء ناهد ... والنهود ارتفاع الثدي
وقوله بالضم على انه فعل المتكلم ... وسوقوف ... واني
ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر
اي السيادة مع الفقر ... مع الطول فيه الطنب
بالنسبة الى مصراع الشعر ... الا ان هذا القبيل
ويقرب منه قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي
وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول
يصف رئاستهم ونفاذ حكمهم اي نحن نغير ما نريد من قول غيرنا واحد لا يجترئ على الاعتراض علينا فالآية
ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الآية يشمل كل
فعل والبيت مختص بالقول فالكلامان لا يتساويان في اصل المعنى بل
كلام الله سبحانه اجل واعلى وكيف لا والله اعلم تم الفن الاول بعون

الحمد لله وتوفيقه وانا اسائل في اتمام الفنين الاخيرين بهداية طريقه

الفن الثاني علم البيان

قدمه على البديع للاحتياج اليه في نفس البلاغة وتعلق
البديع بالتابع وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية او اصول
وقواعد معلومة يعرف به ايراد المعنى الواحد اي المدلول عليه بكلام
مطابق لمقتضى الحال بطرق وتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة عليه اي
على ذلك المعنى بان يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها
اوضح والواضح خفي بالنسبة الى الاوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وتقييد
الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
في اللفظ والعبارة واللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي اي كل
معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وارادته فلو عرف احد ايراد معنى
قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان ثم لما لم
يكن كل دلالة قابلا للوضوح والخفاء اراد ان يشير الى تقسيم الدلالة
وتعيين ما هو المقصود ههنا فقال ودلالة اللفظ يعني دلالة الوضعية وذلك
لان الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر و
الاول الدال والثاني المدلول ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية
والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ثم الدلالة
اللفظية اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالتي للوضع فيها مدخل هي المقصودة بالنظر
ههنا وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بالنسبة الى
العالم بوضعه وهذه الدلالة اما على تمام ما وضع اللفظ له كدلالة الانسان

على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة
الانسان على الضاحك وتسمى الاولى اي الدلالة على ما وضع له وضعية لان الواضع
انما وضع اللفظ لتمام المعنى وتسمى كل من الاخيرتين اي الدلالة على الجزء
والخارج عقلية لان دلالة اللفظ على الجزء والخارج انما هي من جهة حكم
العقل بان حصول الكل او الملزوم يستلزم حصول الجزء او اللازم و
المنطقيون يسمون الثلاث وضعية باعتبار ان للوضع مدخلا فيها ويخصون
العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة الدخان على النار وتخص الاولى
من الدلالات الثلث بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن
لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج
لازما للموضوع له فان قيل اذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه
ولازمه كلفظ الشمس المشترك مثلا بين الجرم والشعاع ومجموعهما فاذا
اطلق على المجموع مطابقة واعتبر دلالته على الجرم تضمنا والشعاع التزاما
فقد صدق على هذا التضمن والالتزام انها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له
واذا اطلق على الجرم والشعاع مطابقة صدق عليها انها دلالة اللفظ على
جزء الموضوع له او لازمه فحينئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلث
بالاخريين فالجواب ان قيد الحيثية ماخوذة في تعريف الامور التي
تختلف باعتبار الاضافات حتى ان المطابقة هي الدلالة على
تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له والتضمن الدلالة على جزء ما وضع له
من حيث انه جزء ما وضع له والالتزام الدلالة على لازمه من حيث انه

لازم ما وضع له وكثيرا ما يتركون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسياق
الذهن اليه ويشترط في الالتزام اللزوم الذهني اي كون المعنى الخارجي
بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور
او بعد التامل في القرائن والامارات وليس المراد باللزوم عدم انفكاك
تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى في الذهن اصلا اعني اللزوم البين
المعتبر عند المنطقيين والا لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن
ان تكون مدلولات التزامية ولما تأتى الاختلاف بالوضوح في دلالة
الالتزام ايضا وفي تقييد اللزوم بالذهني اشارة الى انه لا يشترط اللزوم
الخارجي كالعمى يدل على البصر التزاما لانه عدم البصر عما من شانه ان يكون
بصيرا مع التنافي بينهما في الخارج ومن نازع في اشتراط اللزوم الذهني
فكانه اراد باللزوم اللزوم البين بمعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسمى
والمصنف اشار الى انه ليس المراد باللزوم الذهني اللزوم البين
المعتبر عند المنطقيين بقوله ولو لاعتقاد المخاطب بعرف اي ولو كان
ذلك اللزوم مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام اذ هو
المفهوم من اطلاق العرف او غيره يعني العرف الخاص كالشرع
والاصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك والايراد المذكور
اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى بالوضعية
اي بالدلالات المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ

لذلك

المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا الاوان لم يكن عالما بوضع
الالفاظ لم يكن بعض اخفى من الالفاظ والا عليه يتوقف الفهم على
العلم بالوضع مثلا او قلنا خد [illegible] الورد فالسامع ان كان عالما
بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدي بها
المعنى بطريق المطابقة دلالة اوضح او اخفى لاداء او اقسيم مقام كل
لفظ ما يرادفه فالسامع ان علم الوضع فلا تفاوت في الفهم والا لم يتحقق
الفهم وان قال لم يكن كل واحد لان مؤلفا سو عالم بوضع الالفاظ معناه
عالم بوضع كل لفظ تنقيف اشار اليه بجر [illegible] والا يكون سلبا جزئيا الا لم
يكن عالما بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم ولانه كل لفظ وتحيل
يكون البعض او الاحتمال ان يكون عالما بوضع البعض وتقابل ان يقول
لا ثم عدم التفاوت في الفهم على تقدير العلم بالوضع بل يجوز ان يحضر في
النقل معاني بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بادنى التفات لكثرة الممارسة
والمؤانسة وقرب العهد بها بخلاف البعض فانه يحتاج الى التفات
اكثر ومراجعة [illegible] كون الالفاظ [illegible] وقد [illegible] السامع عالما بالوضع
ما فيه من اقتضاء الجواب ان التوقف انما هو من جهة تذكر
الوضع وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضروري ورتبا له
الايراد والمذكور بالعقلية من الدلالات يجوز ان يختلف مراتب
اللزوم في الوضوح الى مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب

لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام وبخلاف الالتزام فانه يجوز ان يكون
للشيء لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض ويسرع انتقالا
منه اليه لقلة الوسائط فيمكن تأدية الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه
اللوازم المختلفة في الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا يجوز ان يكون
للازم ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه لبعض الاخر فيمكن تادية
اللازم بالالفاظ الموضوعة للملزومات المختلفة وضوحا وخفاء واما
في التضمن فلانه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء
آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من
دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم
اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من
دلالة البيت عليه فان قلت بل الامر بالعكس فان فهم الجزء
سابق على فهم الكل قلت نعم ولكن المراد ههنا انتقال الذهن الى الجزء
وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء
كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء انه يجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت
الذهن الى الجنس ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له سواء كان
اللازم داخلا كما في التضمن او خارجا كما في الالتزام ان قامت قرينة
على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا فكناية فعند المصنف الا
في المجاز والكناية كليهما من الملزوم الى اللازم اولا ولاية للازم [illegible]
حيث انه لازم على الملزوم الا ان ارادة الموضوع له جائز في

والكناية وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه اي المجاز كجزء معناها اي الكناية لان معنى المجاز هو اللازم فقط ومعنى الكناية يجوز ان يكون هو اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا وانما قال كجزء معناها لظهور انه ليس جزء معناها حقيقة فان معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم بل هو اللازم مع جواز ارادة الملزوم ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فتعين التعرض له اي للتشبيه ايضا قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه ولما كان في التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جمة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة بل جعل مقصدا برأسه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية التشبيه اي هذا باب التشبيه الاصطلاحي المبني عليه الاستعارة التشبيه اي مطلق التشبيه اعم من ان يكون على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا يعود الى التشبيه المذكور الذي هو اخص وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له على مشاركة امر لامر في معنى وهذا شامل لمثل قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو والمراد بالتشبيه المصطلح عليه ههنا اي في علم البيان ما لم يكن اي الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بحيث لا يكون

لا يكون

على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد الذي يذكر في علم البديع من نحو لقيت بزيد اسدا او لقيني منه اسد فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لامر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها اصطلاحا وانما قيد الاستعارة بالتحقيقية والكناية لان الاستعارة التخييلية كاثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه شيء من الدلالة على مشاركة امر لآخر على رأي المصنف اذ المراد بالاظفار معناها الحقيقي فالتشبيه الاصطلاحي هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد فدخل فيه نحو قولنا زيد اسد بحذف اداة التشبيه ونحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف اداة التشبيه والمشبه جميعا اي هم صم فان المحققين على انه تشبيه بليغ لا استعارة والاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه اي المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه اعني الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا زيد كالاسد

اركان

في الشجاعة ولما كان الطرفان هما الاصل والعمدة في التشبيه لكون الوجه
معنى قائما بهما والاداة آلة في ذلك قدم بحثهما فقال طرفاه اي المشبه والمشبه به
اما حسيان كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس اي
الصوت الذي اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم في المسموعات والنكهة
وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد
الناعم والحرير في الملموسات وفي اكثر ذلك تسامح لان المدرك بالبصر
مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم
الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس
الاجسام لكن اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت
العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان كالعلم والحيوة ووجه
الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك كذا في المفتاح والايضاح فالمراد بالعلم
ههنا الملكة التي يقتدر بها على الادراكات الجزئية لا نفس الادراك ولا
يخفى انها جهة وطريق الى الادراك كالحيوة وقيل وجه الشبه بينهما
الادراك اذ العلم نوع من الادراك والحيوة مقتضية للحس الذي هو نوع
من الادراك وفساده واضح لان كون الحيوة مقتضية للحس لا يوجب
اشتراكهما في الادراك على ما هو شرط في وجه الشبه وايضا لا يخفى ان ليس المقصود
من قولنا العلم كالحيوة والجهل كالموت ان العلم ادراك كما ان الحيوة
معها ادراك بل ليس في ذلك كثير فائدة كما في قولنا العلم كالحس في كونهما
ادراكا او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا كالمنية والسبع

فان المنية اي الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه الحيوة والسبع حسي او بالعكس
مثل العطر الذي هو محسوس مشموم وخلق كريم وهو عقلي لانه كيفية نفسانية
تصدر عنها الافعال بسهولة والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول ان يقدر
المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة والا
فالمحسوس اصل للمعقول لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس و
منتهية اليها فتشبيهه بالمعقول يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا ولما
كان من المشبه والمشبه به ما لا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحس اعني الحس
الظاهر مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد
ان يجعل الحسي والعقلي بحيث يشملانها تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فقال
والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة اعني
البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي في الحسي بسبب زيادة
قولنا او مادته الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد
منها مما يدرك بالحس كما في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة و
الشقيق ورد احمر في وسطه سواد ينبت بالجبال اذا تصوب اي مال
الى السفل او تصعد اي مال الى العلو اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد
فان كلا من العلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس لكن المركب الذي
هذه الامور مادته ليس بمحسوس لانه ليس بموجود والحس لا يدرك الا ما هو
موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات مخصوصة والمراد بالعقلي ما عدا
ذلك اي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل

فيه والوهمي اي الذي لا يكون للحس مدخل فيه اي ما هو غير مدرك بها اي
باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها و
بهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة
زرق كانياب اغوال اي ايقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني والحال
ان مضاجعي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال
صافية مجلوة وانياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها
لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب ان يعلم في هذا المقام ان
من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانها تركيب الصور و
المعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها والمراد
بالخيالي المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس
الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول
شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع
واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا في
العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة وهي ادراك و
نيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم وهو ادراك
ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك ولا يخفى ان ادراك
هذين المعنيين ليس بشيء من الحواس الظاهرة وليسا ايضا من العقليات الصرفة
لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى
الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك

والمراد ههنا اللذة والالم الحسيان والا فاللذة والالم العقليان من العقليات
الصرفة ووجه الشبه اي وجه التشبيه ما يشتركان فيه اي المعنى الذي قصد
اشتراك الطرفين فيه وذلك لان زيدا والاسد يشتركان في كثير من الذاتيات
وغيرها كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع ان شيئا منها ليس وجه
الشبه وذلك الاشتراك يكون تحقيقا او تخييلا والمراد بالتخييل ان لا يوجد
ذلك المعنى في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل
نحو ما في قوله وكان النجوم بين دجاه جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليل
وروي دجاها والضمير للنجوم او الليالي سنن لاح بينهن ابتداع فان
وجه الشبه فيه اي في هذا التشبيه هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء
مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة
في المشبه به اعني السنن بين الابتداع الا على طريق التخييل وذلك اي
وجودها في المشبه به على طريق التخييل انه اي الشان لما كانت البدعة
وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق و
لا يامن ان ينال مكروها شبهت اي البدعة بها اي بالظلمة ولزم بطريق
العكس اذا اريد التشبيه ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان
السنة والعلم كالنور والبدعة والجهل كالظلمة حتى تخيل ان الثاني
اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء
والاول على خلاف ذلك اي ويتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما

سواد وإظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار تشبيه
تخيّل أن الثاني مما له بياض وإشراق والأول مما له سواد وإظلام
النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها أي النجوم ببياض
الشيب في سواد الشباب أي أبيضه في أسوده أو بالأنوار أي الأزهار مؤتلقة
بالقاف أي لامعة بين النبات الشديد الخضرة حتى يضرب
إلى السواد فبهذا التأويل أعني تخييل ما ليس بمتلون متلونا ظهر اشتراك
النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل واحد منهما شيئا
ذا بياض بين شيء ذي سواد ولا يخفى أن قوله لاح بينهن ابتداع
من باب القلب أي السنن لائحة بين الابتداع فعلم من وجوب
اشتراك الطرفين في وجه التشبيه فساد جعله أي وجه الشبه في قول
القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا و
الكثير مفسدا لأن المشبه أعني النحو لا يشترك في هذا المعنى لأن النحو لا
يحتمل القلة والكثرة إذ لا يخفى أن المراد به هنا رعاية قواعده و
استعمال أحكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذه إن
وجدت في الكلام بكمالها صار صالحا لفهم المراد وإن لم توجد بقي فاسدا
ولم ينتفع به بخلاف الملح فإنه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام
القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر بل وجه الشبه هو الصلاح بإعمالها
والفساد بإهمالها وهو أي وجه الشبه إما غير خارج عن حقيقتهما

٦٢

أي حقيقة الطرفين بأن يكون تمام ماهيتهما أو جزءا منهما كما في تشبيه ثوب
بآخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذاك في كونهما
كتانا أو ثوبا أو من القطن أو خارج عن حقيقة الطرفين صفة أي معنى
قائم بهما ضرورة اشتراكهما فيه وتلك الصفة إما حقيقية أي هيئة متمكنة
في الذات متقررة فيها وهي إما حسية أي مدركة بإحدى الحواس كالكيفيات
الجسمية أي المختصة بالأجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين
المجوفتين اللتين تتلاقيان ثم تفترقان إلى العينين من الألوان و
الأشكال والشكل هيئة إحاطة نهاية واحدة أو أكثر بالجسم كالدائرة
ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغير ذلك والمقادير جمع مقدار
وهو كم متصل قار الذات كالخط والسطح والحركات والحركة هي الخروج
من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات
من الكيفيات تسامح وما يتصل بها أي بالمذكورات كالحسن والقبح
المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي مجموع الشكل واللون
وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة أو بالسمع عطف على
قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن
الصماخين يدرك بها الأصوات من الأصوات الضعيفة والقوية
والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو
إمساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة
المقروع للقارع والمقلوع للقالع ويختلف الصوت قوة وضعفا بحسب
القلع

قوة الفارقة وغيرهما او بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على
جرم اللسان كالطعوم كالحرافة والمرارة والملوحة والحموضة وغير ذلك
او بالشم وهي قوة تقع في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي كالروائح
او باللمس وهي قوة سارية في البدن يدرك بها الملموسات من
الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هي اوائل الملموسات
والاوليان منها فعليتان والاخريان انفعاليتان والخشونة وهي كيفية
حاصلة عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية
حاصلة عن استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى
الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال والصلابة وهي تقابل اللين والخفة
وهي كيفية بها يقتضي الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لولا عائق
والثقل وهي كيفية بها يقتضي الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لولم يعقه عائق
وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة
واللطافة والكثافة وغير ذلك او عقلية عطف على حسية كالكيفيات
النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء وهي شدة قوة
للنفس معدة لاكتساب الآراء والعلم وهو الادراك المفسر بحصول
صورة الشيء عند العقل وقد يقال على معان أخر والغضب وهي حركة
للنفس مبدؤها ارادة الانتقام والحلم وهو ان تكون النفس مطمئنة
بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه
وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة اعني ملكة تصدر عنها صفات ذاتية

مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك واما اضافية عطف على
قوله اما حقيقية ونعني بالاضافية ما لا يكون هيئة متقررة في الذات
بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس
فانها ليست هيئة متقررة في الذات الحجة والشمس ولا في ذات
الحجاب وقد يقال الكيفي على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له الا
بحسب اعتبار العقل وفي المفتاح اشارة الى انه مراد ههنا حيث
قال الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين
اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند
النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض وايضا لوجه الشبه
تقسيم آخر وهو انه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من
متعدد تركيبا حقيقيا بان يكون حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او
اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وكل
منها اي من الواحد وما بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف على
قوله اما واحد واما بمنزلة الواحد والمراد بالمتعدد ان ينظر الى
عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل منها ليكون كل منها
وجه الشبه بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم
يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الامور بل في الهيئة
المنتزعة او في الحقيقة الملتئمة منها كذلك اي المتعدد ايضا حسي
او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي والحسي من وجه الشبه

سواء كان بتمامه حسيا او ببعضه (طرفاه حسيان لا غير) اي لا يجوز ان
يكون كلاهما او احدهما عقليا (لامتناع ان يدرك بالحس من غير
الحسي شيء) فان وجه التشبيه امر مأخوذ من الطرفين موجود
فيهما والموجود في العقلي انما يدرك بالعقل دون الحس اذ المدرك
بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم (والعقلي اعم) من وجه التشبيه
الحسي لجواز ان يكون طرفاه حسيين او عقليين او احدهما حسيا
والآخر عقليا (لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء) اذ لا امتناع
في قيام المعقول بالمحسوس وادراك العقل من المحسوس شيئا (ولذلك
يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم) من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان
كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي من غير عكس
(فان قيل هو) اي وجه التشبيه (مشترك فيه) ضرورة اشتراك الطرفين
فيه (فهو كلي) ضرورة ان الجزئي يمتنع وقوع الشركة فيه (والحسي
ليس بكلي) قطعا ضرورة ان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر
عند المدرك ومثل هذا لا يكون الا جزئيا ضرورة فوجه التشبيه
لا يكون حسيا قط (قلنا المراد) بكون وجه التشبيه حسيا (ان افراده)
اي جزئياته (مدركة بالحس كالحمرة التي تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة
في المواد) فالحاصل ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او
متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي
او عقلي او مختلف تصير سبعة ثم الثلثة العقلية طرفاه اما

اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس
صارت ستة عشر قسما (فالواحد الحسي كالحمرة) من المبصرات (والخفاء)
يعني خفاء الصوت من المسموعات (وطيب الرائحة) من المشمومات (و
لذة الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فيما مر)
في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق
بالخمر والجلد الناعم بالحرير وكون الخفاء من المسموعات والطيب
من المشمومات واللذة من المذوقات تسامح (و) الواحد (العقلي كالعراء
عن الفائدة والجرأة) على وزن الجرعة اي الشجاعة وقد يقال جراءة
الرجل جراءة بالمد (والهداية) اي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب
(واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه) فيما طرفاه
عقليان اذ الوجود والعدم من الامور العقلية (و) تشبيه (الرجل الشجاع
بالاسد) فيما طرفاه حسيان (و) تشبيه (العلم بالنور) فيما المشبه عقلي والمشبه به
حسي فبالعلم يوصل الى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل كما ان بالنور
يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء فوجه التشبيه بينهما الهداية (و) تشبيه
(العطر بخلق كريم) فيما المشبه حسي والمشبه به عقلي ولا يخفى ما في
الكلام من اللف والنشر وما في عدة بعض الامثلة من التسامح
كالعراء عن الفائدة مثلا (والمركب الحسي) من وجه التشبيه (فيما طرفاه مفردان
او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب) ومعنى التركيب ههنا ان
تقصد الى عدة اشياء مختلفة فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به

ولهذا صرح صاحب المفتاح في تشبيه المركب بالمركب بان كلاً
من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة وكذا المراد بتركيب وجه الشبه ان
يقصد الى عدة اوصاف لشيء فينتزع منها هيئة وليس المراد بالمركب ههنا
ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة بدليل انهم يجعلون المشبه والمشبه به
في قولنا زيد كالاسد مفردين لا مركبين ووجه الشبه في قولنا زيد كعمرو
في الانسانية واحداً لا متعدداً لا مركبا الواحد فالمركب الحسي فيما اي
في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى
كعنقود ملاحية بضم الميم وتشديد اللام عنب ابيض في حبه طول وتخفيف
اللام اكثر حين نورا اي تفتح نوره من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة
من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى
وان كانت كبارا في الواقع حال كونها على الكيفية المخصوصة اي لا
مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا شديدة الافتراق منضمة
الى المقدار المخصوص من الطول والعرض فقد نظر الى عدة اشياء
وقصد الى هيئة حاصلة منها والطرفان مفردان لان المشبه هو الثريا
والمشبه به هو العنقود مقيدا بكونه عنقود الملاحية في حال اخراج النور
والتقييد لا ينافي الافراد كما سيجيء ان شاء الله تعالى وفيما اي المركب الحسي
في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كان مثار النقع من
فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي
تتساقط بعضها اثر بعض والاصل تتهاوى حذفت احدى التاءين

من الهيئة الحاصلة من هوي بفتح الهاء اي سقوط اجرام مشرقة
مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه
مركب كما ترى وكذا الطرفان لانه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع والكواكب
بالسيوف بل عمد الى تشبيه هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها
وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وتضطرب اضطرابا
شديدا او تتحرك بسرعة الى جهات مختلفة وعلى احوال تنقسم بين الاعوجاج
والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع التلاقي والتداخل والتصادم
والتلاحق وكذا في جانب المشبه به فان للكواكب في تهاويها
تواقعا وتداخلا واستطالة لاشكالها والمركب الحسي فيما طرفاه
مختلفان احدهما مفرد والآخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام
ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر
مبسوطة على رؤوس اجرام خضر مستطيلة فالمشبه مفرد وهو الشقيق
والمشبه به مركب وهو ظاهر وعكسه تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر
الربا بليل مقمر على ما سبق ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه
الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه
الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما
ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين
احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون
والاوضح عبارة اسرار البلاغة اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة
حيث قال وجوه

وبحركة انه يجري في الساعات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة
في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان
تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كان قوله والشمس كالمرآة
في كف الاشل من الهيئة بيان لما في قوله كالحاصلة من الاستدارة مع
الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق حتى يرى الشعاع
كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له
فيرجع من الانبساط [illegible] الاول فيرجع من الانبساط
الذي تراه الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس
اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة
وكذا المرآة في كف الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة من غيرها
من الاوصاف فهناك ايضا يعني كما انه في الاول من ان يقترن بالحركة
غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم
الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه
الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه
مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها
بخلاف حركة المصحف في قوله وكان البرق مصحف قار بحذف الهمزة
اي قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح
انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في حالتي الانطباق و
الانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة وقد يقع التركيب في هيئة السكون

66

كان قوله في صفة كلب [illegible] اي يقعد على اليتيه جلوس البدوي المصطلي
من اصطلى بالنار من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب
في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة
خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند
الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض من المركب الثقيل من وجه
[illegible]
[illegible]
سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه [illegible] من جهة [illegible]
ويحمل من الحمار مثل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول اوعية العلوم
ومن الحمار جاهل بما فيها فكذا في جانب الشبه واعلم انه قد ينتزع
الشبه من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر
كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله
قوما عطاشا في الاسباب [illegible] ان قد ... ثم لما اقشعت [illegible]
فالكلام فيهما على حذف [illegible] ثم ابرقت [illegible]
عطاش جمع عطشان غمامة فلما راوها اقشعت وتجلت
تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت
قوما عطاشا غمامة خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع اعني جميع البيت
فان المراد التشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة
بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش ثم تفرقها وانكشافها وبقائهم [illegible]

بالتصلب اي باعتبار اتصال فانبا سماها تشبيهاني تركيب التشبيه بالوجه المتعلق
بالامر المتركب بمن هو اتصال ابتداء منتزع بانهما امرين وهذا
بخلاف التشبيهات المجتمعة كما في قولنا زيد كالاسد والسيف والبحر
فان القصد فيها الى التشبيه بكل واحد من الامور على حدة حتى لو حذف
ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في افادة معناه بخلاف المركب فان
المقصود منه يختل باسقاط بعض الامور والمتعدد الحسي كاللون
والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى و المتعدد العقلي كحدة النظر
وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى في تشبيه
طائر بالغراب و المتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي
كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره
الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس ففي المتعدد يقصد اشتراك
الطرفين في كل من الامور المذكورة ولا يعمد الى انتزاع هيئة منها
تشترك هي فيها واعلم انه قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه
بالتحريك اي تشابه والمراد ههنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه
من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد لكون كل
منهما مضادا للآخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة
تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى
بشيء مليح وقال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد
فسل لغيظة الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء

والتمليح والاشارة الى قصة او شعر فاما هو التمليح بتقديم اللام على
الميم فيجيء ذكره في الخاتمة والتسوية بينهما انما وقعت من جهة
العلامة الشيرازي رحمه الله وهو سهو او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال
للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل من المثالين صالح
للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان القصد الى
ملاحة وظرافة دون استهزاء وسخرية باحد فتمليح والا فتهكم وقد سبق
الى بعض الاوهام نظرا الى ظاهر اللفظ ان وجه الشبه في قولنا للجبان
هو اسد وللبخيل هو حاتم هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين
المتضادين وفيه نظر لانا اذا قلنا الجبان كالاسد في التضاد
اي في كون كل منهما مضادا للآخر لا يكون هذا من التمليح والتهكم في
شيء كما اذا قلنا السواد كالبياض في اللونية او في التقابل ومعلوم انا
اذا اردنا التصريح بوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد تمليحا او تهكما لم
يتأت لنا الا ان نقول في الشجاعة لكن الحاصل في الجبان انما هو ضد
الشجاعة فنزلنا تضادهما منزلة التناسب وجعلنا الجبن بمنزلة
الشجاعة على سبيل التمليح والهزء واداته اي اداة التشبيه الكاف
وكأن وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه
سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك وكأنه قائم ومثل
وما في معناه مما يشتق من المماثلة والمشابهة وما يؤدي هذا المعنى ان
يليه المشبه به لفظا نحو زيد كالاسد او تقديرا نحو قوله او كصيب

السماء على تقدير ان الكاف غير زائدة وقد يليه اي الكاف غيره
غير المشبه به نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه
الآية اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره
بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك
بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا ثم ييبس فتطيره الرياح
كأن لم يكن ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء لان المعتبر هو الكيفية
الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغن عن
هذا التقدير ومن زعم ان التقدير كمثل ماء وان هذا مما يلي الكاف
غير المشبه به بناء على انه محذوف فقد سها سهوا بينا لان المشبه به
الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظا وقد يكون محذوفا على ما صرح به في
الايضاح وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا
اسدا ان قرب التشبيه وادعى كمال المشابهة لما في علمت من
معنى التحقيق وحسبت زيدا اسدا ان بعد التشبيه لما في الحسبان
من الاشعار بعدم التحقق والتيقن وفي كون مثل هذه الافعال
منبئا عن التشبيه نوع خفاء والاظهر ان الفعل ينبئ عن حال
التشبيه في القرب والبعد والغرض منه اي من التشبيه في
الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان
امكانه اي المشبه وذلك اذا كان امرا غريبا يمكن ان يخالف فيه ويدعى
امتناعه كما في قوله فان تفق الانام وانت منهم فان المسك

بعض

بعض دم الغزال فانه لما ادعى ان الممدوح قد فاق الناس حتى صار اصلا برأسه
وجنسا بنفسه وكان هذا في الظاهر كالممتنع احتج لهذه الدعوى وبين
امكانها بان شبه هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه
لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم وهذا
التشبيه ضمني ومكني لا صريح او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه
بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد
اذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه او مقدارها اي بيان مقدار
حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي
تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اي في شدة السواد او تقريرها
مرفوع عطفا على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه
كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك
تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره لان الفكر
بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس
بها وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم
وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف فظاهر
هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي الاتمية والاشهرية لكن التحقيق
ان بيان الامكان وبيان الحال لا يقتضيان الا الاشهرية ليصح القياس
ويتم الاحتجاج في الاول ويعلم الحال في الثاني وكذا بيان المقدار
لا يقتضي الاتمية بل يقتضي ان يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا

ازيد

ولا نعكس ليتبين قدر الشبه على ما هو عليه واما تقرير الحال فيقتضي
جميع الامور الثلث اي الاتم الاشهر المقبول فالتشبيه بزيادة التقرير و
التقرير اجدر او تزيينه مرفوع عطفا على بيان امكانه اي تزيين المشبه في
عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه اي تقبيحه
كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة جمع ديك
او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا بديعا كما في تشبيه فحم فيه
جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف
المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وان كان
ممكنا عقلا ولا يخفى ان الممتنع عادة مستطرف غريب وللاستطراف
وجه آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به
نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما
عند حضور المشبه كما في قوله ولازوردية تزهو يعني البنفسج بزرقتها قال الجوهري
في الصحاح زهي الرجل فهو مزهو اذا تكبر وفيه لغة اخرى حكاها
ابن دريد زها يزهو زهوا بين الرياض على حمر
اليواقيت يعني الازهار والشقائق الحمر كأنها فوق قامات
ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار
باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك
موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف
لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين وقد يعود الغرض من

٦٩

التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في
وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب الذي يجعل فيه الناقص
مشبها به قصدا الى ادعاء انه اكمل كقوله وبدا الصباح كأن غرته
هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم استعيرت لبياض
الصبح وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من
الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف
الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصغاء
اليه والارتياح له وعلى كماله في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة
عند استماع المديح والضرب الثاني من الغرض العائد الى المشبه به
بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق
والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع
من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكر من جعل احد الشيئين مشبها
والآخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه
حقيقة كما في الغرض العائد الى المشبه او ادعاء كما في الغرض العائد
الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه فان اريد مجرد الجمع بين الشيئين
في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا والآخر زائدا
سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه
الى الحكم بالتشابه ليكون كل من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا
من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي

اعني الشمس فانها غير مقيدة بكونها في الشمس وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل
بالشمس فالمشبه مقيد دون المشبه به واما تشبيه مركب بمركب بان يكون
كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى
عادت شيئا واحدا كما في بيت بشار كأن مثار النقع على ما سبق تحقيقه
واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق وهو مفرد باعلام ياقوت
نشرن على رماح من زبرجد وهو مركب من عدة امور والفرق بين
المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى التأمل كثيرا ما يقع الالتباس
واما تشبيه مركب بمفرد كقوله يا صاحبي تقصيا نظريكما في الاصل
تقصيين فحذفت النون للاضافة اي اجتهدا في النظر وابلغا اقصى نظريكما تريا
وجوه الارض كيف تصور اي تتصور فحذفت التاء يقال صوره الله
صورة حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا اي ذا شمس لم يستره
غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى خصها لانها انضر واشد خضرة
ولانها المقصود بالنظر فكأنما هو اي ذلك النهار المشمس الموصوف مقمر
اي ليل ذو قمر لان الازهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى
صار يضرب الى السواد فالمشبه مركب والمشبه به مفرد وهو المقمر وايضا
تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف
وهو ان يؤتى اولا بالمشبهات على طريق العطف او غيره ثم بالمشبه بها
كذلك كقوله في صفة العقاب بكثرة اصطياد الطيور كأن قلوب
الطير رطبا ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف

العقاب عضو...
ولا يأكل قلب الطير

نحو قول الكاتب ... فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني
يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء في قوله
بالخمر للتعدية وليس بجارية على ما توهم بعضهم ام من عبرتي كنت اشرب
لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ترك التشبيه الى التشابه ويجوز عند
ارادة الجمع بين الشيئين في امر التشبيه ايضا لانهما وان تساويا في وجه الشبه
بحسب قصد المتكلم الا انه يجوز له ان يجعل احدهما مشبها والآخر مشبها به
لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب مثل زيادة الاهتمام و
كون الكلام فيه كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة
الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من
غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط و
فرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبها
والصبح مشبها به وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين المشبه والمشبه به
اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين
كتشبيه الخد بالورد او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل
هو كالراقم على الماء فالمشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه
شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه هو
التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين
او مختلفان اي احدهما مقيد والآخر غير مقيد كقوله والشمس كالمرآة في
كف الاشل فالمشبه به اعني المرآة مقيد بكونه في كف الاشل بخلاف المشبه

البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق
منها بالحشف البالي إذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد
تشبيهها إلا أنه ذكر أولا المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب أو مفروق
وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله النشر أي الطيب و
الرائحة مسك والوجوه دنانير وأطراف الأكف وروي
أطراف البنان عنم وهو شجر أحمر لين وإن تعدد طرفه الأول يعني
المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما
كالليالي وإن تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الأول فتشبيه
الجمع كقوله بات نديما لي حتى الصباح أغيد مجدول مكان الوشاح
كأنما يبسم وتلك الأغيد أي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم أو
برد أو أقاح جمع أقحوان وهو ورد له نور شبه
ثغره بثلاثة أشياء و باعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين
إلى تمثيل وغيره وهو أي التمثيل ما أي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد
أمرين أو أمور كما مر من تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع مع الأسياف
وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل وغير ذلك وقيده أي
المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى
كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل
كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فإن وجه التشبيه هو حرمان
الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب

من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد إلى التوهم وأما غير التمثيل وهو خلافه
أي بخلاف التمثيل يعني ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند
السكاكي ما لا يكون منتزعا من متعدد ولا يكون وهميا واعتباريا بل
يكون حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور
دون السكاكي وأيضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه إما مجمل و
هو ما لم يذكر وجهه فمنه أي من المجمل ما هو ظاهر وجهه أي من الوجه الغير
المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل أحد ممن له مدخل في ذلك نحو زيد كالأسد
ومنه خفي لا يدركه إلا الخاصة كقول بعضهم ذكر الشيخ عبد القاهر أنه قول
من وصف بني المهلب للحجاج وذكر جار الله أنه قول الأنمارية
فاطمة بنت الخرشب وذلك أنها لما سئلت عن بنيها أيهم أفضل
فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم إن كنت
أعلم أيهم أفضل هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها أي هم متناسبون
في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم أفضل منه كما أنها أي الحلقة
المفرغة متناسبة الأجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها
وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة وأيضا منه أي من المجمل
وقوله منه دون أن يقول وأيضا إما كذا وإما كذا إشعار بأن هذا
من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه أي ومن المجمل ما لم
يذكر فيه وصف أحد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه إيماء إلى
وجه الشبه نحو زيد أسد ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده

أي الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها
ومنه ما ذكر فيه وصفهما أي المشبه والمشبه به بكليهما كقوله صدفت عنه
أي الممدوح ولم تصدف مواهبه عنه وعاوده ظني فلم يخب كالغيث
إن جئته وافاك أي أتاك ريقه يقال فعله في ريق شبابه وريقه أي
أوله وأصابه ريق المطر وريق كل شيء أفضله وإن ترحلت عنه
لج في الطلب وصف المشبه أعني الممدوح بأن عطاياه فائضة عليه
أعرض أو لم يعرض وكذا وصف المشبه به أعني الغيث بأنه يصيبك
جئته أو ترحلت عنه والوصفان مشعران بوجه الشبه أعني الإفاضة في حالتي
الطلب وعدمه وحالتي الإقبال عليه والإعراض عنه وإما مفصل عطف على
إما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وأدمعي كاللآلي وقد
يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه أي بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستتبعه
أي يكون وجه الشبه تابعا له لازما في الجملة كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل
في الحلاوة فإن الجامع فيه لازمها أي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم
الحلاوة وهو ميل الطبع لأنه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة
التي هي من خواص المطعومات وأيضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار
وجهه وهو أنه إما قريب مبتذل وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى
المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي أي في
ظاهره إذا جعلته من بدا الأمر يبدو أي ظهر وإن جعلته مهموزا
من بدأ فمعناه في أول الرأي وظهور وجهه في بادي الرأي يكون لأمرين

إما لكونه أمرا جمليا لا تفصيل فيه فإن الجملة أسبق إلى النفس من التفصيل
ألا ترى أن إدراك الإنسان من حيث إنه شيء أو جسم أو حيوان أسهل
وأقدم من إدراكه من حيث إنه جسم حساس متحرك بالإرادة ناطق
أو لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن إما
عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به إذ لا
يخفى أن الشيء مع ما يناسبه أسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة
الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فإنه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيلا ما
أعني المقدار والشكل إلا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة
أو مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه ثم غلبة حضور المشبه به في
الذهن مطلقا تكون لتكرره أي المشبه به على الحس فإن المتكرر على الحس
كصورة القمر غير منخسف أسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة
القمر منخسفا كالشمس أي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة
والاستنارة فإن في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المشبه به أعني المرآة غالب الحضور
في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل أي وإنما
كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة
أو التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي إلى الابتذال مع أن التفصيل من
أسباب الغرابة لأن قرب المناسبة في الصورة الأولى والتكرر على الحس
في الثانية يعارض كل منهما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال
من المشبه إلى المشبه به فيصير وجه الشبه كأنه أمر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال

او بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اى ما لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اى لخفاء وجهه فى بادى الرأى وذلك اعنى عدم الظهور اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما تقدم ولذا لا يقع فى نفس الرائى للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون فى نظره متمهلا او ندور اى او لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا اى ندور حضور المشبه به مطلقا لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى الامثلة التى ذكرناها آنفا او لقلة تكرره اى المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل فان الرجل ربما يقضى عمره ولا يتفق له ان يرى مرآة فى كف الاشل فالغرابة فيه اى فى تشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل فى وجه الشبه والثانى قلة التكرر على الحس فان قلت كيف يكون ندرة حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه قلت لانه فرع الطرفين والجامع المشترك بينهما انما يطلب بعد حضور الطرفين فاذا ندر حضورهما ندر التفات الذهن الى ما يجمعهما ويصلح سببا للتشبيه بينهما والمراد بالتفصيل ان ينظر فى اكثر من وصف واحد لشىء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر فى الاوصاف وجودها

او عدمها

٧٤

او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك فى امر واحد او امرين او ثلاثة او اكثر فلذا قال ويقع اى التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تأخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما فى قوله حملت ردينيا يعنى رمحا منسوبا الى ردينة كأن سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان فاعتبر فى اللهب الشكل واللون واللمعان وترك الاتصال بالدخان ونفاه وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا بالعنقود والملاحية المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اى من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته ولان نيل الشىء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف وانما يكون البعيد الغريب بليغا حسنا اذا كان سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعانى على بعض وبناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل وقد يتصرف فى التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل الا ان حديث الحياء وما فيه من الدقة والخفاء اخرجه عن الابتذال الى الغرابة وقوله لم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه مكنى غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته

اي لم يتقابلا في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء
ومنه قوله عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن للثاقبات
افول فتشبيه العزم بالنجوم مبتذل الا ان اشتراط عدم الافول اخرجه
الى الغرابة ويسمى مثل هذا التشبيه التشبيه المشروط لتقييد المشبه او المشبه به
او كليهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام
وباعتبار اي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته
مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي ومن المؤكد ما
اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون
اي تميلها الى الاطراف والجوانب وقد جرى ذهب الاصيل هو الوقت
بعد العصر الى المغرب يعد من الاوقات الطيبة كالسحر ويوصف بالصفرة
كقوله ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب
الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه على لجين الماء اي على ماء كاللجين
اي الفضة في الصفاء والبياض فهذا تشبيه مؤكد ومن الناس من لم
يميز بين لجين الكلام ولجينه ولم يعرف هجانه من هجينه حتى ذهب
بعضهم الى ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم يعني الورق الذي يسقط
من الشجر وقد شبه به وجه الماء وبعضهم الى ان الاصيل هو الشجر الذي له اصل
وعرق وذهبه ورقه الذي اصفر ببرده والخريف وسقط منه على وجه
الماء وفساد هذين الوجهين غني عن البيان او مرسل عطف على اما مؤكد
وهو بخلافه اي ما ذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة

المشعر بحسب الظاهر بان المشبه عين المشبه به كما مر من الامثلة المذكورة فيها
اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادة
اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه في بيان
الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه الشبه في الحاق الناقص
بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي وجه الشبه معروفه عند
المخاطب في بيان الامكان او مردود عطف على قوله مقبول وهو بخلافه اي
ما يكون قاصرا عن افادة الغرض بان لا يكون على شرط القبول كما سبق خاتمة
في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر
الاركان وتركها وقد سبق ان الاركان اربعة والمشبه به مذكور قطعا
فالمشبه اما مذكور او محذوف وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور
او محذوف وعلى التقادير فالاداة اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية

فصل واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة اذا كان
اختلاف المراتب وتعددها باعتبار ذكر اركانه اي اركان التشبيه كلها
او بعضها اي بعض الاركان فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال
عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة
وانما قيد بذلك لان اختلاف المراتب قد يكون باختلاف المشبه به
نحو زيد كالاسد وزيد كالذئب في الشجاعة وقد يكون باختلاف الاداة
نحو زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها
او بعضها بانه اذا ذكر الجميع فهو ادنى المراتب واذا حذف الوجه والاداة

فالغلط او الاكثر متوسط وقد توهم بعضهم ان قوله باعتبار متعلق بتحقيق المبالغة فاعترض بانه لا فرق في المبالغة بين ذكر جميع الاركان فالاعلى حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم الاعلى بعد هذه المرتبة حذف احدهما اي وجهه او اداته كذلك اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد عند الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره وهما الاثنان الباقيان اعني ذكر الاداة والوجه جميعا اما مع ذكر المشبه او بدونه نحو زيد كالاسد في الشجاعة ونحو كالاسد في الشجاعة خبرا عن زيد وبيان ذلك ان القوة اما بعموم وجه الشبه ظاهرا او بحمل المشبه به على المشبه بانه هو هو فما اشتمل على الوجهين جميعا فهو في غاية القوة وما خلا عنهما فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط الحقيقة والمجاز هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان اي هذا بحث الحقيقة والمجاز والمقصود الاصلي بالنظر الى علم البيان هو المجاز اذ به يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة الا انها لما كانت كالاصل للمجاز اذ الاستعمال في غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له جرت العادة بالبحث عن الحقيقة اولا وقد يقيدان باللغويين احترازا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي والعرفي الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته

ثم نقل اي الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وهي في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة فالظرف اعني في اصطلاح متعلق بقوله وضعت وتعلقه بالمستعملة على ما توهم البعض مما لا معنى له فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن الغلط نحو خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب وعن المجاز المستعمل فيما لم توضع له في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل الا ان المفهوم من اطلاق الوضع انما هو الوضع بالتحقيق واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب عن المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي به التخاطب كالصلاة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لاستعماله في غير ما وضع له في الشرع اعني الاركان المخصوصة وان كانت مستعملة فيما وضعت له في اللغة والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه ومعنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ وهذا شامل للحرف ايضا لانا نفهم معاني الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا ان معانيها ليست تامة في انفسها بل تحتاج الى الغير بخلاف الاسم

والتنكير لم يكن هذا اشارة الى وضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه (فخرج المجاز) عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي (لان دلالته) على ذلك المعنى انما تكون (بقرينة) لا بنفسه (دون المشترك) فانه لم يخرج لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم احد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك فالقرء مثلا عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه ومرة اخرى للدلالة على الحيض بنفسه فيكون موضوعا وفي كثير من النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو لانه ان اريد انها بالنسبة الى معناها الاصلي موضوعة فكذا المجاز ضرورة ان الاسد في قولنا رايت اسدا يرمي موضوع للحيوان المفترس وان لم يستعمل فيه وان اريد انها موضوعة بالنسبة الى معنى الكناية اعني لازم المعنى الاصلي ففساده ظاهر لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية فعلى هذا يخرج من الوضع المجاز دون الكناية لانا نقول اخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد وكذا حصر القرينة في اللفظي لان المجاز قد يكون قرينته معنوية لا يقال معنى الكلام انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به صاحب المفتاح لانا نقول هذا فاسد على راي المصنف لان الكناية لم تستعمل فيما وضع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم وسيجيء لهذا زيادة تحقيق

(والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) يعني ذهب بعضهم الى ان دلالة الالفاظ على معانيها لا تحتاج الى الوضع بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي دلالة كل لفظ على معناه لذاته فذهب المصنف وجميع المحققين الى ان هذا القول فاسد ما دام محمولا على ما يفهم منه ظاهرا لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم وان يفهم كل احد معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل ولامتنع ان يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني (وقد تأوله) اي القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكي) اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك لما فيه حركة كالنزوان والحيدى وكذا باب فعل بالضم مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة (والمجاز) في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي

المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة الجائز بها على معنى انهم جازوا بها
مكانها الاصلي كذا في اسرار البلاغة وذكر المصنف ان الظاهر انه من
قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه
فان المجاز طريق الى تصور معناه فالمجاز مفرد ومركب وهما مختلفان فعرفوا
كلا على حدة اما المفرد فهو الكلمة المستعملة احترز بها عن الكلمة قبل الاستعمال
فانها ليست بمجاز ولا حقيقة في غير ما وضعت له احترز به عن الحقيقة مرتجلا
كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب متعلق بقوله
وضعت قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح
آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء
مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له
في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني الشرع وليخرج من الحقيقة
ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر كلفظ الصلوة المستعمل بحسب الشرع
في الاركان المخصوصة فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت
له لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة لا بحسب اصطلاح التخاطب
وهو الشرع على وجه يصح متعلق بالمستعملة مع قرينة عدم ارادته اي
ارادة الموضوع له فلا بد للمجاز من العلاقة ليتحقق الاستعمال على وجه يصح
وانما قيد بقوله على وجه يصح واشترط العلاقة ليخرج الغلط من تعريف
المجاز كقولنا خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال
ليس على وجه يصح و انما قيد بقوله مع قرينة عدم ارادته لتخرج الكناية

لانها

لانها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادة ما وضعت له وكل منهما اي
الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله كالنحوي والصرفي
وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله وهذه النسبة في الحقيقة بالقياس الى
الواضع فان كان واضعها واضع اللغة فلغوية وان كان الشارع فشرعية
وعلى هذا القياس وفي المجاز باعتبار الاصطلاح الذي وقع الاستعمال
في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح فان كان اللغة فالمجاز لغوي وان كان
الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع المخصوص والرجل
الشجاع فانه حقيقة لغوية في السبع مجاز لغوي في الشجاع وصلوة للعبادة
المخصوصة والدعاء فانها حقيقة شرعية في العبادة مجاز شرعي في الدعاء و
فعل للفظ المخصوص اعني ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة
والحدث فانه حقيقة عرفية خاصة اعني نحوية في اللفظ مجاز نحوي في
الحدث ودابة لذي الاربع والانسان فانها حقيقة عرفية عامة
في الاول مجاز عرفي عام في الانسان والمجاز مرسل ان كانت العلاقة
المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة
فعلى هذا الاستعارة هي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي لعلاقة
المشابهة كاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي وكثيرا ما تطلق الاستعارة
على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه فعلى هذا تكون بمعنى
المصدر ويصح منه الاشتقاق فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له
واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لانه بمنزلة اللباس الذي استعير من احد

فليس بغيره (والا) وهو كانت العلاقة غير المشابهة كاليد الموضوعة
للجارحة المخصوصة اذا استعملت (في النعمة) لكونها بمنزلة العلة الفاعلية
للنعمة لان النعمة منها تصدر وتصل الى المقصود بها (و) كاليد في (القدرة) لان
اكثر ما يظهر سلطان القدرة يكون في اليد وبها تكون الافعال الدالة على
القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك (والراوية)
التي هي في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة اذا استعملت (في المزادة) اي
المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والعلاقة كون
البعير حاملا لها وبمنزلة العلة المادية ولما اشار بالمثال الى بعض انواع
العلاقة اخذ في التصريح ببعض آخر من انواع العلاقة فقال (ومنه) اي من
المرسل (تسمية الشيء باسم جزئه) في هذه العبارة نوع من التسامح والمعنى ان في هذه
التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على نفس ذلك
الشيء (كالعين) وهي الجارحة المخصوصة (في الربيئة) وهي الشخص الرقيب و
العين جزء منه ويجب ان يكون الجزء الذي يطلق على الكل مما يكون له
من بين الاجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق
اليد او الاصبع على الربيئة (وعكسه) اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء
باسم كله (كالاصابع) المستعملة (في الانامل) التي هي اجزاء من الاصابع في قوله
يجعلون اصابعهم في آذانهم (وتسمية) اي ومنه تسمية الشيء (باسم سببه نحو
رعينا الغيث) اي النبات الذي سببه الغيث (او) تسمية الشيء باسم
(مسببه نحو امطرت السماء نباتا) اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في

الايضاح

الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم السبب قولهم فلان اكل الدم اي الدية
المسببة عن الدم وهو سهو بل هو من تسمية المسبب باسم السبب (او ما كان
عليه) اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي لكنه ليس عليه الآن
(نحو وآتوا اليتامى اموالهم) اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ
(او) تسمية الشيء باسم (ما يؤول) ذلك الشيء (اليه) في الزمان المستقبل (نحو اني اراني
اعصر خمرا) اي عصيرا يؤول الى الخمر (او) تسمية الشيء باسم (محله نحو فليدع ناديه)
اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس (او) تسمية الشيء باسم (حاله)
اي باسم الحال في ذلك الشيء (نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله)
اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة (او) تسمية الشيء باسم (آلته نحو واجعل لي لسان
صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا) واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان
في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قيل قد ذكر في مقدمة
هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع
العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم قلنا ليس معنى اللزوم ههنا امتناع
الانفكاك في الذهن او الخارج بل تلاصق واتصال ينتقل بسببه من احدهما
الى الآخر في الجملة وفي بعض الاحيان وهذا متحقق في كل امرين بينهما علاقة وارتباط
(والاستعارة) وهي مجاز تكون علاقته المشابهة اي قصد ان الاطلاق بسبب
التشابه فاذا اطلق المشفر على شفة الانسان فان قصد تشبيهها بالمشفر
في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه من اطلاق المقيد على المطلق
كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ

الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مجازا مرسلا
والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية لتتميز عن التخييلية والمكنى عنها لتحقق معناها
اى ما عنى بها واستعملت هى فيه حسا او عقلا بان يكون اللفظ قد نقل الى
امر معلوم يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فالحسى
كقوله لدى اسد شاكى السلاح اى تام السلاح مقذف اى رجل شجاع
يقذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمى به فصار له
جسامة ونبالة فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا
والعقلى كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق و
هو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا قال المصنف رحمه الله فالاستعارة ما تضمن تشبيه
معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا
يخرج من تفسير الاستعارة نحو زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ومررت بزيد اسد مما
يكون اللفظ مستعملا فيما وضع له وان تضمن تشبيه شىء به وذلك
لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع
له لاستحالة تشبيه الشىء بنفسه على ان ما فى قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز بقرينة
تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد فى الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه
مستعملا فيما وضع له وفيه بحث لانا لا نسلم انه مستعمل فيما وضع له بل
فى معنى الشجاع فيكون مجازا او استعارة كما فى رأيت اسدا يرمى بقرينة حمله
على زيد ولا دليل لهم على ان هذا على حذف اداة التشبيه وان التقدير زيد
كاسد واستدلالهم على ذلك بانه قد اوقع الاسد على زيد ومعلوم ان الانسان

بلغ

لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة
فاسد لان المصير الى ذلك انما يجب اذا كان اسد مستعملا فى معناه الحقيقى
واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد صحيح ويدل على ما ذكرنا ان
المشبه به فى مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد على وفى
الحروب نعامة اى مجترئ صائل على وكقوله والطير اغربة عليه اى باكية و
قد استوفينا ذلك فى الشرح واعلم انهم قد اختلفوا فى ان الاستعارة مجاز
لغوى او عقلى فالجمهور على انها مجاز لغوى بمعنى انها لفظ استعمل فى غير ما وضع له
لعلاقة المشابهة ودليل انها اى الاستعارة مجاز لغوى كونها موضوعة
للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما اى من المشبه والمشبه به فاسد فى قولنا رأيت
اسدا يرمى موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا لمعنى اعم من السبع و
الرجل الشجاع كالحيوان الجرىء مثلا ليكون اطلاقه عليهما حقيقة كاطلاق الحيوان
على الاسد والرجل الشجاع وهذا معلوم بالنقل عن ائمة اللغة قطعا فاطلاقه
على الرجل الشجاع اطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له
فيكون مجازا لغويا وفى هذا الكلام دلالة على ان اللفظ العام اذا اطلق على
الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شىء كما اذا
لقيت زيدا فقلت لقيت رجلا او انسانا او حيوانا بل هو حقيقة اذ
لم يستعمل اللفظ الا فى معناه الموضوع له وقيل انها اى الاستعارة
مجاز عقلى بمعنى ان التصرف فى امر عقلى لا لغوى لانها لما لم تطلق على المشبه
الا بعد ادعاء دخوله اى دخول المشبه فى جنس المشبه به بان جعل الرجل

الشجاع فردا من افراد الاسد كان استعمالها اي الاستعارة في المشبه
فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله
في جنس المشبه به لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم
لو كانت استعارة لكانت الاعلام المنقولة استعارة ولما كانت
الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن
معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا
كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا اذ لا يقال جعله اميرا الا
وقد اثبت فيه صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا
لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه
اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى
ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في
الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه
انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله قامت
تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت
تظللني ومن عجب شمس اي غلام كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من
الشمس فلولا انه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة
لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه
انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من
بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد

زيدا

الاسد

زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت
ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى
لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بملابسة ا
كالقمر في الحسن لا يقال القمر في البيت ليس باستعارة لان المشبه مذكور وهو
الضمير في غلالته وازراره لانا نقول لا نسلم ان الذكر على هذا الوجه ينافي الاستعارة
كما في قولنا سيف زيد في يد اسد فان تعريف الاستعارة صادق على ذلك
ورد هذا الدليل بان الادعاء اي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا
يقتضي كونها اي الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بان
اسدا في قولنا رايت اسدا يرمي مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو
السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبني
على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو
الذي له غاية الجراة في مثل تلك الجثة المخصوصة وتلك الصورة
وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف
وهو الذي له تلك الجراة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ
الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في
غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى
الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية
للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما
التعجب والنهي عنه كما في البيتين المذكورين فللبناء على تناسي التشبيه

نسان

[illegible]

تضادّ تحقق المبالغة والدلالة على ان المشبه لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان
كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا
والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل في دعوى
دخول المشبه في جنس المشبه به بان يجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير
متعارف كما مر ولا تأويل في الكذب ونصب اي بنصب القرينة على ارادة
خلاف الظاهر في الاستعارة لما عرفت انه لا بد للمجاز من قرينة مانعة عن
ارادة الموضوع له بخلاف الكذب فان قائله لا ينصب قرينة على ارادة
خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره ولا تكون الاستعارة علما
لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين
متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه
يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول الافراد
الا اذا تضمن اي العلم نوع وصفية بواسطة اشتهاره بوصف من
الاوصاف كحاتم المتضمن الاتصاف بالجود ومادر بالبخل وسحبان
بالفصاحة وباقل بالفهاهة فحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول
في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود او غيره
كما مر في الاسد فبهذا التأويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المعهود
والفرد الغير المتعارف ويكون اطلاقه على المعهود اعني حاتم الطائي
حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة نحو رأيت اليوم حاتما
وقرينتها يعني ان الاستعارة لكونها مجازا لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة

التعجب

دالة على ارادة خلاف الظاهر

الجواد

المعنى الموضوع له وقرينتها اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي
او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان
تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا
تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان
قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط
تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة
بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا ظهر فساد قول
من زعم ان قوله او اكثر شامل لقوله او معان فلا يصح جعله مقابلا له
كقوله وصاعقة من نصله اي من نصل سيف الممدوح تنكفي بها
من انكفأ اي انقلب والباء للتعدية والمعنى رب نار من حد
سيفه يقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب اي انامله الخمس التي
هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه في الحرب
فيهلكهم بها ولما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة
وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر
العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل
وهي اي الاستعارة باعتبار الطرفين المستعار منه والمستعار له قسمان
لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في قوله تعالى
او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه
الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المط

و الاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف
ان الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد لان المستعار منه هو
الاحياء لا الحياة وانما قال نحو احييناه لان الطرفين في استعارة الميت
للضال مما لا يمكن اجتماعهما اذ الميت لا يوصف بالضلال ولتسم
الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين
من الاتفاق واما ممتنع عطف على اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود
لعدم غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم
ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود
لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس
اسمه ولتسم الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند
الطرفين وامتناع اجتماعهما ومنها اي من العنادية الاستعارة
التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اي الاستعارة التي
استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد او
التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في
باب التشبيه نحو قوله تع فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت
البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في المخبر به للانذار الذي هو
ضده بادخال الانذار في جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء
وكقولك رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة ولا
يخفى امتناع اجتماع التبشير والانذار من جهة واحدة وكذا الشجاعة

والجبن

والجبن والاستعارة باعتبار الجامع اي ما قصد اشتراك الطرفين فيه
قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار منه والمستعار له
نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها
او رجل في شعفة في غنيمة له حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي
تفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى
خير الناس رجل آخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او
رجل اعتزل الناس وسكن في رؤس بعض الجبال في غنم له قليل يرعاها و
يكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو
والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة
بسرعة وهو داخل فيهما اي في العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه
في العدو والاظهر ان الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة لازمة له في
الاكثر لا داخلة في مفهومه فالاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع
لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة و
ابعاد بعضها عن بعض في قوله تع وقطعناهم في الارض امما والجامع
ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد والفرق بين هذا
وبين اطلاق المرسن على الانف مع ان في كل من المرسن والتقطيع
خصوص وصف ليس في الانف وتفريق الجماعة هو ان خصوص الوصف
الكائن في التقطيع مرعي في استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص الوصف
في المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثم فان قلت

في لا يرعاها ويعبد الله تعا

في استعارة التقطيع

في غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون
جامعا والجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى قلت امتناع الاختلاف
إنما هو في الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد يكون
أمرا مركبا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا
في مفهوم الطرفين مع كونه في أحد الطرفين أشد وأقوى ألا يرى أن السواد
جزء من مفهوم الأسود أعني المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة
والضعف وإما غير داخل عطف على إما داخل كما مر من استعارة الأسد
للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك لظهور أن الشجاعة
عارض للأسد لا داخل في مفهومه وكذا التهلل للشمس وأيضا للاستعارة تقسيم
آخر باعتبار الجامع وهو أنها إما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها
نحو رأيت أسدا يرمي أو خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها إلا
الخاصة الذين أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون
في نفس الشبه بأن يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله في وصف الفرس
بأنه مؤدب وأنه إذا نزل عنه وألقى عنانه في قربوس سرجه وقف
مكانه إلى أن يعود إليه وإذا احتبى قربوسه بعنانه علك
الشكيم إلى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس
وأراد بالزائر نفسه شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج
ممتدا إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موقعه من ركبتي المحتبي
ممتدا إلى جانبي ظهره ثم استعار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب

أو غيره ويديه لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة
لغرابة الشبه وقد يحصل الغرابة بتصرف في الاستعارة العامية كما في قوله
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطي الأباطح جمع
أبطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى استعار سيلان السيول الواقعة
في الأباطح لسير الإبل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللطف والغرابة
إذ أسند الفعل أعني سالت إلى الأباطح دون المطي أو أعناقها حتى
أفاد أنه امتلأت الأباطح من الإبل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس
شيبا وأدخل الأعناق في السير لأن السرعة والبطء في سير الإبل تظهران
غالبا في الأعناق ويتبين أمرهما في الهوادي وسائر الأجزاء تستند إليها
في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة والاستعارة باعتبار الثلاثة المستعار
منه والمستعار له والجامع ستة أقسام لأن المستعار منه والمستعار له
إما حسيان أو عقليان أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلي أو بالعكس
تصير أربعة والجامع في الثلاثة الأخيرة عقلي لا غير لما سبق في التشبيه لكنه
في القسم الأول إما حسي أو عقلي أو مختلف تصير ستة وإلى هذا أشار
بقوله لأن الطرفين إن كانا حسيين فالجامع إما حسي نحو فأخرج لهم عجلا
جسدا فإن المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي
خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند إلقائه في تلك الحلي
التربة التي أخذها من موطئ فرس جبريل والجامع الشكل فإن ذلك

الحيوان كان على شكل ولد البقرة والجميع من المستعار منه والمستعار له
والجامع حسي لأنه يدرك بالبصر وإما غير ذلك كقوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإن
المستعار منه بمعنى السلخ وهو كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء
عن مكان الليل وهو موضع إلقاء ظله وهما حسيان والجامع العقلي من ترتب أمر
على آخر أي حصوله عقيب حصوله دائما أو غالبا كترتب ظهور اللحم على
الكشط وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل والترتب أمر
عقلي وبيان ذلك أن الظلمة هي الأصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه
فإذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل أي كشط وأزيل كما يكشف عن
الشيء الشيء الطارئ عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار
بمنزلة ظهور المسلوخ بعد سلخ إهابه عنه وحينئذ صح قوله فإذا هم مظلمون لأن
الواقع عقيب ذهاب الضوء عن مكان الليل هو الإظلام وأما على ما ذكره
في المفتاح من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل ففيه إشكال لأن
الواقع بعده إنما هو الإبصار دون الإظلام وحاول بعضهم التوفيق بين
الكلامين بحمل كلام المفتاح على القلب أي ظهور ظلمة الليل من النهار
أو بأن المراد من الظهور التمييز أو بأن الظهور بمعنى الزوال كما في قول الحماسي
وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر وفي قول أبي ذؤيب وتلك شكاة ظاهر
عنك عارها أي زائل وذكر العلامة في شرح المفتاح أن السلخ قد يكون
بمعنى النزع مثل سلخت الإهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الإخراج نحو
سلخت الشاة من الإهاب فذهب صاحب المفتاح إلى الثاني وصح قوله

فإذا هم مظلمون بالفاء لأن التراخي وعدمه مما يختلف باختلاف الأمور
والعادات وزمان النهار وإن توسط بين إخراج النهار من الليل
وبين دخول الظلام لكن لعظم شأن دخول الظلام بعد إضاءة النهار وكونه
مما ينبغي أن لا يحصل إلا في أضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل
الليل كأنه يفاجئهم عقيب إخراج النهار من الليل بلا مهلة وعلى هذا
حسن إذا المفاجأة كما يقال أخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل ولو
جعلنا السلخ بمعنى النزع وقلنا نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه
الظلام لم يستقم أو لم يحسن كما لو قلنا كسرت الكوز ففاجأه الانكسار
وإما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رأيت شمسا وأنت تريد
إنسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشأن وهي عقلية وإلا
عطف على قوله وإن كانا حسيين أي وإن لم يكن الطرفان حسيين
فهما أي الطرفان إما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فإن المستعار منه
الرقاد أي النوم على أن يكون المرقد مصدرا أو يكون الاستعارة أصلية أو
أنه بمعنى المكان إلا أنه أجري التشبيه في المصدر لأن المقصود بالنظر في اسم
المكان وسائر المشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات
واعتبار التشبيه في المقصود الأهم أولى وستسمع لهذا زيادة تحقيق في
الاستعارة التبعية والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع
عقلي وقيل عدم ظهور الأفعال في المستعار له أعني الموت أقوى ومن
شرط الجامع أن يكون في المستعار منه أقوى فالحق أن الجامع هو البعث الذي هو

في اللزوم اظهر واشهر واقوى لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة
ههنا هي كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق
المرسلون (واما مختلفان) اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي (والحسي هو
المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي
والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان) والمعنى ابن الامر
ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة (واما عكس ذلك) اي الطرفان مختلفان والحسي
هو المستعار له (نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة
الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما
عقليان) (والاستعارة باعتبار اللفظ) المستعار (قسمان لانه) اي اللفظ
المستعار (ان كان اسم جنس) حقيقة او تاويلا كما في الاعلام المشهورة
بنوع وصفية (فاصلية) فالاستعارة اصلية (كاسد) اذا استعير للرجل
الشجاع (وقتل) اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني
اسم معنى (والا فتبعية) اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة
تبعية (كالفعل وما يشتق منه) مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وغير ذلك (والحرف) وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد
التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه
مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي
الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون
معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة

دخول الزمان في مفهوم الافعال وعروضه للصفات دون الحروف
وهو ظاهر كذا ذكره بعضهم وفيه بحث لان هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول
اسم الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية وهم ايضا صرحوا
بان المراد بالمشتقات هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة
فيجب ان تكون الاستعارة في اسم الزمان ونحوه اصلية بان يقدر التشبيه في
نفسه لا في مصدره وليس كذلك للقطع بانا اذا قلنا هذا مقتل فلان
للموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا او مرقد فلان لقبره فان المعنى على
تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد وان الاستعارة في المصدر
لا في نفس المكان بل التحقيق ان الاستعارة في الافعال وجميع المشتقات
التي يكون القصد بها الى المعاني القائمة بالذوات تبعية لان المصدر
الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود الاهم الجدير بان يعتبر فيه
التشبيه والا لذكرت الالفاظ الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم
بها من الصفات (فالتشبيه في الاولين) اي في الفعل وما يشتق منه (لمعنى
المصدر وفي الثالث) اي الحرف (لمتعلق معناه) قال صاحب المفتاح
المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل
قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض
فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان
الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها
اي اذا افادت هذه الحروف معاني ترجع تلك المعاني الى هذه

بشرح استلزام ابطالها قول المصنف تشبيه متعلق معنى الحرف
كالمجرور في زيد في نعمة ليس بصحيح واذا كان التشبيه لمعنى المصدر والتشبيه لمتعلق
معنى الحرف فيقدر التشبيه في نطقت الحال بكذا للدلالة
بالنطق اي يجعل دلالة الحال مشبها ونطق الناطق مشبها به ووجه الشبه
ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يستعار للدلالة لفظ النطق ثم
يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة فتكون الاستعارة في
المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وان اطلق النطق على الدلالة
لا باعتبار التشبيه بل باعتبار ان الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلا
وقد عرفت انه لا امتناع في ان يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى
الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبار العلاقتين ويقدر التشبيه في
لام التعليل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة
اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط
الغائية كالمحبة والتبني في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل
في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة
فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الطريق مأخوذ من كلام صاحب
الكشاف ومبني على ان متعلق معنى اللام هو المجرور على ما سبق لكنه غير
مستقيم على مذهب المصنف في الاستعارة المصرحة لان المتروك يجب ان يكون هو
المشبه سواء كانت الاستعارة اصلية او تبعية وعلى هذا الطريق المشبه اعني
العداوة والحزن مذكور لا متروك بل تحقيق الاستعارة التبعية ههنا انه يشبه

ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في
المشبه اللام الموضوعة للمشبه به اعني ترتب علة الالتقاط الغائية عليه فجرت الاستعارة
اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم
اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وصار متعلق معنى اللام هو العلية
والغرضية لا المجرور على ما ذكره المصنف سهوا وفي هذا المقام زيادة تحقيق اوردناها
في الشرح ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاوليين اي الفعل وما يشتق
منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او
المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيا السماحا فان القتل والاحياء
الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط
عليهم كل زراد واللهذم من الاسنة القاطع فاراد باللهذميات طعنات
منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري
والقد القطع والزرد والدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات
قرينة على ان نقريهم استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر
العذاب قرينة على ان بشر استعارة تبعية تهكمية وانما قال مدار قرينتها
على كذا لان القرينة لا تنحصر فيما ذكر بل قد يكون حالية كقولك قتلت زيدا اذا
ضربته ضربا شديدا والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع
واللفظ ثلاثة اقسام لانها اما ان لم تقترن بشيء يلائم المستعار له او المستعار
منه او قرنت بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول المطلقة
وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع مما يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندي اسد

والمراد بالصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو أحد
التوابع والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله غمر الرداء أي
كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون
الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يناسب العطاء تجريدا للاستعارة
والقرينة سياق الكلام أعني قوله إذا تبسم ضاحكا أي شارعا في الضحك آخذا فيه
وتمامه غلقت لضحكته رقاب المال أي إذا تبسم غلقت رقاب أمواله
في أيدي السائلين يقال غلق الرهن في يد المرتهن إذا لم يقدر على انفكاكه
والثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو أولئك الذين
اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم استعير الاشتراء للاستبدال
والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة وقد يجتمعان
أي التجريد والترشيح كقوله لدى أسد شاكي السلاح هذا تجريد لأنه
وصف بما يلائم المستعار له أعني الرجل الشجاع مقذف له لبد أظفاره لم
تقلم هذا ترشيح لأن هذا الوصف مما يلائم المستعار منه أعني الأسد الحقيقي
واللبد جمع لبدة وهي ما تلبد من شعر الأسد على منكبيه والتقليم مبالغة
القلم وهو القطع والترشيح أبلغ من الإطلاق والتجريد ومن جمع التجريد
والترشيح لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لأن في الاستعارة مبالغة
في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية ومبناه
أي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء أن المستعار له علو المكان ما
يبنى على علو المكان كقوله ويصعد حتى يظن الجهول بأن له حاجة في السماء استعار

حتى أنه يبنى على علو القدر الذي يستفاد علو المكان صح

الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان
والارتقاء إلى السماء من ظن الجهول أن له حاجة في السماء وفي لفظ الجهول
زيادة مبالغة في المدح لما فيه من الإشارة إلى أن هذا إنما يظنه الجهول
وأما العاقل فيعرف أن لا حاجة له في السماء لاتصافه بسائر الكمالات وهذا
المعنى مما خفي على بعضهم فتوهم أن في البيت تقصيرا في وصف علوه حيث
أثبت هذا الظن للكامل في الجهل بمعرفة الأشياء ونحوه أي مثل البناء
على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت
تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه أي عن التعجب في قوله
لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر أزراره على القمر إذ لولا أن القصد تناسي التشبيه
والإنكار لما كان للتعجب والنهي عنه جهة على ما سبق ثم أشار إلى زيادة
تقرير لهذا الكلام فقال وإذا جاز البناء على الفرع أي المشبه به مع الاعتراف
بالأصل أي المشبه وذلك لأن الأصل في التشبيه وإن كان هو المشبه به من
جهة أنه أقوى وأعرف إلا أن المشبه هو الأصل من جهة أن الغرض يعود
إليه وأنه المقصود في الكلام بالنفي والإثبات كما في قوله هي الشمس مسكنها
في السماء فعز أي أمر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن
تستطيع أنت إليها أي إلى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس إليك النزولا
والعامل في إليها وإليك هو المصدر بعدها إن جوزنا تقديم الظرف على المصدر
وإلا فمحذوف يفسره الظاهر فقوله هي الشمس تشبيه لا استعارة وفي التشبيه اعتراف
بالمشبه ومع ذلك فقد بنى الكلام على المشبه به أعني الشمس وهو واضح فقوله إذا

لأن المشبه مذكور وفي الاستعارة محذوف

جاز البناء شرط جواب لو فرع تجد الا بجحد الاصل كما في الاستعارة
البناء على الفرع ادل بالمجاز لانه قد طوى فيه ذكر المشبه اصلا وجعل
الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به وقد وقع في بعض اشعار العجم
النهي عن التعجب مع التصريح باداة التشبيه وحاصله لا تعجبوا من قصر ذوائبها
فانها كالليل ووجهه كالربيع والليل في الربيع مائل الى القصر وهذا المعنى
من الغرابة والملاحة بحيث لا يخفى واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل
فيما شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه
التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة
في المفرد للمبالغة في التشبيه كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى شبه صورة تردده في ذلك الامر بصورة تردد من قام
ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى
فاستعمل في الصورة الاولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية
ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما
ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لكون وجهه منتزعا من متعدد على
سبيل الاستعارة لانه قد ذكر فيه المشبه به واريد المشبه كما هو شان
الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة
ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وفي تخصيص المجاز
المركب بالاستعارة نظر لانه كما ان المفردات موضوعة بحسب الشخص
فالمركبات موضوعة بحسب النوع فاذا استعمل المركب في غير ما وضع له

لو علاقته من ان يكون ذلك لعلاقة فان كانت هي المشابهة فاستعارة
والا فغير استعارة وهو كثير في الكلام كالجمل الخبرية التي لم يستعمل في الاخبار
ومتى فشا استعماله اي المجاز المركب كذلك اي على سبيل الاستعارة
يسمى مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة
لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في
المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا
ولهذا لا يلتفت في الامثال الى مضاربها تذكيرا وتانيثا وافرادا
وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى موارده كما يقال للرجل بالصيف
ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لانه في الاصل للمراة

فصل

في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ولما كانتا عند المصنف
معنيين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا على حدة ليستوفي
المعاني التي يطلق عليها لفظ الاستعارة فقال وقد يضمر التشبيه في النفس اي
نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه واما ذكر المشبه به فانما هو
في التشبيه المصطلح وقد عرفت انه غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه
اي ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به
من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يطلق عليه اسم ذلك الامر
فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه
لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد
التسمية ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة

والتمثيل

كان اصل المثل التشبيه والتمثيل المجاز المركب على سبيل الاستعارة

فمجرد تسمية خالية عن المناسبة الموجبة لاطلاق اسم الاستعارة على التشبيه المضمر

تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص المشبه به وبه يكون كمال المشبه به
او قوامه في وجه الشبه ليخيل ان المشبه من جنس المشبه به كما في قول الهذلي
واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع التميمة
الخرزة التي تجعل معاذة اي عوذة اي اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به
بطلت عنده الحيل شبه الهذلي في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس
بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء
على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال
فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع
استعارة بالكناية واثبات الاظفار لها استعارة تخييلية وكما في قول
الآخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه
الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهو استعارة بالكناية فاثبت
لها اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان
المتكلم وهذا الاثبات استعارة تخييلية فعلى هذا كل من لفظي الاظفار و
المنية حقيقة مستعملة في معناها الموضوع وليس في الكلام مجاز لغوي والاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية فعلان من افعال المتكلم متلازمان اذ التخييلية
يجب ان تكون قرينة للمكنية عنها البتة والمكنية يجب ان تكون قرينتها
تخييلية البتة فمثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا
يكون ترشيحا للتشبيه كما ان اطولكن في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي
اطولكن يدا ترشيح للمجاز هذا ولكن تفسير الاستعارة بالكناية

بما ذكره المصنف شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة
لغوية ومعناها المأخوذ من كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المشبه به
بل يذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة
السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع الا انا لم نصرح بذكر المستعار
اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان
الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان
المفترس والمستعار له هو المنية قال صاحب الكشاف ان من اسرار
البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر
شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه
ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم
المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه وسيجيء الكلام على ما
ذكره السكاكي وكما في قول زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو خلاف
السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي
تركه وامتنع عنه اي امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبا ورواحله
اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل و
الغي واعرض عن معاودته فبطلت آلاته القلب في معاودته والآلات ما
كان يرتكبه فشبه زهير في نفسه الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة
قضي منها الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال
التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة

وبهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له اي للبعض بعض
المختصات بالمشبه به اعني الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المشبه به في السفر
فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبا على هذا التقدير من
الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال
الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصبا بالفتح يقال صبي صباء مثل
سمع سماعا اي لعب مع الصبيان ويحتمل انه اي زهير اراد بالافراس
والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء
اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتآخذ في اتباع الغي الا اوان
الصبا وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان فتكون الاستعارة
اي استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا
اريد بها الدواعي او حسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي من المال والمنال
مثل الكل ثم الاول ما يكون التخييلية اثبات ما به كمال المشبه به والثاني
يكون اثبات ما به قوام الشبه به والثالث ما يجمل والتخييلية ... التحقيقية

فصل

في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية وقعت في المفتاح مخالفة لما ذكره المصنف والكلام عليها
عرف السكاكي الحقيقة اللغوية اي غير العقلية بالكلمة المستعملة فيما وضعت هي له من
غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن
الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة
في غير الموضوع له الحقيقي فيجب الاحتراز عنها ... [illegible]

البتة

القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في
جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف وعرف السكاكي
المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير
بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع وقوله
بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة
موضوعة له في اللغة او في الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك
الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها
اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان قوله استعمالا في الغير
بالنسبة الى نوع حقيقتها بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع كونه هذا
اوضح وادل على المقصود اقامه المصنف مقامه اخذا بالحاصل من كلام السكاكي
فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة
مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي
بقيد التحقيق حيث قال موضوعة له بالتحقيق لتدخل في تعريف المجاز
الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل
لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف لانها ليست
مستعملة في غير ما وضعت له بالتاويل وظاهر عبارة المفتاح ههنا فاسد لانه
قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وظاهر ان الاحتراز
انما هو عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة او يكون
المعنى احترازا لئلا تخرج الاستعارة ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه

اي استعمال في غير اصطلاح به التخاطب

اي اصطلاح التخاطب

كالموضوع له مثلا (او الحقيقة تتناول الوضع بالتأويل) لان السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع انما هو بالقرينة ثم لا حاجة الى تقييد ذلك الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يقصد زيادة الايضاح لا تتميم الحد ويمكن الجواب بان السكاكي لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع بالتأويل بل مراده انه قد عرض للفظ الاشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة فتقييده بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الآخر الذي يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتأويل وبهذا يخرج الجواب عن السؤال الآخر وهو انه يقال لو سلم تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا تخرج الاستعارة ايضا لانه يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة اعني الوضع بالتحقيق اذ غاية ما في الباب ان الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل لكن لا جهة لتخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعارة البتة (ورد) ايضا ما ذكره السكاكي (بان التقييد باصطلاح به التخاطب) او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة اذا استعمله الشارع في الدعاء مجازا كذلك (لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا) ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ويمكن الجواب بان قيد الحيثية مراد في تعريف الامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات ولا يخفى ان الحقيقة والمجاز كذلك لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب وضعين

هو قوله فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه

مختلفين فالمراد ان الحقيقة الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له بالوضع الذي ... فلا حاجة الى قيد ... انه جزؤه ... يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلاة المستعملة في عرف الشرع في الدعاء لان استعماله في الدعاء ليس من حيث انه موضوع للدعاء بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له وقد يجاب بان قيد اصطلاح التخاطب مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى بذكره في تعريف المجاز لكن البحث عن الحقيقة غير مقصود في هذا الفن وبان اللام في الوضع للعهد اي الوضع الذي وقع به التخاطب فلا حاجة الى هذا القيد وفي كليهما نظر واعترض ايضا على تعريف المجاز بانه يتناول الغلط لان الفرس في خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديه مستعمل في غير ما وضع له والاشارة الى الكتاب قرينة على انه لم يرد بالفرس معناه [illegible]

(وعرف) السكاكي (الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به) اي بالطرف المذكور (الطرف الآخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به) كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو الاظفار ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه بالحجة مستعارا له (وقسمها) اي الاستعارة (الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون) الطرف (المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه به وجعل منها) اي من الاستعارة المصرح بها (تحقيقية وتخييلية) ... [illegible]

وكذا ثبت في بعض النسخ قرينة جائز اذ ربما يكون المشبه المتروك محسوسا او عقليا
وهذا التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
منها الى معنى التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية
ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف
صورة اخرى مثله وذلك بناء على ان التمثيل يستلزم التركيب المنافي للافراد فلا
عده من الاستعارة التي هي من اقسام المجاز المفرد ولان تنافي اللوازم يدل على
تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود
الملزوم والجواب انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التي عرفها بالتحقيقية
لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد وقسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها
لا توجب كون كل استعارة مجازا مفردا كقولنا الابيض اما حيوان او غيره
والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون على ان لفظ المفتاح صريح في ان المجاز
المفرد جعله منقسما الى اقسام المجاز في المفرد كالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
لانه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي
قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلام والراجع الى المعنى قسمان خال عن
الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان
المجاز العقلي هو الراجع الى حكم الكلمة خارج عن المجاز بالمعنى المذكور فيجب ان
يريد بالراجع الى معنى الكلمة اعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين و
اجيب بوجوه اخر الاول ان المراد بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد والمركب
نحو كلمة الله والثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على

نادرا
التشبيه التمثيلي وهو قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله عليه السلام مثل الذي استوقد نارا
الآية الثالث انه في اضافة الكلمة اي فين او تقييدها او انفرادها بالنفي
من ان يكون كلمة فالاستعارة مثل اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
المضاف اي الرجل المقترن بتاخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة
فيما هو شبيه له وفي الكل نظر اوردناه في الشرح وفسر السكاكي الاستعارة
التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو صورة وهمية محضة
لا يشوبها شيء من التحقيق العقلي والحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا
المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم
في تصويرها اي المنية بصورته اي السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع
وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية
صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليه اي على ذلك المثل اعني
الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية
لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية
شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده
قد يكون بدون الاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة
بالسبع فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة
بالكناية في المنية وقال المصنف انه بعيد جدا لا يوجد له مثال في الكلام وفيه
تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات
التي لا يدل عليها دليل ولا تمس اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه هو انه

ولو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى نحو الاستعارة ترشيحية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانه يكفي في التسمية ادنى مناسبة على انهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر صاحب المفتاح ان القوة المسماة بالوهم من القوى الحاكمة في المحسوسات حكما غير عقلي ويكون حكما تخييليا **ويخالف تفسيره** للتخييلية **بما ذكره تفسير غيره لها** اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا ولبعضهم في هذا المقام كلمات واهية بينا فسادها في الشرح ثم يجب ان يقال ان صاحب المفتاح في هذا الفن خصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بان ما ذكره مخالف لما ذكره غيره **ويقتضي** ما ذكره السكاكي في التخييلية **ان يكون الترشيح** استعارة **تخييلية للزوم مثل ما ذكره** السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية **فيه** اي في الترشيح لان في كل من التخييلية والترشيح اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة وكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال الربح والتجارة بالنسبة اليهما استعارة تخييلية اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي

استعارة

الى التخييلية والترشيح

٩٢

اثبت له ما يخص المشبه به كان مثلا في التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم والجواب ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه مجازا عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لان المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارنا للوازمه وخواصه حتى ان المشبه في قولنا رأيت اسدا يفترس اقرانه هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي من غير احتياج الى توهم صورة واعتبار مجاز في الافتراس بخلاف ما اذا قلنا رأيت شجاعا يفترس اقرانه فانا نحتاج الى ذلك فنجعل اثباته للشجاع فليتأمل ففي الكلام دقة **وعنى بالمكنى عنها** اي اراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها **ان يكون الطرف المذكور** من طرفي التشبيه **هو المشبه** ويراد به المشبه به **على ان المراد بالمنية** في مثل انشبت المنية اظفارها **هو السبع بادعاء السبعية لها** وانكار ان يكون شيئا غير السبع **بقرينة اضافة الاظفار** التي هي من خواص السبع **اليها** اي الى المنية فقد ذكر المشبه وهو المنية واريد به المشبه به وهو السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية بمعنى انه لا توجد استعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييلية لان في اضافة خواص المشبه به الى المشبه استعارة تخييلية **ورد** ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها **بان لفظ المشبه فيها** اي في الاستعارة بالكناية كلفظ

المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت
لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفي
التشبيه وتريد به الطرف الآخر ولما كان ههنا مظنة سوال وهو انه
لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها اشار الى جوابه
بقوله واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه المضمر في النفس يعني تشبيه المنية
بالسبع وكان هذا الاعتراض من اقوى اعتراضات المصنف على السكاكي وقد
يجاب عنه بانه وان صرح بلفظ المنية الا ان المراد به السبع ادعاء كما
اشار اليه في المفتاح من انا نجعل ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا له
بان ندخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين
متعارفا وغير متعارف ثم نخيل ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين
كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتأتى لنا بهذا
الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية وفيه نظر لان
ما ذكره لا يقتضي كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق حتى يدخل
في تعريف الاستعارة للقطع بان المراد بها الموت وهذا اللفظ
موضوع له بالتحقيق وجعله مرادفا للفظ السبع بالتاويل المذكور لا يقتضي
ان يكون استعماله في الموت استعارة ويمكن الجواب بانه قد
سبق ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة اي هي الكلمة المستعملة فيما
هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ولا نسلم
ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل اظفار المنية استعمال فيما وضع له

بالتحقيق

بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق مثله في قولنا دنت منية فلان بل
من حيث ان الموت جعل من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل
وهذا الجواب وان كان مخرجا له عن كونه حقيقة الا ان تحقيق كونه مجازا
ومرادا به الطرف الآخر غير ظاهر بعد واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية
وهي ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكني عنها
بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية
قرينتها اي قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية و
اظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها
ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت بقرينة
الحال والحال حقيقة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ونسبة النطق اليها
قرينة الاستعارة وهكذا في قولهم نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات
استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة القرى
اليها قرينة وعلى هذا القياس وانما اختار ذلك ايثارا للضبط وتقليل الاقسام
ورد ما اختاره السكاكي بانه ان قدر التبعية كنطقت في نطقت الحال
بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم تكن التبعية استعارة تخييلية
لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح
بها المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما
لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل وهما فتكون مستعملة في غير ما وضع له بالتحقيق
فيكون مجازا واذا لم تكن التبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة المكني عنها مستلزمة

تنبيه يعني انها لا توجد بدون التخييلية وذلك لان المكني عنها قد وجدت بدون
التخييلية في مثل نطقت الحال بكذا على هذا التقدير وكذلك لا عدم استلزام المكني
عنها التخييلية باطل بالاتفاق وانما الخلاف في ان التخييلية هل تستلزم المكني
عنها فعند السكاكي لا تستلزم كما في قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع وبهذا ظهر
فساد ما قيل ان مراد السكاكي بقوله لا تنفك المكني عنها عن التخييلية ان التخييلية
مستلزمة للمكني عنها لا على العكس كما فهمه المصنف نعم يمكن ان ينازع في الاتفاق على
استلزام المكني عنها التخييلية لان كلام صاحب الكشاف مشعر بخلاف ذلك
وقد صرح في المفتاح ايضا في بحث المجاز العقلي بان قرينة المكني عنها قد تكون
امرا وهميا كاظفار المنية وقد تكون امرا محققا كالانبات في انبت الربيع
البقل والهزم في هزم الامير الجند الا ان هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكي
لانه قد صرح في المجاز العقلي بان نطقت في نطقت الحال امر وهمي جعل قرينة
للمكني عنها وايضا فلما جوز وجود المكني عنها بدون التخييلية كما في انبت الربيع
البقل ووجود التخييلية بدونها كما في اظفار المنية الشبيهة بالسبع فلا جهة لقوله
ان المكني عنها لا تنفك عن التخييلية والا اي وان لم تقدر التبعية التي جعلها
السكاكي قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا تكون التبعية كنطقت مثلا
استعارة ضرورة انه مجاز علاقته المشابهة والاستعارة في الفعل لا تكون
الا تبعية فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكني عنها مغنيا عما ذكره
غيره من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول
بالاستعارة التبعية وقد يجاب بان كل مجاز يكون علاقته المشابهة لا يجب

ان

ان يكون استعارة لجواز ان يكون بعلاقة اخرى باعتبار انه وقع الاستعمال
النطق والدلالة فانها لازمة للنطق بل انما يكون استعارة اذا كان
الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد المبالغة في التشبيه وفيه نظر
لان السكاكي قد صرح بان نطقت ههنا امر مقدر وهمي كاظفار المنية المستعارة
للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار المحققة ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة
لكان امرا محققا عقليا على ان هذا لا يجري في جميع الامثلة ولو سلم فيعود الا
الاول في وجود المكني عنها بدون التخييلية ويمكن الجواب بان
المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية ان التخييلية لا توجد
بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء اذ لا نزاع في عدم شيوع مثل اظفار المنية
الشبيهة بالسبع وانما الكلام في الصحة واما وجود الاستعارة بالكناية بدون
التخييلية فشائع على ما قرره صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله
وصاحب المفتاح في مثل انبت الربيع البقل فصار الحاصل من مذهبه ان قرينة
الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخييلية مثل اظفار المنية ونطقت
الحال وقد تكون استعارة تحقيقية على ما ذكر في قوله تعالى يا ارض ابلعي ماءك
البلع استعارة عن غور الماء في الارض والماء استعارة بالكناية عن
الغذاء وقد تكون حقيقة كما في انبت الربيع **فصل**
حسن الاستعارات **حسن كل من** الاستعارة **التحقيقية والتمثيل** على سبيل
الاستعارة **برعاية جهات حسن التشبيه** كأن يكون وجه الشبه شاملا
للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك **وبان لا يشم**

رائحة التشبيه لفظا لأنه إن لم يشم شيء من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه
لفظا لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة أعني ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه
ولذلك أي ولأن شرط حسنه أن لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى أن يكون
الشبه أي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه أو بواسطة عرف أو اصطلاح
خاص لئلا تصير الاستعارة ألغازا وتعمية إن روعي شرائط الحسن ولم يشم
رائحة التشبيه وإن لم تراع فات الحسن يقال ألغز في كلامه إذا عمى مراده
ومنه اللغز والجمع الألغاز مثل رطب وأرطاب كما لو قيل في التحقيقية رأيت
أسدا وأريد إنسان أبخر فوجه الشبه بين الطرفين خفي وفي التمثيل رأيت
إبلا مائة لا تجد فيها راحلة وأريد الناس من قوله عليه السلام الناس كإبل مائة
لا تجد فيها راحلة والراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان أو ناقة يعني
أن المرضي المنتجب من الناس في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد
في كثير من الإبل وبهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا إذ كل ما يتأتى فيه
الاستعارة يتأتى فيه التشبيه من غير عكس لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلي
فيصير الاستعارة ألغازا كما في المثالين المذكورين فإن قيل قد سبق
أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه ومن جملتها أن يكون وجه
الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلائه في الاستعارة ينافي ذلك قلنا
الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب أن يكون من الجلاء بحيث
لا يصير ألغازا ومن الغرابة بحيث لا يصير مبتذلا ويتصل به أي بما ذكرنا

من أنه إذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه وإذا قوي الشبه
بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه
وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فإذا فهمت مسألة تقول
حصل في قلبي نور ولا تقول علم كالنور وإذا وقعت في شبهة تقول وقعت
في ظلمة ولا تقول في شبهة كالظلمة والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية في أن حسنها
برعاية جهات حسن التشبيه لأنها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها
بحسب حسن المكنى عنها لأنها لا تكون إلا تابعة للمكنى عنها وليس لها في نفسها
تشبيه بل هي حقيقة فحسنها تابع لحسن متبوعها

فصل في بيان معنى

آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه وقد يطلق المجاز
على كلمة تغير حكم إعرابها أي الحكم الذي هو الإعراب على أن الإضافة للبيان
أن تغير إعرابها من نوع آخر بحذف لفظ أو زيادة لفظ فالأول كقوله تعالى
وجاء ربك وقوله واسأل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء
أي جاء أمر ربك لاستحالة المجيء على الله تعالى واسأل أهل القرية للقطع
بأن المقصود ههنا سؤال أهل القرية وإن جعلت القرية مجازا عن
أهلها لم يكن من هذا القبيل وليس مثله شيء لأن المقصود نفي أن يكون شيء
مثل الله تعالى لا نفي أن يكون شيء مثل مثله فالحكم الأصلي لربك والقرية هو الجر
وقد تغير في الأول إلى الرفع وفي الثاني إلى النصب بسبب حذف المضاف
والحكم الأصلي في مثله هو النصب لأنه خبر ليس وقد تغير إلى الجر بسبب زيادة
الكاف فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الأصلي كذلك توصف

باعتبار نقلها عن اجزائها الاصلية نظائر عبارة المفتاح انه الموصوف بهذا النوع
من المجاز وسوق نفس الاعراب وما ذكره المصنف اقرب والقول بزيادة
الكاف في قوله تعالى ليس كمثله شيء اخذ بالظاهر ويحتمل ان لا يكون زائدة بل يكون
نفيا للمثل بطريق الكناية التي هي ابلغ لان الله تعالى موجود فاذا نفي مثل مثله لزم
نفي مثله ضرورة انه لو كان له مثل لكان هو اعني الله تعالى مثلا لمثله فلم يصح نفي مثل
مثله كما تقول ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازم لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم
الكناية في اللغة مصدر كنيت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت التصريح به وفي
الاصطلاح لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى
مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة
طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة
لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يجوز
فيه ارادة المعنى الحقيقي للزوم القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي وقوله
من جهة ارادة المعنى معناه من جهة جواز ارادة المعنى ليوافق ما ذكره
في تعريف الكناية وقد يمتنع عن ارادة المعنى الحقيقي للقطع بعدمه كقولنا فلان طويل
النجاد وجبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا
فصيل ومثل هذا الكلام كثير من ان يحصى وههنا بحث لا بد من التنبيه له
وهو ان المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية من حيث
انها كناية لا تنافي ذلك كما ان المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة
خصوص المادة كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ليس كمثله شيء انه من باب الكناية كما

في قولهم مثلك لا يبخل لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه
فقد نفوه عنه كما يقولون بلغت اترابه يريدون بلوغه فقولنا ليس
كالله شيء وقولنا ليس كمثله شيء عبارتان متعاقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة
عن ذاته لا فرق بينهما الا ما تعطيه الكناية من المبالغة ولا يخفى ههنا امتناع ارادة
الحقيقة وهو نفي المماثلة عمن هو مماثل له وعلى اخص اوصافه وفرق السكاكي بين
الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال
من طول النجاد الى طول القامة وفيه اي في المجاز الانتقال من الملزوم الى
اللازم كالانتقال من الغيث الى النبت ومن الاسد الى الشجاع ورد هذا
الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم
لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم ولا دلالة للعام على
الخاص وحينئذ اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم
كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن
ملزوما امتنع الانتقال منه وما يقال من ان مراده ان اللزوم من خواص الكناية
دون المجاز او شرط لها دونه فمما لا دليل عليه وقد يجاب بان مراده باللازم
ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا
جوز كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من
المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز
بالعكس وفيه نظر ولا يخفى عليك ان ليس المراد باللزوم ههنا امتناع الانفكاك
وهي الكناية ثلاثة اقسام الاولى تأنيثها باعتبار كونها عبارة عن الكناية

بها غير صفة وإما نسبة الأول من الأولى أعني معنى واحد مثل أن يتفق في صفة
من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل
بها إلى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل أبيض مخذم والطاعنين مجامع الأضغان
المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الأضغان معنى واحد كناية عن القلوب
وإما مجموع معان بأن تؤخذ صفة فتضم إلى لازم آخر وآخر فتصير جملتها
مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها إليه كقولنا كناية عن الإنسان حي مستوي
القامة عريض الأظفار ويسمى هذه خاصة مركبة وشرطهما أي شرط هاتين الكنايتين
الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال وجعل السكاكي الأولى منهما أعني ما
هي معنى واحد قريبة بمعنى سهولة المأخذ والانتقال فيها لبساطتها واستغنائها عن
ضم لازم إلى آخر وتلفيق بينهما والثانية بعيدة بخلاف ذلك وهو غير
البعيدة بالمعنى الذي سيجيء والثانية من أقسام الكناية المطلوب بها صفة
من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة
فإن لم يكن الانتقال من الكناية إلى المطلوب بها بواسطة فقريبة والقريبة قسمان
واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده
وطويل النجاد والأولى أي طويل نجاده كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح
وفي الثانية أي طويل النجاد تصريح ما لتضمن الصفة أي طويل الضمير الراجع إلى
الموصوف ضرورة احتياجها إلى مرفوع مسند إليه فيشتمل على نوع
تصريح بثبوت الطول له والدليل على تضمنه الضمير أنك تقول هند طويلة
النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثني وتجمع

الصفة

الصفة البتة لاستنادها إلى ضمير الموصوف بخلاف هند طويل نجادها والزيدان
طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم وإنما جعلنا الصفة المشتملة على الضمير
كناية مشتملة على نوع تصريح ولم نجعلها تصريحا للقطع بأن الصفة في المعنى
للمضاف إليه واعتبار الضمير رعاية لأمر لفظي وهو امتناع خلو الصفة
عن معمول مرفوع بها أو خفية عطف على واضحة وخفاؤها بأن يتوقف
الانتقال منها على تأمل وإعمال روية كقولهم كناية عن الأبله عريض
القفا فإن عرض القفا وعظم الرأس بالإفراط مما يستدل به على البلاهة
فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه إلى البلاهة نوع خفاء
لا يطلع عليه كل أحد وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقالات
حتى تكون بعيدة وإن كان الانتقال من الكناية إلى المطلوب بها بواسطة
فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فإنه ينتقل من كثرة الرماد
إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور ومنها إلى كثرة الأكلة
إلى كثرة الطبائخ ومنها إلى كثرة الأكلة جمع آكل ومنها إلى كثرة الضيفان
بكسر الضاد جمع ضيف ومنها إلى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة
الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء
والثالثة من أقسام الكناية المطلوب بها نسبة أي إثبات أمر لأمر
أو نفيه عنه وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام كقوله إن السماحة
والمروءة من كان الرجل لينه والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فإنه
أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات أي ثبوتها له

وترك التصريح باختصاصها به نحو قوله انه مختص بها ونحوه مجرور عطفا
على ان يقول او منصوب عطفا على انه مختص بها مثل ان يقول سماحة ابن
الحشرج والسماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصلت السماحة له او ابن
الحشرج سمح كذا في المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا
الحصر الى الكناية اي ترك التصريح الى الكناية بان جعلها اي تلك الصفات
في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء
مضروبة عليه اي على ابن الحشرج فافاد اثبات الصفات المذكورة له
لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اي
مثل البيت المذكور في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف
بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين
برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما
بين برديه وبين ثوبيه فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون
المطلوب بها صفة ونسبة معا كقولنا كثر الرماد في ساحة زيد قلت
ليس هو كناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهي
كثرة الرماد كناية عن المضيافية والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية
الى زيد وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين
اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي
المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي
صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام واما القسم الاول وهو ما يكون

المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحا بها فلا يخفى ان الموصوف
بها يكون مذكورا لا محالة لفظا او تقديرا وقوله في عرض من يؤذي
معناه في التعريض به يقال نظرت اليه من عرض بالضم اي من جانب و
ناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء
واشارة وانما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله
مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم كذا في شرح المفتاح وفيه
نظر والاقرب انه انما قال ذلك لان هذه الاقسام قد تتداخل
وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط
وكثرتها والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية
مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم
التعريض لانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود يقال عرضت لفلان
وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكأنك اشرت به الى
جانب وتريد جانبا آخر والمناسب لغيرها اي لغير العرضية
ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد و
جبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى
غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم
كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز هو ان تشير الى قريب
منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب
لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله اوما رأيت المجد القى

[illegible] طلعة ثم لم يتعرض للايجاز والاطالة ثم قال السكاكي والتعريض
قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد بتاء الخطاب
انسانا مع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب ليكون اللفظ مستعملا في غير
ما وضع له فيكون مجازا وان اردتهما اي المخاطب وانسانا آخر معه
جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي
ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد
في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية
كلاهما جميعا ليكون كناية وتحقيق ذلك ان قولك آذيتني فستعرف كلام دال
على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه الايذاء
فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية
وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في
الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا مع قرينة دالة على عدم ارادة المخاطب كان
مجازا

فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من
الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء
ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن
لازمه وانما الاشكال في اثبات اللزوم في سائر انواع المجاز و
اطبقوا ايضا على ان الاستعارة ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد
علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وليس معنى كون المجاز والكناية ابلغ ان شيئا
منهما يوجب ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة والتصريح بل المراد

انه يفيد زيادة تأكيد للاثبات ويفهم من الاستعارة ان الوصف في المشبه بالغ
حد الكمال كما في المشبه به وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه والمعنى لا يتغير حاله
في نفسه بان يعبر عنه بعبارة ابلغ وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله ليست مزية
قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول
افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان
الاول افاد تأكيدا لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني والله اعلم كمل القسم
الثاني والحمد لله على جزيل نواله والصلوة على نبيه محمد وآله

الفن الثالث علم

البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها و
تفاصيلها بقدر الطاقة والمراد بالوجوه ما مر في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث
الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي
الخلو عن التعقيد المعنوي اشارة الى ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد
رعاية الامرين والظرف اعني قوله بعد رعاية متعلق بقوله تحسين الكلام
وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى اولا وبالذات
وان كان قد يفيد بعضها تحسين اللفظ ايضا ولفظي اي راجع الى تحسين اللفظ
كذلك اما المعنوي قدمه لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني و
الالفاظ توابع وقوالب لها فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا وهي الجمع
بين متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة اي يكون بينهما تقابل وتناف ولو في
بعض الصور سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد
او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او

مثل الابوة والبنوة

ويسمى تشبيها من ذلك وكنى به عن ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من انواع الكلمة
اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لا
ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها او من نوعين نحو او من كان ميتا فاحييناه
فانه قد اعتبر في الاحياء معنى الحياة والموت والاحياء مما يتقابلان وقد دل
على الاول بالاسم وعلى الثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر
وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر
منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا
من الحياة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه
بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح
وغيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد بقرينة
الامثلة فتدبيج الكناية نحو قوله تردى ثياب الموت حمرا فما اتى
لها الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد
صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فقد جمع بين الحمرة والخضرة
وقصد بالاول الكناية عن القتل وبالثاني الكناية عن دخول الجنة وتدبيج
التورية كقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر
اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق
فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر انسان له صفرة والبعيد

وهو ان يطلق اللفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد

الذئب ... او ... يكون تورية وتدبيج الالوان لقصد التورية ... بعض الا
يكون ... تورية كانوهم البعض ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما
الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم
نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة
عن اللين الذي هو ضد الشدة والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر
عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله لا تعجبي يا سلم من رجل
ضحك المشيب برأسه فبكى فان ظهور الشيب
لا يقابل البكاء الا انه قد عبر عنه بالضحك الذي معناه الحقيقي مقابل للبكاء ويسمى
الثاني ايهام التضاد لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد
نظرا الى الظاهر ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يخص باسم
المقابلة وان جعله السكاكي وغيره قسما براسه من المحسنات المعنوية وهي
ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر ثم يؤتى بما يقابلهما او يقابلها على الترتيب المذكور حيث
المعنيين المتوافقين والمعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق
لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل
حتى لا يشترط ان يكونا متناسبين ومتماثلين فمقابلة الاثنين بالاثنين
نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة
المتماثلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله ما احسن الدين والدنيا اذا
اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل اتى بالحسن والدين والغنى ثم بما
يقابلها من القبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو

الاغبرار كرد آلود شدن

الاحتمالات العقلية

فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى
وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى والتقابل بين الجميع ظاهر الا بين الاتقاء
والاستغناء فبينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه استغنى عنه فلم يتق
اي فيما عند الله من الثواب او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم
الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستتبعا لعدم الاتقاء وهو مقابل للاتقاء
فيكون هذا من قبيل قوله تعالى اشداء على الكفار رحماء بينهم وزاد السكاكي
في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين
او اكثر وضديهما ثم اذا شرطت ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات
امرا شرطت ثمة اي فيما بين ضديهما او اضدادها ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين
الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل
ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا
بين اضدادها وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون قوله
ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط
في الكفر والافلاس ضده ومنه اي من المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب
والائتلاف والتوفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه
لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد
يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين امرين نحو الشمس والقمر بحسبان
جمع بين امرين متناسبين ... في صفة الابل كالقسي المعطفات بل الاسهم
مبرية بل الاوتار جمع بين ثلاثة امور

قد يكون بالجمع بين ثلثة امور

اي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب
ابتداءه في المعنى نحو قوله تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو
اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير
يناسب كونه مدركا للابصار لان المدرك للشيء يكون خبيرا عالما به ويلحق بها
اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان
متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات
الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق
يسجدان اي ينقادان لله فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس
والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ويسمى ايهام التناسب
كما مر في ايهام التضاد ومنه اي من المعنوي الارصاد وهو في اللغة نصب الرقيب
في الطريق ويسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان
يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت في النظم فقوله
هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة
اخرى والفقرة في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت
ما يدل عليه اي على العجز وهو آخر كلمة من الفقرة او البيت اذا عرف
الروي فقوله ما يدل فاعل يجعل وقوله اذا عرف متعلق بقوله يدل والروي
الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكرره في كل منها
وقيد بقوله اذا عرف الروي لان من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة
حرف الروي كما في قوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا
طريقه

سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فلو لم يوقف القوم في
الزعم سوا السون لم نجد نوعا ان التعجب ههنا بما فيه اختلفوا او اختلفوا فيه
فاما رصاد في البقرة نحو قوله أفتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون
وفي البيت نحو قوله اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع
صبغة اي من المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه اي ذلك
الشيء في صحبته اي ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول
كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير
روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم وجعلته من اقترح الشيء ابتدعه من غير
سبب على الابتداء نجد مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو
تحسين الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا وذكر
خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحو قوله تعلم ما
في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله لوقوعه في
صحبة نفسي والثاني وهو ان يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله قولوا
آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة
ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة
من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اي تطهير
الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين
فهو الاصل فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا
بالله ثم اشار الى وقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله

التكليف

وايضا

وايضا فيه انه هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى
كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه
تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال
الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا للنصارى قولوا
آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا
مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قوله قولوا آمنا بالله للكافرين وان
كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله
بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة
الله بطريق المشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية
التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان
لم يذكر ذلك لفظا ومنه اي من المعنوي المزاوجة وهي ان يزاوج اي
توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر او الى الظرف اعني قوله
بين معنيين في الشرط والجزاء والمعنى ان تجعل معنيان واقعان في الشرط
والجزاء مزدوجين في ان يترتب على كل منهما معنى رتب على الآخر
كقوله اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فلج بي الهوى ولزمني اصاخت
الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي ينمي حديثه ويزينه فصدقته
فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي
الواقعين في الشرط والجزاء في ان رتب عليهما لجاج في شيء وقد يتوهم من
العبارة ان المزاوجة انما تكون بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء

كالجمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاخته الى الواشي
ولجاج الهجر وهو فاسد اذ لا قائل بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم
علي اجلسته فانعمت عليه وما ذكرنا هو الماخوذ من كلام السلف ومنه
اي من المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء آخر
ثم يوخر ذلك المقدم عن الجزء المؤخر اولا والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم
وهو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتوخر ما قدمت
وظاهر عبارة المصنف صادق على نحو عادات السادات اشرف العادات
وليس من العكس ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف
اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فالعادات احد طرفي
الكلام والسادات مضاف اليه لذلك الطرف وقد وقع العكس بينهما بان قدم
اولا العادات على السادات ثم السادات على العادات ومنها اي من
الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت و
يخرج الميت من الحي فالحي والميت متعلقان بيخرج وقد قدم اولا الحي
على الميت وثانيا الميت على الحي ومنها اي من الوجوه ان يقع بين
لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قدم اولا
هن على هم وثانيا هم على هن وهما لفظان وقع احدهما في جانب المسند اليه
والآخر في جانب المسند ومنه اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى
الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله قف بالديار التي
لم يعفها القدم اي لم يبلها تطاول الزمان وتقادم العهد ثم عاد اي ذلك

فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي اولا على الميت ثم عكس فقدم الميت والحي ثانيا متعلقان بالفعلين منه

الكلام ونقضه بقوله بلى وغيرها الارواح والديم اي الرياح والامطار والنكتة
اظهار التحير والتوله كانه اخبر اولا بما لا تحقق له ثم افاق بعض الافاقة
فنقض الكلام السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومنه
اي من المعنوي التورية ويسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب
وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان الاولى مجردة وهي
التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد
باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي
هو الاستقرار والثانية مرشحة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو و
السماء بنيناها بايد اراد بالايدي معناها البعيد وهو القدرة وقد قرن بها
ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها اذ البناء
يلائم اليد وهذا مبني على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين والا فالتحقيق
ان هذا تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ان يتمحل للمفردات
حقيقة او مجاز ومنه اي من المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان
احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير العائد الى ذلك اللفظ معناه
الآخر او يراد باحد ضميريه احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي بالضمير الآخر
معناه الآخر وفي كليهما يجوز ان يكون المعنيان حقيقيين وان يكونا مجازيين و
ان يكونا مختلفين فالاول وهو ان يراد باللفظ احد المعنيين وبضميره معناه
الآخر كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا جمع
غضبان اراد بالسماء الغيث وبضميره في رعيناه النبت وكلا المعنيين مجازي و

الثاني

وسواء أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالآخر معناه الآخر كقوله فسقى الغضا
والساكنيه وإن هم شبوه بين جوانحي وضلوعي أراد بأحد ضميريه أعني المجرور
في الساكنيه المكان الذي فيه شجر الغضا وبالآخر أعني المنصوب في شبوه النار
الحاصلة من شجر الغضا وكلاهما مجازي ومنه أي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر
متعدد على التفصيل أو الإجمال ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير
تعيين ثقة أي الذكر بدون التعيين لأجل الوثوق بأن السامع يرده إليه أي يرد
ما لكل إليه لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية فالأول وهو أن يكون ذكر
المتعدد على التفصيل ضربان لأن النشر إما على ترتيب اللف بأن يكون الأول
من المتعدد في النشر للأول من المتعدد في اللف والثاني للثاني وهكذا إلى الآخر
نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل
والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء
من فضل الله فيه على الترتيب فإن قيل عدم التعيين في الآية ممنوع فإن المجرور
في فيه عائد إلى الليل لا محالة قلنا نعم ولكن باعتبار احتمال أن يعود إلى كل
من الليل والنهار يتحقق عدم التعيين وإما على غير ترتيبه أي ترتيب اللف سواء كان
معكوس الترتيب كقوله كيف أسلو وأنت حقف وغصن
وغزال لحظا وقدا وردفا أو مختلطا كقولك هو شمس وأسد وبحر جودا و
بهاء وشجاعة والثاني وهو أن يكون ذكر المتعدد على الإجمال نحو قوله تعالى وقالوا
لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى فإن الضمير في قالوا لليهود والنصارى
فذكر الفريقان على الإجمال بالضمير العائد إليهما ثم ذكر ما لكل منهما أي وقالت اليهود لن
وذكر

يدخل الجنة إلا من كان نصارى فلف بين الفريقين أو القولين إجمالا للعلم
لعدم الالتباس والثقة بأن السامع يرد إلى كل فريق أو قول مقوله لعلمه بتضليل
كل فريق صاحبه واعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه ولا يتصور في
هذا الضرب الترتيب وعدمه ومن غريب اللف والنشر أن يذكر متعددان
أو أكثر ثم يذكر في نشر واحد ما يكون لكل من آحاد كل من المتعددين كما تقول
الراحة والتعب والعدل والظلم قد سد من أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من
طرقها ما كان مسدودا ومنه أي من المعنوي الجمع وهو أن يجمع بين متعدد
أو أكثر في حكم كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا وكقول أبي العتاهية
علمت يا مجاشع بن مسعدة أن الشباب والفراغ والجدة أي الاستغناء
مفسدة أي داعية إلى الفساد للمرء أي مفسدة ومنه أي من المعنوي التفريق
وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد في المدح أو غيره كقوله ما نوال
الغمام وقت ربيع كنوال الأمير يوم سخاء فنوال الأمير بدرة عين
أي ألف درهم ونوال الغمام قطرة ماء أوقع التباين بين النوالين ومنه أي
من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين وبهذا القيد
خرج اللف والنشر وقد أهمله السكاكي فتوهم بعضهم أن التقسيم عنده أعم من اللف
والنشر وأقول ذكر الإضافة مغن عن هذا القيد إذ ليس في اللف والنشر إضافة ما
لكل إليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع إليه ويرده كقوله أي قول المتلمس
ولا يقيم على ضيم يراد به أي بالضيم عائد إلى المستثنى منه العام المقدر إلا
الأذلان في الظاهر فاعل لا يقيم وفي التحقيق بدل أي لا يقيم أحد على ظلم يقصد به إلا

هذا ای عیر الحی ... هذا ای عیر الحی علی الخسف ای الذل مربوط برمته
ای بسلسلة وحبل بالیة ... ای الوتد ... یشج ای یدق ویشق راسه فلا یرثی ای لا یرق
ولا یرحم له احد ذکر عیر الحی والوتد ثم اضاف الی الاول الربط علی الخسف والی
الثانی الشج علی التعیین وقیل لا تعیین لان هذا وذا متساویان فی الاشارة
الی القریب وکل منهما یحتمل ان یکون اشارة الی العیر والی الوتد فالبیت من اللف
والنشر دون التقسیم وفیه نظر لانا لا نسلم التساوی بل فی حرف التنبیه ایماء
الی ان القرب فیه اقل بحیث یحتاج الی التنبیه بخلاف المجرد عنها فهذا للقریب
اعنی العیر وذا للاقرب اعنی الوتد وامثال هذه الاعتبارات لا ینبغی
ان تهمل فی عبارات البلغاء بل لیست البلاغة الا رعایة امثال ذلک ومنه
ای من المعنوی الجمع مع التفریق وهو ان یدخل شیئان فی معنی ویفرق بین جهتی
الادخال کقوله فوجهک کالنار فی ضوئها وقلبی کالنار فی حرها او دخل قلبه
ووجه الحبیب فی کونهما کالنار ثم فرق بان وجه الشبه فی الوجه الضوء واللمعان
وفی القلب الحرارة والاحتراق ومنه ای من المعنوی الجمع مع التقسیم وهو جمع
متعدد تحت حکم ثم تقسیمه او العکس ای تقسیم المتعدد ثم جمعه تحت حکم فالاول
ای الجمع ثم التقسیم کقوله حتی اقام ای الممدوح و فی التضمین الاقامة معنی التسلیط
عدا ابعل فقال علی ارباض جمع ربض وهو ما حول المدینة خرشنة وهی بلدة
من بلاد الروم تشقی به الروم والصلبان جمع صلیب النصاری والبیع
جمع بیعة وهی متعبد النصاری وقد تعلق بالفعل فی البیت السابق اعنی قاد المقانب
الی الثاکنة جمع فی هذا البیت شقاء الروم بالممدوح ثم قسم فقال للسبی ما نکحوا

والقتل ما ولدوا والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ذکر ما ذکر من الولد والانثی ولا علی انهم فیه مثالا لانهم حتی
کانهم من غیر نوع العقلاء فی ما ... له والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا
والثانی ای التقسیم ثم الجمع کقوله قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا
النفع ای طلبوا النفع فی اشیاعهم ای اتباعهم وانصارهم نفعوا سجیة ای غریزة
وخلق تلک الخلال منهم غیر محدثة ان الخلائق جمع خلیقة وهی الطبیعة
والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهی المبتدعات المحدثات قسم
فی الاول صفة الممدوحین الی ضر الاعداء ونفع الاولیاء ثم جمعها فی الثانی
تحت کونها سجیة ومنه ای من المعنوی الجمع مع التفریق والتقسیم وتفسیره
ظاهر مما سبق لم یذکر مثاله کقوله تعالی یوم یأت یعنی یأتی الله ای امره او یاتی
الیوم ای هوله والظرف منصوب باضمار اذکر او بقوله لا تکلم نفس بما
ینفع من جواب او شفاعة الا باذنه فمنهم ای من اهل الموقف شقی ای
مقضی له بالنار وسعید مقضی له بالجنة فاما الذین شقوا ففی النار لهم
فیها زفیر واخراج النفس وشهیق ردة خالدین فیها ما دامت السموات
والارض ای سموات الآخرة وارضها او هذه العبارة کنایة عن التابید
ونفی الانقطاع الا ما شاء ربک ای وقت مشیئة الله سبحانه ان ربک فعال
لما یرید من تخلید البعض کالکفار واخراج البعض کالفساق واما الذین
سعدوا ففی الجنة خالدین فیها ما دامت السموات والارض الا ما
شاء ربک عطاء غیر مجذوذ ای غیر مقطوع بل ممتد لا الی نهایة ومعنی
الاستثناء فی الاول ان بعض الاشقیاء لا یخلدون کالعصاة من المؤمنین الذین

شقوا بالعصيان وفي الثاني أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة بل
يفارقونها ابتداء يعني أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين
سعدوا بالإيمان والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء
فكذلك باعتبار الابتداء فقد جمع الأنفس في قوله لا تكلم نفس ثم فرق
بينهم بأن بعضهم شقي وبعضهم سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد ثم قسم بأن
أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار وإلى السعداء ما لهم من نعيم
الجنة بقوله فأما الذين شقوا إلى الآخر وقد يطلق التقسيم على أمرين
أخرين أحدهما أن يذكر أحوال الشيء مضافا إلى كل من تلك الأحوال
ما يليق به كقوله سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كأنهم من طول ما التثموا
مرد ثقال أي لشدة وطأتهم على الأعداء إذا لاقوا أي حاربوا خفاف
أي مسرعين إلى الإجابة إذا دعوا إلى كفاية مهم ودفاع ملم كثير إذا
شدوا قليل إذا عدوا ذكر أحوال المشايخ
وأضاف إلى كل حال ما يناسبها بأن أضاف إلى الثقل حال الملاقاة
وإلى الخفة حال الدعاء وهكذا إلى الآخر والثاني استيفاء أقسام الشيء
كقوله تعالى يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم
ذكرانا وإناثا ويجعل من يشاء عقيما فإن الإنسان إما أن لا يكون
له ولد أو يكون له ولد ذكر أو أنثى وقد استوفى في الآية جميع الأقسام ومنها
أي من المعنوي التجريد وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله فيها
أي مماثل لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة أي لأجل المبالغة وذلك

في كمالها

لكمالها أي تلك الصفة فيه أي في ذلك الأمر حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة
إلى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو أي التجريد
أقسام منها ما يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم
أي قريب يهتم لأمره أي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه أي مع ذلك
الحد أن يستخلص منه أي من فلان صديق آخر مثله فيها أي في الصداقة
ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت
فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة
ومنها ما يكون بدخول باء المعية في المنتزع نحو قوله وشوهاء أي فرس قبيحة
المنظر لسعة أشداقها أو لما أصابها من شدائد الحرب تعدو بي
إلى صارخ الوغى أي مستغيث في الحرب بمستلئم أي لابس
لأمة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند أهله
المرحل من رحل البعير أشخصه عن مكانه وأرسله أي تعدو بي
ومعي من نفسي مستعد للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع
منه آخر ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار
الخلد أي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا أخرى وجعلها معدة
في جهنم لأجل الكفار تهويلا لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون
بدون توسط حرف نحو قوله فلئن بقيت لأرحلن بغزوة تحوي
أي تجمع الغنائم والجملة صفة غزوة أو يموت كريم منصوب بإضمار أن أي إلا أن
يموت كريم يعني نفسه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه فإن قيل

الفنيق بفتح الفاء وكسر النون الفحل المكرم

ذا من قبيل الالتفات من التكلم الى الغيبة قلنا لا ينافي التجريد على ما ذكرنا (وقيل
تقديره او يموت منه كريم) فيكون من قبيل لي من فلان صديق حميم
ولا يكون قسما آخر (وفيه نظر) لحصول التجريد وتمام المعنى بدون هذا التقدير
(ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب
كاسا بكف من بخلا) اي يشرب الكاس بكف الجواد انتزع منه جوادا يشرب
هو بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له
الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا
على بعضهم فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد
في شيء بل كناية عن كون الممدوح غير بخيل واقول الكناية لا تنافي التجريد
على ما قررناه ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما بنفسه بل داخلا في قوله (ومنها
مخاطبة الانسان نفسه) وبيان التجريد في ذلك انه ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله
في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه (كقوله لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد
النطق ان لم يسعد الحال) اي الغنى كانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد
الخيل والمال وخاطبه (ومنها) اي من المعنوي (المبالغة المقبولة) لان المردودة
لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم ان المبالغة
مقبولة مطلقا وعلى من زعم انها مردودة مطلقا ثم انه فسر مطلق المبالغة
وبين اقسامها والمقبول منها والمردود فقال (والمبالغة مطلقا ان يدعى
لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا) وانما يدعى
ذلك (لئلا يظن انه) اي ذلك الوصف (غير متناه فيه) اي في الشدة او الضعف وتذكير

الضمير وافراده باعتبار عوده الى احد الامرين (وتنحصر) المبالغة (في التبليغ والاغراق
والغلو) لا بمجرد الاستقراء بل بالدليل القطعي وذلك (لان المدعى ان كان
ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله فعادى) يعني الفرس (عداء) هو الموالاة بين
الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد (بين ثور) يعني الذكر من
بقر الوحش (ونعجة) يعني الانثى منها (دراكا) اي متتابعا (فلم ينضح بماء فيغسل) مجزوم
معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا ونعجة
في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة (وان كان ممكنا عقلا لا عادة
فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه) من الاتباع اي نرسل (الكرامة
على اثره حيث مالا) وسار وهذا ممكن عقلا لا عادة بل في زماننا يكاد
يلحق بالممتنع عقلا (وهما) اي التبليغ والاغراق (مقبولان والا) اي وان لم يكن ممكنا عقلا ولا
عادة لا ينعكس (فغلو كقوله واخفت اهل الشرك حتى انه) الضمير للشان
(لتخافك النطف التي لم تخلق) فان خوف النطفة الغير المخلوقة ممتنع عقلا وعادة
(والمقبول منه) اي من الغلو (اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة
نحو لفظة يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومنها ما تضمن نوعا حسنا
من التخييل كقوله عقدت سنابكها) اي حوافر الجياد (عليها) اي فوق
رؤوسها (عثيرا) اي غبارا وهذا من لطائف العلامة في شرح المفتاح
العثير الغبار ولا تفتح فيه العين والطف من ذلك ما سمعت ان بعض البقالين
كان يسوق بغلته في شوارع بغداد وكان بعض عدول دار القضاء حاضرا
فعثرت البغلة فقال البقال على ما هو دأبهم بلحية العدل بكسر العين يعني احد

شئ الى قوله فقال بعض الظرفاء على الفور [illegible] العين فان الموت [illegible]

ومن هذا القبيل ما وقع لي في قصيدة [illegible] [illegible] [illegible]

نحو [illegible] [illegible] الكلام [illegible] ان بعض [illegible]

الغائب [illegible] [illegible] الحركات نحو [illegible] [illegible]

لمن [illegible] فقال مولانا [illegible] العين [illegible] الحاضرون [illegible]

بسبب [illegible] طريق الصواب [illegible] [illegible]

العين [illegible] ذلك كما قرروه نحو قوله عقدت سنابكها عليها

عثيرا هو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي الشيء اذ هو تراكم الغبار

المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤوسها بحيث صار ارضا يمكن سيرها

عليها وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال ما يقربه

الى الصحة وتضمن التخييل الحسن في قوله يخيل لي ان سمر الشهب في

الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي يوقع في خيالي ان الشهب

محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدابها

الى الشهب لطول ذلك الليل وغاية سهري فيه وهذا تخييل حسن

ولفظ يخيل يزيده حسنا ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله

اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اي من

المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام

وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله

لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به فسادهما

من النظام الذي [illegible] فكذا الملزوم [illegible] ومن الملازمة

المشهورات الشائعة التي تكفي في الخطابيات دون البرهانيات

وقوله حلفت فلم اترك لنفسك ريبة اي شكا وليس وراء الله للمرء

مطلب [illegible] لئن كنت اللام موطئة للقسم

قد بلغت عني خيانة لمبلغك اللام جواب القسم الواشي اغش من كل

اذا خان واكذب ولكنني كنت امرأ لي جانب من الارض

اي في ذلك الجانب مستراد اي موضع طلب الرزق من راد الكلاء

ومذهب اي موضع ذهاب للحاجات ملوك اي في ذلك الجانب ملوك

واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم اي اتصرف فيها كيف شئت

واقرب عندهم واكرم وارفع المرتبة كفعلك اي كما تفعل انت في قوم

اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا اي

لا تعاتبني على مدح آل جفنة المحسنين الي المنعمين علي كما لا تعاتب قوما

احسنت اليهم فمدحوك [illegible] الحجة على طريقة التمثيل الذي يسميه الفقهاء

قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة

ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا واللازم باطل فكذا الملزوم ومنه

اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعي لوصف علة مناسبة له باعتبار

لطيف اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة غير حقيقي اي لا يكون

ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع كما اذا قلت قتل فلان

اعاديه لدفع ضررهم فانه ليس في شيء من حسن التعليل وما قيل من ان هذا

الوصف اعني غير ثابت ليس بهذا المعنى لان الاعتبار لا يكون الا بعد
فيمتنع تحقق منشأه ثم ان ارباب المعقول يطلقون الاعتبار على غير
مطابق التحقيق ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير
مطابقة للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعي لها علة مناسبة
اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاول اما ان لا يظهر
لها في العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله لم يحك نا
نائلك اي عطاءك السحاب وانما حمت به اي صارت محمومة بسبب
نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اي المصبوب من السحاب هو عرق
الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة وقد
علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي لتلك
الصفة علة غير العلة المذكورة لتكون المذكورة غير حقيقية فيكون من حسن
التعليل كقوله ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب
فان قتل الاعداء في العادة لدفع مضرتهم وصفو المملكة عن منازعتهم لا لما ذكره
من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين
بعثته على قتل اعاديه لما علم من انه اذا توجه الى الحرب صارت الذئاب
ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتل من الاعادي وهذا مع انه وصف
بكمال الجود وصف بكمال الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم والثانية
اي الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله يا واشيا حسنت فينا
اساءته نجى حذارك اي حذاري اياك انساني اي انسان عيني من الغرق فان

استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه اذ لا يستحسنه
الناس عقبه اي عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي بان حذاره
اي من الواشي نجى انسانه من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه
او غير ممكنة كقوله لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق
من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء
فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا في الايضاح
وفيه بحث لان مفهوم هذا الكلام هو ان نية الجوزاء خدمة الممدوح
علة لرؤية عقد النطاق عليها اعني لرؤية الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق
كما يقال لو لم تجئني لم اكرمك يعني ان علة الاكرام هي المجيء وهي صفة ثابتة
قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون من الضرب الاول وما قيل انه
اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر
وعللها بنية خدمة الممدوح فهو مع انه مخالف لصريح كلام المصنف في الايضاح
ليس بشيء لان حديث انتطاق الجوزاء اعني الحالة الشبيهة بذلك ثابت
بل محسوس والاقرب ان يجعل لو ههنا مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا اعني الاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الاول فيكون
الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح اي دليلا عليه وعلة
للعلم مع انه وصف غير ممكن والحق به اي بحسن التعليل ما بني على الشك
ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا
والشك ينافيه كقوله كأن السحاب الغر جمع الاغر والمراد الماطرة
السحب

المعزوج الماء غيثين بهما اي تحت الزبان جيبا باردا الاصيل
الثمرة تنقت اي ما سكن بطن ... علا على ... الكل
نزول المطر من السحاب بالعيا ... تحت تلك الرتبة
فهي بكل عليها ومنه اي من المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر
حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر على وجه يشعر
بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو غلام زيد راكب وابوه راكب
كقوله احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب
هو بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب
الكلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك كما قال الحماسي بناة
مكارمهم واساة كلمهم ودماؤهم من الكلب الشفاء فرع على وصفهم بشفاء
احلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دماؤهم من داء الكلب يعني
انتم ملوك واشراف وارباب العقول الراجحة ومنه اي من
المعنوي تاكيد المدح بما يشبه الذم وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من
صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها
اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله ولا عيب فيهم غير ان
سيوفهم بهن فلول جمع فل وهو الكسر في حد السيف من قراع الكتائب
اي مضاربة الجيوش اي ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا
منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من
العيب وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية

عن كمال شجاعته فهو اي اثبات شيء منه اي من العيب على هذا التقدير في المعنى تعليق
بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه
اي في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه علق نقيض
المدعى وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم
العيب متحقق و من جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه
وذلك لما تقرر في موضعه من ان الاستثناء المنقطع مجاز واذا كان الاصل
في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها يعني المستثنى يوهم
اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه فاذا
وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع
جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد صفة ذم حتى
يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء الى الانقطاع
والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة
مدح ويعقب باداة استثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح
لذلك الشيء اداة استثناء تليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح
العرب بيد اني من قريش بيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء
فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول
منقطع لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه وهذا لا ينافي كون الاصل في مطلق
الاستثناء هو الاتصال لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر

متصلا كما تقرر في الضرب الاول او ليس منقطعا فهم منه انه غاية لكن تقدير
دخول صفة المدح فيها واذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلا في هذا الضرب لم
يفد التأكيد الا من الوجه الثاني وهو ان ذكر اداة الاستثناء قبل ذكر
المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث ان الاصل في مطلق الاستثناء
هو الاتصال فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التأكيد ولا يفيد التأكيد
من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء
متصلا ولهذا اي ولكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان
الضرب الاول المفيد للتأكيد من وجهين افضل ومنه اي من تأكيد المدح
بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يؤتى بمستثنى فيه معنى المدح معمولا لفعل فيه
معنى الذم نحو قوله تعالى وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي ما تعيب منا
الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان يقال نقم منه وانتقم اذا
عابه وكرهه وهو كالضرب الاول في افادة التأكيد من وجهين والاستدراك
المفهوم من لفظ لكن في هذا الباب اي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء
في افادة المراد كما في قوله هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام
لكنه الوبل قوله الا انه وسوى انه استثناء مثل بيد اني من قريش وقوله لكنه استدراك
يفيد فائدة الاستثناء في هذا الضرب لان الا في الاستثناء المنقطع بمعنى لكن ومنها
اي من المعنوي تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى
من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها اي في صفة المدح
كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه